الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة وهـران

كلية الآداب، اللغات والفنون — قسم اللغة العربية وآدابها

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في لسانيات الخطاب

موسوم بـ:

التداوليات النصية
مقاربة في فهم الخطاب وتأويله

إعداد الطالب:
هواري بلقندوز

إشراف:
الأستاذ الدكتور أحمد يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

بن عيسى عبد الحليم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة وهران	رئيسا
أحمد يوسف	أستاذ	جامعة وهران	مقررا
كراكبي محمد	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
أمينة بلعلى	أستاذة	جامعة تيزي وزو	عضوا مناقشا
مسعود صحراوي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
عبد الخالق رشيد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنـة الجـامعية
2009/2008

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

- إلى التي كتبت تاريخ ميلادي، ورسمت مستقبل وجودي بأبجدية الاحتضان والرعاية..... إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها...

- إلى روح الفقيد والدي الزكية الطاهرة، تغمّده الله برحمته وجعلني خير خلف لخير سلف.

- إلى التي سهرت على مؤازرتي أنسا، وقاسمتني أعباء هذا الجهد فعلا وانفعالا... أم زكرياء حفظها الله.

- إلى زينة دنياي و برعم الحياة زكرياء، أنبته الله نباتا حسنا.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الإشراق من التجلي

شكر وعرفان

أحق كلام أن تلهج به الألسنة، وأن لا يطوى منشوره على توالي الأزمنة، كلام لا يفرغ إلا في قالب الصدق، ولا ينسج خبره إلا على منوال الحق، وهو مدح الله تعالى وحمده، فالحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، له الشكر كله وله الحمد في الأول والآخر.

ولما كان من لطيف حثه جل وعلا " ولا تنسوا الفضل بينكم "، وجب في هذا المقام أن نثني على من هم أحق بهذا الفضل، أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد يوسف على جميل صنيعه في احتضان ورعاية هذا البحث منذ تشكله الجنيني إلى اختماره منجزا في خلد صاحبه.
نتقدم إليه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، ونحن مدينون له على صدقه وصبره معنا في أشواط هذا البحث وأسطاره. كما لا يفوتنا أن نجزي بالشكر والتقدير على أساتيذنا أعضاء لجنة المناقشة، من داخل وخارج الجامعة، على تجشمهم عناء مناقشة هذا البحث وإضاءته.

وأخيرا شكري إلى كل الإخوة والأحبة والأصدقاء على مشاركتهم لنا شغف السؤال، وصدق المؤازرة، والإخلاص في الموقف.

ه.بلقنـــدوز

مقـــدمه

مقـــدمـــة

قد يجتاز الباحث أشواطا ومراحل معتبرة، يجوس عبرها في مسارب بحثه، ثم تعاوده أسئلة جمة تعيده إلى نقطة البدء، حيث يتجشم إثرها عناء الإجابة رغبة منه في فك العتمة، والخروج من حرج المساءلة فهما وإفهاما؛ من يتكلم؟ ومن يخاطب؟ وما مقصد الخطاب؟ وكيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد أن نقوله ؟ كيف يمكن أن يكون للكلام معنى ؟ وأي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوية؟. كانت هذه الأسئلة ولا تزال موضوع جدال ونقاش لدى عصبة من الباحثين الذين نصبوا أنفسهم روادا للسانيات ثانية تدعو إلى تطليق النزعة الموضوعية المجردة ولا سيما مقولة النظام اللساني، مع ضرورة تحيين Actualiser الدراسة اللسانية تمثلا لطابعها الدينامي، وتجسيدا لواقعها الفعلي الملموس.

وما إن ظلت رهانات ذلكم التصور تتقاذفها المناظير وأبحاث اللسانيين والفلاسفة والمناطقة والنفسانيين والاجتماعيين على اختلاف توجهاتهم النظرية ومرجعياتهم المعرفية، حتى استوى عود البحث في حقل جديد يعنى بدراسة التواصل البشري انطلاقا من دراسة اللغة في الاستعمال، وفحص شروط الحقيقة للمعنى التواصلي استنادا إلى محددات ثلاثة هي: الفعل، والإنجاز، والسياق. وبعد اضطراب وتذبذب في مصداقية الأداة الواصفة، استقرت الأبحاث والكتابات العربية – ولا سيما التأصيلية منها – على مصطلح " تداوليات " للتعبير عن الجهاز الصوري الواصف لهذا الحقل المعرفي. وإذا كان لا بد لكل حقل معرفي اتسم ببعض الضبط مصطلحا ومفهوما ومنهجا، أن يعرف استقلالا ابستيمولوجيا، فهل يمكن أن تكون التداوليات قد تجاوزت طور ما قبل الأنموذج من تطورها لتستحوذ على منزلة ابستيمية بين العلوم في شجرة فلسفة اللغة، حيث يكون لها نسق مفاهيمي ومعرفي يؤهلها لبناء لغة واصفة تتسع لأن تكون نظرية عامة للخطاب مؤهلة لتحليل الأنساق التواصلية وطبقات المعنى، أو بالأحرى فهم الخطاب وتأويله؛ من دون أن نتغافل حقوق البلاغة

وإسهاماتها المبكرة في وضع قوانين لإنتاج الخطاب وتفسيره. ذلك انطلاقا من التسليم بحقيقة فحواها أن التداوليات منظور جديد للأبحاث البلاغية، أو ما أضحى يعرف في أدبيات تحليل الخطاب بالبلاغة الجديدة.

ولم يقع اختيارنا على هذا الموضوع جزافا ولا سدى، بل خامرنا إشكال هذا الموضوع ضمن نطاق نظرية المعنى بين المعيار والاستعمال. وفي هذا السياق ظل التساؤل قائما حول كيفية رصد معاني الملفوظات اللسانية في الخطاب بمعزل عن شروط الحقيقة المتواضع عليها. ومن ثمة تعين علينا الانطلاق من منظور الاستعمال في الدرس اللساني المعاصر، وكيف يمكننا الاهتداء بأبعاده النظرية والإجرائية من أجل فهم ومناقشة بعض إشكالات التراث اللغوي العربي القديم في مستوييها النحوي والبلاغي، ولا سيما إشكال النحو الكوفي بوصفه نسقا نحويا واصفا يقوم على مبدأ الاستعمال (السماع)، وكذا إشكال البلاغة العربية ولا سيما مشروع بلاغة السكاكي الذي اعتبر وعيا مبكرا بمنظور البلاغة الجديدة وعلم النص. إلا أننا حاولنا الاقتصار على الجانب البلاغي دون النحوي لاعتبارات منهجية يمليها علينا إشكال هذا البحث؛ ومع ذلك اكتفينا بالتعريج على بعض مواقع الفكر النحوي العربي التي تمثلت مقولة الاستعمال شرعة ونقدا؛ وذلك وفق رؤية اختزالية لأهم الإشكالات المتعلقة بالظاهرة اللغوية العربية قيد الاستعمال؛ ذلك من أجل تحديد المجال التداولي في التراث العربي، ولا سيما ما تعلق بشروط إنتاج الخطاب وتفسيره. كان ذلك بعد توجيه واع من قبل الأستاذ المشرف، وآرائه السديدة في رسم معالم هذا الإشكال على نحو أدق.

وقد عالج نفر غير قليل من البحثة موضوع " تداوليات الخطاب " بعناوين متعددة ومتباينة، وأتوه من نواح مختلفة، لعل أكثرها نجاحا تلك التي وفق أصحابها فيها إلى حصر رقعة البحث حول ظاهرة محددة ودقيقة؛ على نحو ما فعل أحمد المتوكل، وطه عبد الرحمن، ومحمود أحمد نحلة، ومحمد العمري. ولما كانت أبحاث هؤلاء بهذا القدر من العمق والدقة ما يؤهلها لأن تكون عبارة عن خطاطات نظرية لمشاريع ضخمة في الفكر

اللغوي العربي المعاصر ولا سيما النحو الوظيفي، ولسانيات النص، لزمت الحاجة إلى ابتداع مقاربة تحليلية جديدة تختزل بعضا من خطاطات هذه المشاريع، وتترجم مقولاتها النظرية في الممارسة والإجراء.

وبالرغم من أن جهود بعض الباحثين العرب المعاصرين أخذت تتجه صوب هذا الاتجاه، من مثل إسهامات سعيد حسن بحيري، ومحمد خطابي، وحلمي خليل إبراهيم، وعبد الهادي بن ظافر الشهيري، وخليفة بوجادي، وحمو ذهيبة الحاج وغيرهم؛ ومع أن عددا من هذه الدراسات والأبحاث القيمة قد أنجز بالفعل في إطار ما أضحى ينعت بلسانيات الخطاب؛ إلا أن هذه الأبحاث – مع تقديرنا الكبير لجهود أصحابها ونواياهم- لم تتجاوز حدود الرؤية التعليمية لإشكالات نظرية الخطاب والخطاب البلاغي العربي في المنظور التداولي. ذلك من جهة الاكتراث البالغ بالمفاهيم، والاستعراضات النظرية المستفيضة التي مافتئت تشارف هدف التعرف على التداوليات والتعريف بها.

وكان لا بد من تحديد إشكال هذا الموضوع في صيغته النهائية على النحو التالي: " **التداوليات النصية، مقاربة في فهم الخطاب وتأويله"**، إيمانا منا بضرورة تسليط الضوء على شروط إنتاج الخطاب وتفسيره تداوليا. وإذ يبدو هذا الموضوع في ملامحه بحثا نظريا، إلا أنه يحمل في طياته محاولة تأصيلية غير معلنة، تبسط سدولها على حقل البلاغة العربية، لا سيما مع مشروع السكاكي بوصفه عينة لا أنموذجا. ونظرا لتعدد مصادر التفكير التداولي لدى العرب القدامى من بلاغة، ونحو، ونقد، وخطابة، وعلم الأصول، تحاشينا النمذجة في نزوعنا التأصيلي، مع تحفظاتنا لأي إسقاط مخل في رحاب هذه الرؤية.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا خطة اهتدينا إلى رسم معالمها بعد جهد جهيد، لتشكيل الهيكل العام لمنظور هذا البحث تنظيرا وتطبيقا، إذ سعينا إلى توزيع محطاته ضمن مساحة هذا البحث على النحو الآتي:

المدخل: تطرقنا فيه إلى الحديث عن التداوليات من التأسيس إلى التأصيل، في شكل عرض تحليلي للمصطلح والمفهوم والموضوع، من حيث المنطلقات النظرية والحدود الإجرائية، واعتمدنا في هذا القسم من المدخل على أسلوب العرض التاريخي بهدف التوصيف الدقيق لمقولات الدرس التداولي إيمانا منا بضرورة تعرف القارئ إلى الإطار العام لهذا الحقل بوصفه أرضية تمهيدية لإشكال هذا البحث؛ وعقب ذلك خصصنا قسما كبيرا من مساحة المدخل للبحث عن ما يبرر بعض المقولات التداولية المستمدة من التراث اللغوي العربي ولاسيما التراث البلاغي، اقتناعا بضرورة عقد الصلة بين المنقول والمأثور، وبعيدا عن مأزق القطيعة و منزلق الإسقاط. وقد لزمت الحاجة في هذا المقام إلى اعتماد رؤية منهجية تجنح نحو التفسير والمقارنة.

وقد عنونا الفصل الأول من هذا البحث بـ: فلسفة اللغة العادية ومنطق الاستعمال، وحاولنا أن نقتصى الأصول المرجعية لمقولة الاستعمال في فلسفة اللغة، ولاسيما اللغة العادية ذلك من اجل تبيان مركزية هذه المقولة ضمن التداوليات وتحليل الخطاب، بوصفها الملمح المميز للسانيات الجيل الثاني، وعلاوة على ذلك تعد مقولة الاستعمال القطب الابستيمي المعارض لمقولة المعيار. وفي هذا الإطار سعينا إلى تقصي معظم المقولات الفلسفية التي اهتدت إلى تمحيص المنطق من أجل إعادة تشكيل نظريات المعنى والدلالة في الحث اللغوي. ذلك من أجل تبرير الاشتغال على مقولة الخطاب الذي يمثل مجال استعمال اللغة الحافل بالدلالات.

ولقد وسمنا الفصل الثاني بـ: النص والخطاب، الإرهاصات التراثية نحو تأسيس منهجي للمفهوم، حيث سعينا إلى أن نعرج فيه بدئيا على أبرز التعميقات المنهجية التي شهدها البحث اللساني المعاصر سعيا إلى إعادة بعث الظاهرة اللغوية بخواصها الخطابية والتواصلية، وقد كان لابد -والحال هذه- من تحديد موقع تحليل الخطاب ضمن لسانيات الجيل الجديد أو" لسانيات الاستعمال "، مادام تحليل الخطاب قد حدد موضوعه سلفا في دراسة اللغة قيد الاستعمال. وما إن حمنا حول موقع تحليل الخطاب ضمن الإشكال اللسانية

حتى اهتدينا في مقام لاحق إلى تقصي دقيق لمصطلحي الخطاب/النص ومفهومهما ، ونخاله من باب الضرورة المنهجية التي تحملنا على تبني إحدى المقولتين تنظيرا وتطبيقا حيثما اقتضت زاوية المعالجة والتحليل؛ وقد حاولنا في هذا الصدد الوقوف وقفة عجلى عند ثنائية المعيار والاستعمال في الدرس اللغوي العربي القديم، ولجأنا في هذه المحطة إلى اعتماد التفسير الوظيفي للمقولات الفلسفية واللسانية. وعلى غرار ذلك لم يهدأ لنا أوار ونحن نقاوم فتنة التنظير لهتين المقولتين حتى اهتدينا إلى الوقوف عند تمثلهما ضمن البحوث التراثية العربية، ولاسيما منجزات البيئة الأصولية، والبلاغية والنحوية واللغوية على حد سواء وذلك بهدف تأصيل هذه المفاهيم ضمن مفردات الواقع الثقافي العربي من جهة، واستنطاق مكونات الدرس اللغوي العربي القديم وإغنائه بقراءات جديدة، وقد سلكنا في هذه المحطة سبيل العرض الاستقصائي والمقارن أحيانا حيثما دعت الحاجة إلى ذلك .

وبعد اضطراب وتردد كبيرين اهتدينا إلى عنونة الفصل الثالث بـ: النصية وشروط فهم الخطاب وقد سعينا في مستهل هذا الفصل أن نقف وقوفا لافتا على تلك النقلة الابستيمية التي شهدها الدرس اللساني المعاصر من نحو الجملة إلى نحو النص وبين هذا وذاك مثلت لسانيات التلفظ جسر العبور، من حيث إنها سعت إلى تأليف منظور لسانيات الوحدات الكبرى، كان يمكن أن يكون الحديث عن النص والخطاب مستحيلا في غياب تجاهل هذه المحطة الحاسمة في تطور المسار التعاقبي للبحث اللساني المعاصر؛ وقد كان وقوفنا المركز على منطلقات هذه النظرية وحدودها يشارف هدف التأبي الدقيق للفواصل المنهجية بين لسانيات الجيل الأول ولسانيات الجيل الثاني من أجل تحديد الموقع الابستيمي لمقولة النص/الخطاب، وتحديد إستراتجية التحليل. ثم اهتدينا بعد ذلك، إلى رسم الإطار العام لمعمار النص تصميما وإجراء، ابتغاء الوقوف على إشكال الفهم واستراتجيات التأويل، انطلاقا من رؤية منهجية تستلهم تصورات المقاربة المعرفية في لسانيات النص لدى بعض رواد المدرسة الفرنسية من مثل ج.م.آدام، وج.ب.غرايز، ومجيد علي بوعشة وغيرهم.

ونحن إذ سعينا في الفصول السابقة من هذا البحث إلى بسط المفاهيم والرؤى والنظريات المتعلقة بالتصور التداولي للغة والخطاب وصفا وتحليلا، فإننا في الفصل الرابع – وحتى يفضي البحث إلى نتيجة ملموسة من شأنها أن تخفف من غلواء التجريد النظري – آثرنا أن نقف عند أهم مقولات المشروع البلاغي للسكاكي وعيا منا بمحاولة استنطاق الفكر البلاغي التراثي، وفحص مكوناته المفاهيمية ضمن الرصيد المعرفي للدرس اللغوي المعاصر، سعيا لتحقيق الاستمرارية والتواصل بين القديم والجديد؛ وبحثا عن نظرية عربية في التداوليات النصية. ونحسب أن هذا التصور، لقمين بإنصاف السكاكي في مشروعه الرائد وتحرير طروحاته من تعسف القراءات النقدية وسوء الفهم اللذين ظلا من الزمن ردحا يصنفانه ضمن مرحلة معيرة البلاغة وتحنيطها. وقد عمدنا في الغالب الأعم من محطات هذا الفصل إلى اتباع رؤية تحليلية وظيفية في نحو النص، تستند إلى بعض فرضيات النحو الوظيفي لسيمون دايك، التي تمثلها أحمد المتوكل ومن سار في اتجاهه.

ولعل من يتصدى لمثل هذا العمل يذهله تشعب المصطلح وتداخل مرجعياته، بالإضافة إلى تعدد روافده وضعا وتعريبا. وكان علينا أن نحاور الآراء والتخريجات، ونتقصى المرجعيات، قبل أن نخلص إلى الصيغة التي نراها تتفق ومفهوم الموضوعية لضبط المصطلح بشكل تراعى فيه شروط التلقي. وعلى هذا الأساس اعتمدنا شبكة مصطلحاتية تتعدد مرجعياتها بين لسانيات النص، والمنطق، وعلم النفس المعرفي، والسوسيولسانيات، والبلاغة العربية. ثم اجتهدنا قدر الإمكان في تبرير قناعتنا الشخصية بترجيح تداول بعض الصيغ المصطلحاتية بتوخي بعض القواعد المنهجية في علم المصطلح.

وقد كان مما يستشكل هذا البحث في مساربه بما قد يبعده عن عمق الرؤية، وضعف التخريج، ما سجلناه من فقر في المرجعية البيبليوغرافية ولا سيما على صعيد الدراسات العربية في هذا المجال، التي لا تسمن ولا تغني من جوع، اللهم إلا من اكترث بالبحث في

هذا المنظور ضمن مشروع ممتد من مثل: أحمد المتوكل، طه عبد الرحمن، محمود أحمد نحلة، و محمد العمري.

ولا ندعي أننا أخذنا بمجامع هذا الموضوع الأسمى، وبلغنا في بحثه الأمد الأقصى، إنما هو تجرؤ قلم تجشم عناء البحث ليكتب أقوال علمائنا وأراءهم انتقيناها، وأراء خطرت على الفكر فتقبلناها وأبينا إلا عرضها والتعريض بها في هذا المقام علنا نصيب ولو إثارة نقد واعتراض، وفوق كل ذي علم عليم. وإذا جاء في هذا البحث ما قد يستحسنه القارئ المتبصر، فما التوفيق إلا من الحق سبحانه، ثم بفضل جهود أستاذنا المشرف الدكتور أحمد يوسف، وتفانيه في احتضان هذا العمل ورعايته بصبر ورحابة صدر، تصويبا وإرشادا وتوجيها؛ فإليه منا جزيل الشكر والتقدير، وعسى أن يسهم هذا العمل في رفع بعض الصعاب.

ه.بلقندوز /سعيدة 2009

المدخـــل

التداوليات من التأسيس إلى التأصيل

التداوليات: المصطلح والموضوع:

المصطلح في الثقافة العربية:

التداوليات والعلوم المعرفية:

المرجعية المعرفية والأصول الفلسفية للبحث التداولي:

المنظور التداولي لنظرية الخطاب في البلاغة العربية :

- توطـــئة:

إن التحولات العميقة التي شهدتها الدراسات المعرفية واللسانية في العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت ثمرة من ثمار تطور الفكر الحديث عبر كامل إنجازاته العلمية والمعرفية، التي ما لبثت تدعو إلى الاعتقاد بأن العقل البشري أوشك أن يستنفذ قدراته الكامنة وطاقاته الخلاقة. وفي هذا السياق سجل البحث في مجال الهندسة اللسانية والذكاء الاصطناعي* خطوات معتبرة في تمثيل وظيفة اللغة وتمثلها للعالم الخارجي سعيا إلى تجاوز النظرة الضيقة التي ما فتئت تحصر اللغة في مظهرها اللساني الشكلي ممثلا في جمل وكلمات، مع استخفافها بالاستعمال الخلاق لهذه اللغة من قبل المتخاطبين، أو بالأحرى الاستخفاف بكيفية استناد هذا الاستعمال إلى سجل المعرفة بالكون بوصفها رصيدا خارج لساني Extralinguistique .

ولا مندوحة أن تكون اللغة في عصرنا هذا مؤسسة تختزل فيها الثقافة برمتها، من حيث إن الحياة اليومية للإنسان أصبحت منصهرة في الخطاب التكنولوجي للغات الاصطناعية، والذكاء الاصطناعي.[1] ثم إن الرهانات المتعلقة بفهم اللغة الإنسانية مبنى ومعنى أصبحت حاسمة ومصيرية، لا سيما في مجال التواصل الاجتماعي المعقد الذي شكلته مقتضيات مجتمع المعرفة في عصرنا الحاضر.

ومن اللافت للنظر أن الخوض في مسألة وظيفة اللغة يحملنا على التسليم بحاجة الإنسان إلى تجاوز مستوى الاتصال لدى أنواع قريبة من جنسه ليقوم بمهمات جوهرية من مثل: تمثيل المعلومات وإبلاغها ومن ثمة تنتقل وظيفة اللغة في جوهرها من التواصل إلى تمثيل المعرفة وبرمجة المعلومة وإبلاغها، أو بالأحرى تمثيل العالم. وفي هذا السياق يرى أوستين أن اللغة: **" ليست أداة أو وسيلة للتخاطب والتفاهم والتواصل فحسب، وإنما اللغة**

---

*- يهدف علم الذكاء الإصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء من مثل حل مسألة ما، أو التوصل إلى قرار معين من خلال العمليات الاستدلالية التي تم تزويد البرنامج بها. وبهذا الشكل يمكن تحديد الذكاء الإنساني انطلاقا من اعتماد جماة من المعايير: هي القدرة على التعميم والتجريد، التعرف على أوجه الشبه بين المواقف المختلفة، والتكيف مع المواقف المستجدة، واكتشاف الأخطاء بغية تصحيحها. ومن أبرز مواصفات الذكاء الإصطناعي : التمثيل الرمزي، الاجتهاد، تمثيل المعرفة، البيانات غير الكاملة، البيانات المتضاربة، القدرة على التعلم من الأخطاء. **ينظر: آن بونيه، الذكاء الإصطناعي واقعه ومستقبله، تر: علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفةالمجلس الو طني للثقافة والآداب والفنون، الكويت،ع 172 . 1995. ص ص 11-17.**

[1] - ينظر نور الدين النيفر، فلسفة اللغة واللسانيات، مؤسسة أبو وجدان للطبع والنشر، تونس ط1 1993 ص10.

وسيلتنا للتأثير في العالم وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف ".[1] وبهذا نكون مدعوين للتخلي عن فكرة اختزال اللغة في نظام ترميزي شفاف قوامه التواصل الحرفي للغة ما دام استعمالها ممثلا في إنتاج الجمل وفهمها يتطلب معارف غير لغوية، ويستلزم عمليات استدلالية تقوم أساسا على استراتيجية المؤول والملابسات السياقية للعملية التواصلية. ولا يمكننا أن نتصور –والحال هذه- أي علاقة مواضعة Conventionnelle بين تلك المعارف والجمل التي يتعين تأويلها[2]. ومن ثمة لا يمكن فصل استعمال اللغة عن القدرات البشرية والذهنية التي لا تمتلك أية صبغة لسانية –بالمعنى الحرفي للمصطلح-، على نحو يغدو معه الانتقال من محور معرفي خارج عن اللغة إلى محور لساني إجراءا تأويليا تداوليا.

ومن هذا المنظور نقدر أنه من الضروري الإشارة إلى تشكل مفهوم التداوليات تنظيرا ومراسا، تأسيسا وتأصيلا. فما التداوليات؟ وما علاقتها باللسانيات؟ وما هي منطلقاتها النظرية وحدودها **الإجرائية ضمن الفضاء العام لنظرية تحليل الخطاب؟**

1- التداوليات: المصطلح والموضوع:

يبدو أن مصطلح تداوليات Pragmatique على درجة غير قليلة من الغموض ما يجعله مستعصيا على الضبط الدقيق، إذ ما انفك يقترن في اللغة الفرنسية بالمعنيين التاليين: محسوس، وملائم للحقيقة. أما في الإنجليزية، بوصفها اللغة التي كتبت بها غالبية النصوص المؤسسة للبحث التداولي، فإن مصطلح Pragmatic يدل في الغالب الأعم على ما له علاقة بالأفعال والوقائع الحقيقية.[3]

ضمن هذا المنطلق، ظل هذا المصطلح في المعاجم والقواميس اللاتينية يعني القيمة العملية والتطبيقية للأشياء المرتبطة بالواقع. وهو مشتق من الجذر اليوناني Pragma بمعنى الفعل

[1] - أوستين نظرية الأفعال الكلامية، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق. الدار البيضاء /المغرب 1991 ص 6 .

[2] - ينظر: آن روبول و جاك موشلار التداوليات اليوم علم جديد في التواصل تر: سيف الدين دغفوس/ محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر لبنان ط1 2003 .ص18.

[3] - ينظر فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار اللاذقية/سورية، ط1 2007 ص17.

ومنه Pragmatikos باليونانية وPragmatika sanctio باللاتينية أي نسبة إلى الفعل[1]. ولهذا المفهوم في الثقافة الغربية عدة استعمالات: قانونية، و فلسفية، ومنطقية، ورياضياتية، فسيميائية، ولسانية. إلا أن الاستعمال القانوني فيما يبدو هو الأصل.

ثمة هناك إشارة لا تخطئها العين قوامها الخلط الملحوظ في نقل هذا المصطلح بين التصور الفسلفي والتصور اللساني، بيد أن هناك فرقا واضحا بين Pragmatisme و Pragmatique على الرغم من انحدارهما من جذر لغوي واحد هو Pragma.

يحيل مصطلح Pragmatisme "الذرائعية" على توجه فلسفي معين أو بالأحرى نظرية فلسفية عامة للعقلانية تؤطر جملة من الاهتمامات الإنسانية يتم بموجبها الحكم على قانون ما من خلال التطبيقات العملية والنتائج المتوخاة منها؛ وقد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في منعطف القرن العشرين. ويبدو هذا التوجه مستلهما نوعا ما الاستعمال الكانطي لمصطلح Pragmatisch والذي سرعان ما حظي باهتمام بالغ وسرعة في التداول لدى **بيرس** وزملائه نحو: **ويليام جيمس** و**جون ديوي** حيث استخلص الأول من هذه الفكرة نظرية في الحقيقة سنة 1906 ساخرا من مواقف وطروحات بيرس، بينما استخلص الثاني منها نظرية أداتية سنة 1903. ومن ثم كانت الذرائعية ألصق بالواقع الثقافي الأنجلوساكسوني. أما الذرائعية التي توصف عادة في الكتابات الأوربية بوصفها فلسفة عملية تختزل الحقيقة في المنفعة L'utilité التي شهدت عدة تعميقات منهجية في العلوم الإنسانية، ويلتحق قسم منها بالمقاربة التداولية.[2] في حين نجد أن مصطلح Pragmatique (التداوليات)* يغطي عملية إنتاج المعنى في رحاب أنظمة العلامات، فهو لا يراعي العقلانية إلا في علاقتها بالخطاب والسياق وعندئذ لا يفتأ يغمر الجذور الفكرية والفلسفية للبحث

[1] - *Cf. Hachette Dictionnaire du Français, Ed Marie Gatard.Paris1995(Pragmatique).*

[2] - ينظر فيليب بلانشيه المرجع السابق ص 28.

إننا نؤ ثر ههنا ترجمة هذا المصطلح بصيغة الجمع قياسا إلى لسانيات وأسلوبيات وسيميائيات وتأويليات...إلخ، إيمانا منا بضرورة نقل اللاصقة الأجنبية **tique** الدالة على النسبة بصيغة: (**يات**) الدالة على النسبة إلى الحقل المعرفي. بدل النسبة إلى الياء الصناعية "ية" التي تدل على النزعة المعرفية، وتكون أنسب في مقابلتها للاصقة الأجنبية **isme** . هذا علاوة على أن هذه الصيغة العربية بهذا الشكل تضمن لنا تغطية دلالية واسعة تنسحب على كل الاتجاهات والنظريات التي تشكل قاعدة معرفية ومنهجية للدرس التداولي.

التداولي. ضمن هذا المنظور نجد أن تداوليات مونتاغ Montague غير متأثرة بذرائعية بيرس[1].

لا شك أن وقفة عجلى عند توثيق استعمال مصطلح Pragmatique في بداياته المبكرة وبمفهومه الحديث يحيلنا على أبحاث الفيلسوف الأمريكي شارل موريس1938 بوصفه دالا على فرع من فروع ثلاثة تشتمل عليها السيميائيات هي:

- علم التراكيب Syntaxe الذي يعالج العلاقات الشكلية بين العلامات.
- علم الدلالة Sémantique ويدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تحيل عليها في الواقع.
- التداوليات Pragmatique وتدرس علاقة العلامات بمفسريها[2].

في الواقع إن هذه الفكرة التي يحملها موريس عن التداوليات، تنبئنا بمدى وفاء هذا التصور للنظام اللساني عامة ونظرية العلامة على وجه الخصوص، ومن ثمة فهي لا تعدو أن تكون فكرة اختمرت في خلد أحد أقطاب السيميائيات الأمريكية لتتجسد فيما بعد وجودا مكتملا ومستقلا مع أنصار اتجاه التداوليات المندمجة.

بإمكاننا تقديم تعريف عام للتداوليات على أنها دراسة الاستعمال اللغوي Usage linguistique في مقابل دراسة النظام اللسانيSystème linguistique الذي يصرف اهتمامه مباشرة إلى البنى اللسانية المجردة. وتأسيا على ما سلف، لا يمكننا أن نتصور الاستعمال اللغوي بمعزل عن أحداثه الفعلية مثل الإجراء التواصلي والنظام اللساني نفسه، وعندئذ يكون موضوع البحث فى التداوليات مركوزا على: المعنى بمعزل عن شروط الحقيقة بتعبير Gazdar[3]. ولعل المجال الإجرائي للبحث التداولي يتحدد في أبواب ثلاثة هي: باب أغراض الكلام، وباب مقاصد المتكلمين، وباب قواعد التخاطب.[4] ومن ثمة تعمل

[1]- *Cf. francise Jaques, Pragmatique., Encyclopaedia Universalis, 2000, CD Rom, V6.*

[2] - ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية مصر 2002.ص52.

[3] - *Cf. J. Moschler, Anne Reboul; Dictionnaire encyclopédique de Pragmatique, Ed. Seuil, Paris, P32*

[4] - ينظر طه عبد الرحمن في أصول الحوار وتجديد علم الكلام المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب/بيروت ط3 2007 ص 28.

استراتيجية البحث التداولي وفق هذه الأبواب على استعادة المحتوى السياقي لنسقية سوسير التجريدية، من حيث يتمحور رهان البحث اللساني الجديد حول المكون السوسيوثقافي للوحدات اللسانية في علاقته مع العالم. وعندئذ يغدو هدف استخدام اللغة (تسنينا وفكا للتسنين) منكبا على تحقيق الحاجات التلفظية الملموسة في إطار الممارسة التواصلية، لا من أجل احترام الشكل اللغوي النمطي، مادام عبارة عن علامة مرنة تخضع لقصدية الخطاب بما فيها قصدية المتخاطبين.

1-1-المصطلح في الثقافة العربية:

على الرغم مما أقره بعض اللسانيين والمصطلحيين العرب من نسبية نقل المصطلح الخارجي وترجمته دالا ومدلولا انطلاقا من اختلاف الترجمات وأفول معيار التوحيد المنهجي، فإن الأمر يحملنا على اعتبار أهمية هذه القضية فيما استوجبته من عناية بالغة، ويسوقنا سوقا إلى الاكتراث بتقصد ذلكم المعيار شرعة ومنهاجا لتفادي الوقوع في منعرجات الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات، وخاصة تلك المتعلقة بالمصطلحات الدائرة في إشكال هذا البحث. ولما كان المصطلح يتسم بقدر أوفر من التدفق الاستعاري آثرنا الجنوح إلى محاولة تأصيل المنظومة المصطلحاتية لهذا البحث عن طريق استلهام المادة اللغوية التراثية.

إن مصطلح تداوليات/تداول في القواميس العربية مشتق من الجذر اللغوي (دَوَلَ) وفي هذا الصدد يقول أحمد بن فارس فيما نصه: **" دول الدال والواو واللام أصلان أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان والآخر يدل على ضعف واسترخاء. فأما الأول فقال أهل اللغة: إندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض. والدَولة والدُولة لغتان. ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا"**[1]. وبهذا يكون الفعل تداول مفيدا معنى النقل والدوران

[1] - أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، مج 2 ، مادة (دول).

على أننا نلفي استعمال هذين المفهومين في نطاق اللغة الملفوظة كما نلفيهما في نطاق التجربة المحسوسة ومنه قولك: نقل فلان الكلام عن قائله بمعنى رواه، ودار على الألسن بمعنى جرى عليها. وكذا قولك نقل فلان الشيء عن موضعه أي حركه منه، ودار على الشيء بمعنى طاف حوله. " **فالنقل والدوران يدلان بذلك في استخدامهما اللغوي على معنى النقلة بين الناطقين أو قل على معنى "التواصل" ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين أو قل على معنى "التفاعل"، فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل"**[1]. وعندئذ يكون مقتضى التداول عملية وصل بين القول والفعل أو قل تحقيق الأفعال في الواقع التجريبي من خلال إنجاز الأقوال في نطاق التواصل اللغوي حسب ما تنص عليه نظرية الأفعال الكلامية. ضمن هذا الإطار أخذت التداوليات في حسبانها النظر في اللسان والمنطق على أنهما قوام حاجة المرء في التواصل والتفاعل.[2]

من اللافت للنظر أن التداوليات لا علاقة لها بالقواعد الداخلية للنسق اللساني الصوري من مثل (الصواتة*، الدلالة، التركيب) من حيث إنها لا تقتصر على جانب واحد، بل من الممكن أن تستوعب كل هذه الجوانب فهي تنكب أساسا على دراسة اللغة من وجهة نظر وظائفية بتركيزها على دراسة جوانب السياق التي تشفر شكليا في تراكيب اللغة بوصفها جزء من مقدرة منجز الخطاب. وهكذا تعد التداوليات بحثا في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو دراسة معنى المتكلم[3]. وعقب ذلك ينبغي أن ننوه في هذا المقام بان هناك ثلاثة مستويات في المعنى على التوالي: المعنى اللغوي والمعجمي،معنى الكلام (السياقي) ومعنى المتكلم (الموقفي). وما دامت التداوليات تسقط من مجال اهتمامها مراعاة شروط الحقيقة المتواضع عليها ضمن القواعد اللغوية ومنطق الكلام، فإنها تنتمي إلى المستوى الثالث من دراسة المعنى، ونحسب أن هذا التموقع الإبستمولوجي الذي حازته

---

[1] - طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1996 ط2، ص244..

[2]- ينظر أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار المفاهيم والآليات، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات جامعة وهران، دار الرشاد، الجزائر 2004 ص209.

* وهي الصيغة المصطلحية التي نؤ ثر استعمالها في هذا المقام نظرا لدقة صياغتها من حيث تطابقها مع الوزن الصرفي العربي الفصيح (فعالة) الدال على الصناعة بمعنى العلم، والمقصود هنا العلم الذي يدرس الأصوات.

[3] - ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص10.

التداوليات ضمن نظرية المعنى أشبه ما يكون بالتصنيف الذي أشار إليه الباحث اللساني R. Eluerd من حيث أن التداوليات تنتمي إلى لسانيات الجيل الثالث أو ما يعرف بلسانيات الاستعمال بعد لسانيات الجيل الأول ممثلة في لسانيات الكلام، ولسانيات الجيل الثاني ممثلة في لسانيات التلفظ[1].

بإمكاننا أن نرى غالبا أن التداوليات تغمر الإطار العام للخطاب كي تصبح نظرية عامة للفعل الإنساني، ومن ثمة نجد أنها تتداخل مع جملة من العلوم المعرفية التي لها علاقة بالبحث اللغوي من مثل: الدلاليات، السوسيولسانيات، والسيكولسانيات، وتحليل الخطاب مما أفرز أنواع متعددة للتداوليات أبرزها التداوليات الاجتماعية والتداوليات اللسانية والتداوليات التطبيقية والتداوليات العامة. وينبغي أن نشير ههنا إلى أن التعددية في هذا المجال تعزى بالدرجة الأولى إلى اعتبار موضوع البحث لا إلى الرؤية المنهجية. والجدير بالذكر في هذا المقام، أن مبدأ الواقع الفعال Réalité agissante الذي يعد عنصر فقار الوعي التداولي، إنما يمثل نمطا أصليا وتأليفيا في مقاربة الظواهر ضمن الإطار العام لعلوم الإنسان؛ " وهو الذي يعرف التداوليات بوصفها تحليلا للوقائع الملاحظة، وينظر إليها في علاقاتها بسياقات وجودها الواقعية. وإذا كان ينزع إلى تأسيس حقل وموضوع مفضلين هو التواصل (....)، جامعا هوامش الاختصاصات الأكثر كلاسيكية، فإنه لا يقتصر عليها. ومن ثمة، فإنه لا يمكننا أن نعتر التداولية اختصاصا بالمعنى المتعارف علية للفظ الاختصاص "[2].

ومحصلة ذلك كله أن مصطلح "التداوليات" يغطي اهتمامات متشعبة وذات مرجعيات مختلفة في العلوم الإنسانية على نحو يكاد يجمع فيه الباحثون على أن حقل اهتمام التداوليات على وجه الخصوص يشمل الإشاريات Deixis والافتراض السابق Présupposition والاستلزام الحواري Implication والأفعال الكلامية Actes de langage والحجاج [3].

[1] - *Cf. R. Eluerd, La pragmatique linguistique, Ed.F. Nathan 1985 p8.*

[2] - فيليب بلانشيه المرجع السابق ص 19.

[3] - ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع السابق ص53.

2-التداوليات والعلوم المعرفية:

لقد شاع استعمال مصطلح تداوليات Pragmatique في أدبيات الخطاب اللساني منذ عشرين عاما حتى بات من الضروري الحديث عن التداوليات بوصفها فرعا من علوم اللغة. والجدير بالذكر أن نشأة التداوليات قد توافقت تقريبا م نشأة العلوم المعرفية Sciences cognitives التي تمخضت عن التفكير في الذكاء الاصطناعي من مثل: علم النفس واللسانيات، فلسفة العقل، علوم الأعصاب، والتي كانت بمثابة رد فعل على تيار علم النفس السلوكي عقب ظهوره في أمريكا منذ بداية القرن العشرين.

وقد يكون من المناسب الإشارة إلى أن البذور التأسيسية الأولى لبرنامج العلوم المعرفية يرجع إلى الخمسينيات من هذا القرن، وبالتحديد مع مقالات ن. شومسكي سنة 1956 وميلر G.Miller ونيوال A.Newell وسيمون H.Simon ومينسكي Minsky وماك كولوك M.cculloch ، وبخاصة محاضرات أوستين بجامعة هارفارد الأمريكية سنة 1955[1].

وفي رحاب هذا المسار الإبستمولوجي الذي سلكته العلوم المعرفية، نشأت التداوليات عن برنامج بحث تجريدي له أسسه ومفاهيمه الخاصة. ولا شك أن ما يميز التداوليات كونها عبارة عن جملة من النظريات والأفكار نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات ومتفقة في أن اللغة نشاط يمارس ضمن سياق استعمالي متعدد الأبعاد لايمكن فصله عن الحدث الاجتماعي. وقد نتج عن هذا الاحتضان اللامتجانس للأفكار والنظريات جملة من الإشكالات يصعب حصرها وتنظيمها. وعلى الرغم من الإبهام الذي صاحب هذا التلاقح اللامتجانس من الأفكار والنظريات فإن التداوليات استطاعت أن تميط اللثام عن جملة من الإشكالات التي طالما عجزت عن حلها لسانيات الجيل الأول.

تشير بعض المداخل النظرية إلى أن نقطة انطلاق التداوليات كانت مع أبحاث فلاسفة اللغة المنتمين إلى مدرسة أكسفورد البريطانية مع غياب أي تمثل إجرائي لمصطلح

[1] - ينظر: المرجع نفسه، ص47.

(تداولية) وهم: أوستين1955، سيرل- وبول غرايس1967، وذلك ضمن حلقة اهتمامهم بدراسة فلسفة اللغة الطبيعية أو العادية في مقابل اتجاه مدرسة اللغة الصورية أو الشكلية الذي يمثله كارناب Carnap[1].

والحاصل أن الحديث عن نشأة التداوليات يقودنا إلى استحضار الاختلاف الحاصل في تحديد مفهومها ودوره في الأخذ بأسباب التأسيس المعرفي. ذلك أن التداوليات في نظر بعض الباحثين تهتم بإدماج السلوك اللغوي ضمن نظرية الفعل ويرى البعض الآخر أن مهمة التداوليات تتوقف على مدارسة التواصل أو بالأحرى التفاعل الإنساني الحي بكل أنواعه. في حين يرى بعضهم أنها تعالج أساسا استعمال العلامات في السياق مما دفع بماكس بليك Max Bleackإلى تسميتها بالسياقية،وهذا منظور أحد المؤسسين الأوائل وهو الباحث السيميائي الأمريكي و.شارل موريس1938[2].

ولئن لم يكن في حكم الإمكان الانتهاء إلى غاية مثلى في تحديد مفهوم التداوليات انطلاقا من مواقع متعددة ، فإنه يجدر بنا من باب الأولويات أن نشير إلى أن اختلاف الباحثين في تحديد مفهومها يعزى بالدرجة الأولى إلى الاختلاف الحاصل في إدراك وتصور المعنى السياقي للمتكلمين بوصفه المعطى الأساس، الذي ما فتئ البحث التداولي يراهن عليه تنظيرا وتطبيقا. ومن ثمة فإن حقيقة تموضع ذلكم المعطى في محور تكاد تتداخل فيه التداوليات مع علم الدلالة، أفضى إلى جد ل علمي بين الباحثين يحملنا أساسا على التسليم بنوعين من التداوليات:

- تداوليات مندمجة Pragmatique intégrée في النظام اللساني، واشتهر تداول هذا المصطلح في أبحاث أنسكومبر وديكرو، انطلاقا من تصور نظرية دلالية اكتملت ضمن اللسانيات، ولا سيما مع طروحات الملفوظية، ومهمتها دراسة المعنى غير الحرفي في مستوى الأفعال الكلامية.[3]

[1] - ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع السابق.ص ص09- 10.
[2] - ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليات، تر. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت،1986 ص.11
[3] - ينظر خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 82.

- تداوليات جذرية Pragmatique radicale أي مستقلة عن النظام اللساني و عن علم الدلالة على وجه الخصوص[1].

تمتد الأولى على مساحة معرفية واسعة ابتداء بإسهامات و. شارل موريس في حقل السيميائيات وانتهاء عند جهود المدرسة اللسانية الفرنسية التي حمل رايتها ديكرو. وهي تداوليات تراهن على مفهوم الكفاءة اللسانية Compétence linguistique انطلاقا من أن الدلالات اللغوية تتأثر بشروط استخدام اللغة، وهي شروط مقننة ومتحققة في اللغة ذاتها. في حين يشغل الأنموذج الثاني للتداوليات حيزا ابستمولوجيا يمتد من جهود فلاسفة مدرسة أكسفورد وبخاصة نظرية أوستين وسيرل حول الأفعال الكلامية ومحاضرات غرايس حول الكلام المضمر والاستلزام الحواري إلى غاية أبحاث الفيلسوف الألماني يورغين هابرماس حول ما يسمى بالتداوليات الكلية Pragmatique universelle. ذلك أن هذا الأنموذج ينتمي إلى دراسة الإنجاز اللغوي Performance linguistique فهو لا يعدو أن يكون تداوليات جذرية radicale.

3.المرجعية المعرفية والأصول الفلسفية:

لا شك أن الأبحاث التي نهض بها اللسانيون في علاقة اللغة بالمجتمع، وبخاصة تلك أجريت على بنية الكلمة ووظيفتها، والتي حمل رايتها الأنثروبولوجي البريطاني مالينوفسكي B.Malinowski مؤسس الوظيفة التداولية في المجتمعات البدائية، ظلت الأرضية السوسيولسانية للأبحاث التداولية عموما وفلسفة اللغة العادية على وجه الخصوص. وعندئذ لم يكن من قبيل المصادفة أن يسير تطور هذه الوظيفة التداولية مصاحبا لتطور أبحاث فلسفة اللغة العادية التي بلورها أوستين في أعماله انطلاقا من جهود مالينوفسكي. ثم أضحت التداوليات - فيما بعد بوصفها مقاربة جديدة - تستلهم ميراث لسانيات التلفظ ممثلا في إسهامات إميل بنفنيست على وجه الخصوص كما أن وراءها أخيرا مجموع مكتسبات الحركة التحليلية في فلسفة اللغة وبطريقة أكثر دقة تحليل اللغة

[1] - *Cf. D. Maingueneau, Les termes clés de l'analyse de discours, Ed. Seuil Paris; 1996, P65 .*

العادية التي حمل رايتها أشياع مدرسة أوكسفورد. وما دامت التداوليات تقوم على تشخيص التواصل اللغوي بالاعتماد على اعتبارات خارج لسانية فإنها تتجاوز نطاق العلوم الإنسانية نحو بناء نظرية معرفية ذات روافد متعددة أبرزها:

- سيميائية ش.س. بيرس
- نظرية أفعال اللغة عند أوستين وسيرل
- دراسة الكلام المضمر والاستلزام الحواري من خلال أبحاث بول غرايس1979
- دراسة الاستنتاجات التخاطبية
- أبحاث التلفظ اللساني انطلاقا من إسهامات شارل بالي، جاكوبسون، بانفينست، كيليولي.
- أبحاث حول الحجاج Argumentation
- دراسة التفاعل الكلامي الفعلي
- دراسة الملاءمة Pertinence لدى كل من Sperber و Wilson 1989
- نظرية التواصل النسقية لدى أنصار مدرسة "بالو ألطو" Palo Alto[1] في البرمجة اللسانية العصبية PNL.

أن يعكف الفلاسفة على التبصر بالمحتكمات الخفية في التأثيرات الفعلية للخطاب بوصفه مجالا لاستعمال اللغة، أمر لم يكن بدعا في الستينات من القرن العشرين حيث شهدت التداوليات الولادة الرسمية الأولى مع أوستين في أبحاثه الرائدة. بل كانت اللغة قاعدة للأبحاث الفلسفية منذ القدم، على نحو شكلت بموجبة الصلات القائمة بين اللغة والمنطق والمنطق الحجاجي بخاصة قاعدة أبحاث البلاغيين القدامى ولا سيما آثار الخطاب في السامع؛ وقد طور هؤلاء البلاغيون بشكل متنام منذ أفلاطون وأرسطو إلى غاية العهد الروماني مع أبحاث سيناك Sénèque وشيشرون Cicéron وكونتليان Quintilien منوالا كلاسيكيا للبلاغة الغربية يقوم رصد المواقف الانفعالية والطبائع القولية في الممارسات الخطابية.[2]

[1] - *Cf. D. Maingueneau, Op. Cit., PP: 65- 66.*

[2] - ينظر فيليب بلانشيه المرجع السابق ص ص 22/20.

ولا مندوحة أن تكون تصنيفات أرسطو للأقوال الخطابية Discours rhétoriques قاعدة استلهام العديد من النظريات التداولية المعاصرة ولا سيما نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين، وكذا تصنيف أنواع الخطاب الذي وضعه موريس أحد مؤسسي السيميائيات الأمريكية. ذلك أن أرسطو جعل من الخطابة أداة عملية للتفعيل Manipulation بواسطة الخطاب، انطلاقا من منهج جدلي يؤسس لمبادئ فكر حواري، حيث الخطيب البارع من يتمثل الحضور النقدي للمخاطب، حتى وإن كان ذلك الحضور ضمنيا في مستوى الحوار الباطني.[1] ومن هذا المنطلق، يتعين علينا أن نفهم الإطار العام لاستراتيجية الحوار في التداوليات المعاصرة.

ويستحسن أن ننبه في هذا المقام أن البلاغة الأرسطية تحصر اهتمامها في ثلاثة أجناس خطابية هي: القضائية، والاستشارية، والاحتفالية، وهي الأجناس التي اشتهرت في المجتمع اليوناني لدواع سياسية تبدو وثيقة الصلة بالنظام الديموقراطي الأثيني. ولعل " هذا الحصر للخطابة مرتبط بالتصور السياسي والتربوي الأرسطي. فالخطابة هي من الصناعات الليبرالية التي ينبغي أن يتعلمها المواطنون لا العبيد، الذين ينبغي أن يتفرغوا للعمل اليدوي وحده "[2]. وعلاوة على ذلك، يصنف أرسطو الصناعة الخطابية* وفق خمسة أقسام تمييزية على النحو التالي:

- **البصر بالحجة** L'invention : ويراهن أساسا على مجموع الأفكار والحجج انطلاقا من مواقع مختلفة لوجهات النظر الممكنة.
- **الترتيب** La disposition : ويتحقق وفق اختيار ترتيب منطقي للحجج في إطار تخطيطي مسترج.
- **العبارة** Locution : وتتمثل في انتقاء الشكل الجمالي للخطاب أسلوبا وإيقاعا، من مثل الصور المجازية والمحسنات اللفظية.

---

[1] - ينظر فيليب بلانشيه المرجع نفسه ص 22.

[2] - محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2005 ص 21.

* - يستحسن أن ننبه في هذا المقام أن مصطلح Rhétorique في اللغة الفرنسية يتنازعه مقابلان عربيان هما: البلاغة والخطابة، ويرجع هذا التضارب في نظرنا إلى الشحنة التدليلية لهذا المصطلح، ولتي تسعى إلى تغطية معنيين متعارضين بحكم الاستعمال والقصد؛ يدل أحدهما على الخطاب الذي يشارف هدف الإقناع وتغيير الأحوال والمقامات اعتمادا على الملكة الخطابية للمتخاطبين أو ما يعرف ببلاغة الحجاج. بينما يتنصل الثاني عن هذه المهمة، ليغدو هدفا وغاية في ذاته من حيث اعتبار مركزية الوظيفة الجمالية في ما يعرف ببلاغة المحسناتضمن هذا السياق، نؤ ثر تداول مصطلح الخطابة لتمثل المعنى الأول، ومصطلح بلاغة لتمثل المعنى الثاني.

- **الاستظهار** La mémoire : ويتعلق أساسا باستقصاء وجهات النظر من خلال التصنيف الذي يستهدف به المتكلم تنظيم المقولات التجريبية المتضمنة في الخطاب.

- **الفعل الإلقائي** L'action : وهو سلوك فوق لساني يهدف إلى اختيار التنغيمات والانفعالات والحركات ...إلخ[1]. ولعلنا نستحضر في هذا الصدد بعض المتغيرات الأساس التي يتضمنها كل فعل كلامي ذي قوة إنجازية وكفاءة تواصلية على النحو الذي حللها به أشياع التداوليات والسوسيولسانيات.[2]

لقد هيمن المنوال التقليدي الأرسطي للبلاغة الكلاسيكية في الخطابة كما في المنطق، على مقولات الفكر الغربي تنظيرا ومراسا إلى غاية حدود القرن التاسع عشر، إن لم نقل بقيت بعض متصوراته المنهجية تشرف على توجيه مقولات الدرس اللغوي إلى يومنا هذا، ولا سيما ما تعلق بمقاربة اللغة واللسان والنصوص التي رسختها طروحات المدرسة الفرنسية في مجال لسانيات النص وتحليل الخطاب. ولا أدل على ذلك من عودة التداوليات بعد نشأتها مع أوستن وسيرل في مراحل متقدمة من تعميقاتها المنهجية، إلى التحليل الحجاجي، وتحديدا مع نخبة من اللسانيين الفرنسيين من مثل : أ.ديكرو، كيربرات أوركيوني. وعلاوة على ذلك، شكلت الخطابة قسطا وافرا من كتابات ومصنفات الفكر الغربي عامة، نشرت معظمها في أوربا طيلة قرون، وبخاصة في فرنسا. وقد حافظ بعض البلاغيين على سمو مكانتهم ونبوغهم في تأصيل البلاغة، من مثل بوردالو Bourdaloue (1704/1632)، وبيفون Buffon (1788/1707) الذي يعد من الأوائل الذين أضفوا على البلاغة طابع الوثوقية من جراء تمحورها حول النص المكتوب. وإلى عهد قريب " كان الخطباء والدعاة والمحامون والأساتذة الجامعيون والساسة يتبعون الأعراف، بشكل يكاد يكون إجباريا، في الصناعات الخطبية الكلاسيكية، ويحرصون على إتقانها، خاصة من خلال استظهار الخطاب، وفق نبرات منغمة، وبخاصيات معينة "[3].

[1] - *Cf. Jean Jacques Robrieux, Rhétorique et argumentation, ed Nathan Paris 2000 pp 16/17.*

[2] - ينظر محمد الولي المرجع السابق ص ص 25/24.

[3] - فيليب بلانشيه المرجع السابق ص 26.

ولا يمكن بحال من الأحوال إسهامات الفلاسفة فضلا عن البلاغيين في التأمل الفلسفي حول قضايا اللغة، إذ اقترح إ.كانط بالاستناد إلى القياس الأرسطي أنموذجا للفلسفة المنطقية المتعالية Transcendantale، عمل فيه على عرض العناصر المكونة للفكر والمعرفة الإنسانيين، مصادرا على تحليل صلات المتكلم باللغة انطلاقا من إمكانية قول كل ما يمكن أن يكون قيد التفكير بالقصد. ولطالما أشاد كانط في أنموذجه المتعالي بمنطق أرسطو " لكونه لم يهمل لحظة من لحظات الذهن، وشمل محتويات المنطق كله، فأضفى عليه هالة الكمال حتى إن كثيرا من مؤرخي المنطق لم يروا بأن كانط صاحب إضافة نوعية في المنطق، بل صنفوه في خانة المنطق الأرسطي، ولا سيم أنه كان يحدد ميدان المنطق فيما ينبغي أن تكون عليه الوقائع لا البحث في الواقع ذاته ولا في مضمون الفكر "[1]. وقد كشفت الدراسات الفلسفية مدى تأثير المنظور الكانطي وبخاصة مصطلح Pragmatisch وإيحاءاته في أبحاث التداوليين الجدد من حيث إشاراتهم إلى مفهوم القصد ومشروع الفعل، ولا سيما ملهميهم المباشرين من مثل ش.س.بيرس، و وليام شال موريس. ولا مندوحة أن يتابع المنظور الكانطي أبحاث كل من ك.آبل M.Apel ، و مشروع يورغين هابرماس J.Habermas في التداوليات الكونية Pragmatique universelle بشكل يستلهم الفلسفة الماركسية في رحاب إسهامات مدرسة فرانكفورت.

ومحصّلة ذلك كله أن منشأ التداوليات ليس بالأمر الهيّن، لا سيما وأنها مدينة لعدد معتبر من التيارات الفلسفية من مثل منوال البلاغة الكلاسيكية، والسيميائيات المنطقية المرتبطة بحلقة فيينا، وسيميائيات و.ش.موريس، والذرائعية الأمريكية Pragmatisme مع أبحاث ش.س.بيرس. وهذا لعمري ميدان يستلزم طرقه إحاطة مفصّلة بالبيبليوغرافيا التي نشرت في هذا المجال. غير أنّ ثمة حقيقة تحملنا على رفض تقسيم النشاطات الإنسانية إلى حقول وتخصّصات معيّنة، لأن تصورا من هذا القبيل خليق بأن يمكّننا من دحض الاعتقاد السائد بأن اللسانيات لا تعنى إلا بالبنية اللسانية في إطارها النسقي المحايث (الصوت،

[1] - أحمد يوسف، السيميائيات الكانطية بين المنطق المتعالي والنزعة التجريبية، مجلة سيميائيات ،مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، منشورات دار الأديب وهران/الجزائر ع1 2005 ص 17.

الكلمة، الجملة) غير محتفلة بالممارسات اللغوية – بالمعنى السيميائي للمصطلح- التي تؤكد صلتها بحقول معرفية أخرى متنوعة.

4- المنظور التداولي لنظرية الخطاب في البلاغة العربية :

بدئيا ينبغي أن ننوه بحقيقة تبنينا سلفا للموقف الذي يدعو إلى عقد الصلة بكل ما هو مأصول غير منقول من تراثنا العربي الإسلامي، والتعامل مع هذا التراث بوصفه حقيقة تاريخية لا يمكن الانفصال عنها كليا أو جزئيا، على أن يكون هذا التعامل وعيا حضاريا بظروف وحيثيات الحاضر. ومن ثمة يستوفي هذا التصور مقتضيات وصل التراث بالحداثة وصلا يضع قاعدة معطيات المتلقي العربي أمام جملة من التساؤلات نحسبها من قبيل إخصاب النقاش العلمي وإثرائه، ولا سيما ما يتعلق بجدل المنهج.

ضمن هذا المنظور، وفي مثل هذا المقام تدعونا الحاجة إلى ضرورة التنقيب عما يبرر التداوليات في التراث العربي، أو بالأحرى ما يبرر أصالة مفاهيمها وقواعدها النظرية وممارساتها الإجرائية ضمن حلقة النشاط اللغوي للعقل العربي. وفي هذا السياق يشير أحمد المتوكل إلى أن الممارسات اللغوية لعلمائنا القدامى تنقسم إلى لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب، على أن القسم الثاني يتخذ من مستوى ما بعد الجملة موضوعا له، ويضم مباحث أساسية هي: البلاغة، والنقد الأدبي، وأصول الفقه، والتفسير[1]. وعندئذ فمن شأن هذا القسم من الأبحاث أن يقابل تحليل الخطاب والتداوليات التي اقترحها الغربيون بوصفها أدوات منهجية جديدة في مقاربة النصوص.

ضمن هذا الإطار تعددت أشكال اهتمام العرب القدامى بدراسة كل ما يرتبط بالتواصل اللغوي، من الاهتمام بالسامع، واعتبار المخاطب، وبيان دور المتكلم في إنتاج الخطاب مع ضرورة الإلمام بكل العناصر الفاعلة في عملية الإبلاغ؛ والبحث في معياري

[1] - ينظر محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء/ بيروت 1991 ط1ص 95.

الصدق والكذب في الأقاويل بعامة، والقول الشعري على وجه الخصوص. وكذا البحث في مدى مطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر أو مخالفته له.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن تلك المباحث تبدو متفاوتة في استحضار مقتضيات التواصل في أثناء معالجة الخطاب. فالبلاغة مثلا تنظر في الخطبة والشعر والقرآن من منظور جمالي وتداولي. أما النقد الأدبي فقد راح يستقصي قضايا الخطاب الشعري من مثل: السرقات، والبناء، والصنعة....الخ، وذلك بغية الكشف عن اتساق القصيدة وانسجامها بنية وموضوعا. وأما مبحث التفسير الذي مافتئ يقدم لنا رؤية متميزة عن انسجام النص القرآني من جهة الكشف عن العلاقات الخفية التي تحكم الآي القرآني، فقد أقر بحقيقة نزول القرآن منجما وفي أوقات متفاوتة استغرق إثرها نيفا وعشرين سنة. ويبدو أننا سنسلط الضوء -عبر قسم معتبر من مساحة هذا البحث- على حقل البلاغة العربية، لأنها تمثل عينة مثلى في التفكير التداولي عند العرب، ولا سيما التداوليات النصية، من حيث سعيها لبلورة رؤية نصية في الممارسات الخطابية قوامها صدام النحو بالمنطق سعيا لبلورة نظرية عامة في إنتاج الخطاب وتفسيره. والواقع أن هذه الرؤية قد تبلورت بشكل جلي في مجال أبحاث النقد التطبيقي والدراسات القرآنية،[1] وهذا ما يبرر وقوفنا على أهم الأبحاث التراثية في هذا المجال.

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للتراث العربي يهدي إلى أن دراسة عملية التواصل والتفاعل قديمة تعود جذورها التنظيرية الأولى إلى إسهامات اللغويين والبلاغيين القدامى من مثل الجاحظ وأبي هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي، والجرجاني، وحازم القرطاجني، والسكاكي. وعلى الرغم من اختلاف تصورات هؤلاء الباحثين في المنطلقات النظرية والحدود الإجرائية إلا أنها تكاد تتحد في تتويج الشرعية المنهجية لبلورة نظرية في الخطاب تهتم بوضع قوانين تفسير الخطاب وشروط إنتاجه.

[1] - ينظر خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 2009 ص156.

وذلك انطلاقا من بلاغة الخطاب القرآني والخطاب الأدبي، بوصفهما الأرضية العملية للاشتغال على هذه النظرية تصورا وإجراء.

لا شك أن استقراء مثل هذه الإسهامات التأسيسية يكشف عن جملة المحتكمات الخفية التي تتسرب في غياب الرؤية المنهجية الواضحة التي تترصدها الملاحظة الشاخصة الواعية لتنبئنا بروح معيارية ارتسمت بها تلك الإسهامات من جراء اهتمامها بالأثر الناتج مباشرة عن الرسالة (أغراض القول)، والفائدة المرجوة من الكلام، والشروط التي تجعل الخطاب ناجحا، وهذا ما أضحى يعرف بتدوليات الخطاب، في مقابل تداولية المتكلم، وتداولية المخاطب اللتين تعنيا بدراسة عناصر ومواصفات العملية التبليغية/ المرسل والمتلقي والرسالة، وعملية التأثير و التأثر، والموقف والسياق، ومقاصد المتكلم، ، والفهم و الإفهام ..إلخ. ومهما يكن من أمر، فإن الخطاب الأدبي قديما حظي بقراءة متميزة من قبل إسهامات حقل البلاغة العربية الفسيح، ذلك إثر استكتاب ما سجلته المناهج النقدية القديمة التي رامت ملامسة بعض هذه الجوانب سعيا لتحقيق نظرتها المعرفية في النص الأدبي، ومن خلال استثمارها لبعض انجازات العلوم الإنسانية المتاخمة للأدب والنقد.

4-1- نظرية البيان عند الجاحظ من المعرفة إلى الإقناع:

يبدو أن الفضل يعود إلى الجاحظ في تحويل الشعرية العربية في مرحلتها الشفهية من شعرية الفحولة (**الأصمعي، ابن سلام الجمحي**) إلى شعرية البيان، أي من البحث في الملابسات الخارجية لعملية إنتاج الخطاب، إلى إنتاج كليات نابعة من الخطاب نفسه، بوصفه خطابا يهدف إلى الإفصاح والإفهام.وقد ارتكزت مهمة هذه الشعرية على البحث عن القواعد التي تتيح جودة الكلام واستحسانه لدى المتلقي.ومن ثمة البحث في الوظيفة البلاغية(التداولية) للممارسات الخطابية، والعدول عن الوظيفة الإبلاغية التي لا تهتم بجماليات القول، لأن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الناس عامة مهما حصل التفاوت اجتماعيا وثقافيا. ولا شك أن إدراك هذه الوظيفة البلاغية أمر يتوقف على مدى وعي الناقد

بمختلف العناصر المؤسسة لعملية التواصل الأدبي بما فيها المؤلف والمتلقي والنص والمقام.

لقد اهتم الجاحظ بعملية التواصل والتأثير في المتلقي إلى حد الإقناع . وذلك من خلال إشارته إلى ضرورة استعمال المعاني وتأديتها في الخطاب، وفي هذا الصدد يقول ما نصه- :" **..المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتغلغلة في نفوسهم، ...مستورة خفية، ومحجوبة مكنونة، ...لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه،...إلا بغيره. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وأخبارهم عنها، واستعمالهم إياها.وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم، وتجليها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهرا، والغائب شاهدا، ...يكون إظهار المعنى ...وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع ".**[1] ومن هذا المنطلق فإن الإخبار عن المعنى –في نظر الجاحظ-هو الذي يضمن تقريبه إلى الفهم، وبالتالي إفهام المتلقي، وإبلاغه محتوى الرسالة الأدبية.

وفي موضع آخر، نلفي الجاحظ يحيلنا على مفهوم البيان ووظائفه إذ يقول: " **البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يغضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، و من أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر و الغاية التي يجري القائل و السامع إنما هو الفهم و الإفهام فأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع.."**[2]. ومن ثمة يبدو أن مفهوم البيان عند الجاحظ مفهوم إجرائي من حيث كونه عملية تؤدي إلى الفهم والإفهام حتى وإن اقتضى الإجراء التعليمي تقديمها وعرضها منفصلة أو ثابتة أحيانا.ضمن هذا المنظور بإمكاننا القول إن النظرية البيانية الجاحظية تضمنت ثلاثة محاور أساسية هي:

_وظيفة البيان و قيمته

_العملية البيانية و أدواتها

_البيان العربي قيمه و تاريخه.

[1] -الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تقديم وشرح د.علي أبو ملحم، منشورات دار مكتبة الهلال بيروت، 1988 ط1 ، 1/81-82.

[2] - الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر المصدر نفسه، 1/ 82.

وعلى غرار ذلك فان مفهوم البيان في نظر الجاحظ تتنازعه ثلاث وظائف أساسية يبدو معها التركيز واضحا على الوظيفة التأثيرية التي تمثل جانبا مهما من جوانب البحث التداولي. وهذه الوظائف هي:

- **الوظيفة الإخبارية المعرفية والتعليمية:** ذلك من خلال إظهار الأمر على وجه الإخبار قصد الإفهام، والحالة الخطابية لهذه الوظيفة هي حالة حياد.

-**الوظيفة التأثيرية**: وتتم من خلال تقديم الأمر على وجه الإستمالة وجلب القلوب، والحالة ههنا حالة اختلاف.

-**الوظيفة الحجاجية**: وتتم من خلال إظهار الأمر على وجه الاحتجاج والاضطرار وذلك في حالة الخصام.وعلنا لا نبالغ في الرؤية إذا قلنا إن وظائف البيان في النظرية الجاحظية تكاد تجد أصداء لها ضمن الصيغة الأوستينية لنظرية الأفعال الكلامية على النحو الآتي:

-أفعال الكلام/ التلفظية Locutoire ذات الصيغة التصريحية الإخبارية .

-أفعال التكلم/ الإنجازية Illocutoire غير المباشرة ذات الصيغة الإنجازية والتوجيهية.

-أفعال التكليم*/ التأثيرية بالقول Perlocutoire التأثيرية والحجاجية.

يتجه الجاحظ بعد ذلك إلى تبرير العلاقة القائمة بين أدوات البيان 'الفهم و الإفهام" والمقام الخطابي مرجعا إياها إلى أمرين اثنين هما أقدار المستمعين و أقدار الحالات. وذلك إذ يقول " **ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني و يوازن بينها و بين أقدار المستمعين و بين أقدار الحالات** "[1]. ولعل ما يمكن أن نخلص إليه في هذا المقام هو أن المعطى التداولي للنظرية البيانية الجاحظية ظل يراهن على مفهومين اثنين يعدان من صميم التداوليات الحديثة هما: التأثير والمقام .

4-2- قدامة بن جعفر وشعرية البلاغة:

يمثل مشروع قدامة بن جعفر في منجزه " نقد الشعر " الجسر الواصل بين البلاغة والشعرية، وهو اللقاء الذي طالما رفضته البلاغة الأرسطية وآمنت به البلاغة العربية

* لقدد آ ثرنا اتسمية مستويات الفعل اللغوي مصطلحات مشتقة من الجدر اللغوي نفسه /ك،ل،م/ اهتداء بالصيغ المصطلحاتية التي اعتمدها أستاذنا د.طه عبد الرحمن.

[1] - الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، المصدر نفسه 1/ 139.

بصفة ضمنية مع الجاحظ وبشكل صريح مع قدامة. ومن ثم أصبحت البلاغة مرادفة للشعرية تسعى إلى فهم الخطاب الشعري وتحليله انطلاقا من نظرة بنائية تميز بين مكونات الصناعة الشعرية وتفاعل وظائفها داخل العملية الإبداعية. ويشير قدامة إلى أن هذه المكونات : **" قد عنا الناس بوضع الكتب فيها ....عناية تامة، فاستقصوا أمر العروض والوزن، وأمر القوافي والمقاطع، وأمر الغريب والنحو، وتكلموا في المعاني الدال عليها الشعر، وما يريد بها الشاعر"**.[1] هذه المكونات الأربع إذن هي: العروض والوزن، القوافي والمقاطع، الغريب واللغة، المعاني والمقاصد. ولعل المهمة التي ندب قدامة نفسه لإنجازها هي العناية بوصف تلك المكونات وصفا وظيفيا، وفحص مدى تفاعل تركيبها ضمن الصناعة الشعرية، ذلك بغية استكشاف جيد الشعر من رديئه، انطلاقا من جودة الائتلاف بين اللفظ والمعنى والوزن والقافية أو عيب هذا الائتلاف. ولعل هذا التصنيف قد حذا بقدامة إلى تجاوز الرؤية البلاغية عند ابن المعتز في كتابه "البديع" الذي طالما اعتبر دفاعا عن عمود الشعر العربي بوصفه تقليدا راسخا في أشعار العرب. ولا مندوحة أن يكون هوس التصنيف لدى قدامة سعيا لتأسيس علم للأدب يعصم الشعر من الوقوع في الابتذال، على غرار علم المنطق الذي يعصم الفكر من الخطأ والزلل.

3-4- بلاغة الصحة والإنسجام عند ابن سنان الخفاجي:

لقد اهتم ابن سنان الخفاجي بدراسة البنيات اللسانية للشعر مركزا على البنية الصوتية باعتبارها بنية مهيمنة في الخطاب الشعري، وسمته الأساس.على ما أكدته دراسات المدرسة الشكلانية، وأبحاث صمويل ليفين، وج.كوهين، وميشونيك، ي.لوتمان وغيرهم، إذ أن التوازيات الصوتية تؤدي دورا قاعديا في تشكيل الوظيفة الشعرية للغة، وربما تتعداه إلى بلورة رؤية العالم والتعبير عن المكونات النفسية للشاعر. وهي من ههنا تتجاوز المستوى الصوتي إلى المستويين الدلالي والتداولي. وقد كان اهتمام ابن سنان منكبا على مدارسة الأصوات ومخارج الحروف وأصنافها وأقسام مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها ضمن إطار الفصاحة بوصفها العلم الذي يدرس اللفظ دون المعنى من جهة كونه

[1]- قدامة بن جعفر نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة 1989 ص15.

مفردا ومركبا. ونحن إذ نتفحص المنجز العلمي لابن سنان الخفاجي نلفي إشارات ضمنية يمكن الاعتداد بها في التداوليات الحديثة، وذلك إثر حديثه عن الفائدة المرجوة من الكلام والانتظام الصحيح على نحو يغدو بموجبه الكلام ذا وظيفة نفعية تنتزع مقوماتها من المواضعة والقصد واستعمال المتكلم في الخطاب: **" والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة، لا لشيء من أحواله"**[1].

وفي معرض حديث ابن سنان عن المناسبة بوصفها الشرط الثامن والأساس من شروط صحة التأليف يقول : **" ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض، في موضع الجد ألفاظه، وفي موضع الهزل ألفاظه**[2]**"**.وقوله كذلك في الشرط الخامس من شروط المعاني المفردة : **" ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه ...وعلى هذا السبيل يجري الأمر في النسيب فيذكر فيه صدق الهوى والمحبة...وكذا في كل الأغراض الشعرية من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك، حتى يكون كل شيء موضوعا في المكان الذي يليق به"**[3]. ويبدو أن النثر والشعر سواء عند ابن سنان من جهة الحاجة إلى معرفة المواضعات والاصطلاحات في الخطاب على نحو يبدو معه تغير هذه المواضعات والاصطلاحات أمرا يتوقف على تغير الأزمنة والأماكن. ومع ذلك فإنه يرى أن هناك أصولا للأغراض في الأوصاف والمعاني لا تتغير ولا تتبدل[4]. وإذا أمعن القارئ النظر في مشروع ابن سنان يلفي أن تصوره لمفهوم المناسبة لا يختلف كثيرا عن تصور سبربر وولسن لمبدأ المناسبة Pertinence ودوره في انتظام الخطاب.

---

[1] - ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر 1969 ص 43.
[2] - ابن سنان الخفاجي ،المصدر نفسه، ص161.
[3] - نفسه، ص256.
[4] - ينظر: محمد العمري، المرجع السابق، ص 441.

4-4- البلاغة العامة ونظام الخطاب في مشروع أبي هلال العسكري :

إن أول ما يلفت انتباه القارئ المتفحص لتاريخ البلاغة العربية هو أن المدرسة الكلامية الفلسفية غلبت على البحث البلاغي بحكم سبق الاتصال الكلامي بحياة البلاغة ومواكبته إياها طوال عمرها، وقد أدت هذه الغلبة إلى انفصال البلاغة عن النقد منذ القرن الرابع الهجري على يد أبي هلال العسكري، الذي عمل العسكري على انتقاء المواد المناسبة من التراث البلاغي منذ الجاحظ وابن المعتز وغيرهما. وقد أدى انفصال البلاغة عن النقد تحت تأثير الفلسفة وما يدخل تحتها من منطق وكلام إلى ظهور المنهج التقريري المعياري في مقابل المنهج الفني التأثري، يقوم على التعاريف والتقاسيم، ويصدر عن آراء سابقة في موضوعات الأدب ومعانيه ويحاول أن يخضع لها المادة الشعرية والأدبية، مما جعل بعضهم يمقت هذا النوع من التحكم في طبيعة الإبداع. في الواقع إذا كان في وسع العسكري أن يسير في طريق ابن سنان الخفاجي سعيا للبحث عن بلاغة عامة فإنه لم يحدد منطلقا نظريا صريحا غير قراءة عامة تحاول تشغيل المعرفة السابقة في الموضوع وهو يقترب من مشروع حازم القرطاجني.

ومن المفيد أن يكون العسكري قد تنبه إلى حضور الأطراف الثلاثة في عمليه الإنتاج (المرسل، المتلقي، والنص)، إذ عرض لكل منها على نحو تكون فيه الأولوية والحضور الدائم للنص بوصفه مدار التفاعل بين المرسل والمتلقي ونتاج ذلك التفاعل بينها؛ فالنص حاضر ضمن الحديث عن المقام، وسينقل حضوره عن الحديث عن صور البديع. ضمن هذا المنظور يكون من الأنسب في نظر العسكري: " **أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة والبدوي بكلام البدو...ولا يتجاوز عما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام وتعدم منفعة الخطاب** "[1]. ويقول كذلك: " **وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاما، ولكل حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ...وأقدار المستمعين على أقدار الحالات ...واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال...** "[2]. ويبدو أن التفاتة

[1] - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1989، ص ص 129/128

[2] - المصدر نفسه، ص ص 39 – 153.

العسكري في هذين النصين تمثل وعيا مبكرا بشروط إنتاج الخطاب وتفسيره، التي لا تقل أهمية عن قواعد التخاطب ومبادئه عند بول غرايس.

وعلى غرار ذلك حاول العسكري: **" المزج بين المقام باعتباره أساس الفصاحة، كما هو الحال عند الجاحظ، وبين الصور البلاغية البديعية باعتبارها ميزة للكلام الجيد بقطع النظر عن المقام في أغلبها كما هي عند ابن المعتز"**[1]. وفي هذا المسعى تأكيد صريح وواضح على جنوح العسكري إلى التأسيس لنظرية عامة في البلاغة تجمع بين المعطى الإنزياحي والمعطى التداولي.

لعل أبرز الإشارات التي أوردها العسكري في الصناعتين تلك التي تتعلق بالفصل بين اللغة العادية واللغة الأدبية. حيث يرى أبو هلال العسكري أنه ما دامت اللغة مشتركة بين أفراد الجماعة المتكلمة فإن الأدب نتاج خاص. إذ أن المعاني الأول تتداول والأشكال تتحدد ضمن ما يسمى بالمزية الأدبية. وفي هذا السياق يحضرنا قوله: **"...ولولا أن القائل يؤدي ما سمع لما كان في طاقته أن يقول ..وإنما ينطق الطفل بعد استماعه من البالغين...على أن المعاني مشتركة بين العقلاء فربما وقع المعنى الجيد للسوقي والنبطي والزنجي ...وإنما تتفاضل الناس في الألفاظ ورصفها وتأليفهم ونظمها. وقد يقع للمتأخر معنى سبقه إليه المتقدم من غير أن يلم به ولكن كما وقع للأول وقع للآخر. وهذا أمر عرفته من نفسي فلست أمتري فيه وإذ أني عملت شيئا في صفة النساء..."**[2]. يتضمن هذا النص إشارة صريحة إلى دور الاستعمال اللغوي الخلاق - بوصفه قاعدة تداولية - في إعادة توزيع قواعد الدلالة، إما بشكل نمطي ضمن ممارسات اللغة العادية، وإما بشكل انزياحي ضمن ما يعرف بالمزية الأدبية.

4-5- بلاغة الإعجاز ونحو الشعر عند الجرجاني:

[1] - ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية،المرجع السابق، ص304.
[2] - أبو هلال العسكري، المرجع السابق السابق، ص 217.

في رحاب القرن الخامس الهجري طفق الإمام عبد القاهر الجرجاني يفتق منهاجا جديدا في هذا المجال المعرفي، ويؤسس لنظرة طريفة في الدرس البلاغي على عهده. إذ سلكت الدراسة البلاغية معه منحى عقليا واضحا، ارتسمت معالمه في التوفيق بين البيان العربي والتصور اليوناني، دونما انبهار بذلك الأثر الإغريقي•. ذلك أن عبد القاهر الجرجاني صاحب محاولة رائدة في الفكر البلاغي العربي، وهي محاولة تنظر إلى المعطى العربي واليوناني نظرة تتسم بقدر أوفر من المرونة، وتطمح إلى تفسير بلاغة الخطاب انطلاقا من مفهوم الإعجاز. وهي المرحلة التي استوى فيها عود تداولية الخطاب، من جهة التأسيس لقواعد وشروط إنتاج الخطاب وتفسيره.

على النقيض من ابن سنان الخفاجي، اعتمد عبد القاهر الجرجاني في مشروعه على التصور السني الأشعري على وجه التحديد في القول بأن الكلام حديث نفسي أي معان، ومن هذا المنظور تحدث الجرجاني في أكثر من موضع عن عملية التواصل مركزا على دراسة وضعية المخاطب اتجاه النص الشعري، وعن عمق المعنى ووضوحه في إطار بلاغة نصية (في مقابل البلاغة التواصلية عند الجاحظ) ترتكز على مقوم النظم الذي يميز بين الكلام الأدبي والكلام العادي، بل ويميز حتى بين درجات الأدبية في الكلام الأدبي ذاته انطلاقا من النظم نفسه. فالنظم إذن هو جوهر شاعرية القول الفني أو ما يصطلح عليه الجرجاني " **معنى المعنى** " أو الإيحاء الذي يتأسس على التأليف والترتيب انطلاقا من المحور التركيبي. ولعل هذا ما جعل بلاغة الجرجاني تتحرر من قيود البلاغة الإبدالية ذات المرجعية الأرسطية*، والتي تقوم على نقل مدلول اللفظ إلى دال آخر.

• إننا في هذا نبدي تحفظات منهجية إزاء دعوى بعض الباحثين التي تقطع بمدى تأ ثر البلاغة العربية بالفكر الأرسطي، ولا سيما مع المدرسة الكلامية التي مثلها الجرجانيإنه وإن كان هناك تما ثل بين البلاغة الأرسطية والبلاغة العربية في أصولها القديمة الممتدة في فن القول والخطابة العربية، فهذا لا يكفي مؤشرا على التأ ثير والتأ ثر، بل يخفي في باطنه تعارض في الغاية ، على نحو يغدو بموجبه الحجاج الأرسطي ساعيا للاشتراك في الكشف، بينما تشارف البلاغة العربية هدف الهيمنة ضمن منطق التواصل.

* - لا شك أن هنالمفارقة في الرؤية، تحملنا على تسجيل تحفظ منهجي إزاء آراء مجموعة من الباحثين، تؤكد على قضية تأ ثر عبد القاهر الجرجاني ببلاغة أرسطو، لاسيما ما أورده طه حسين في: تمهيد في البيان العربي (مقدمة نقد النثر) المنسوب لقدامة بن جعفر، من حيث أن الجرجاني قدم محاولات جادة للتوفيق بين قواعد النحو في الجملة وقواعد الأسلوب عند أرسطو. ينظر في هذا المقام طه حسين 1982،ومحمد مندور النقد المنهجي 1972.

والحق أن الجرجاني في حديثه عن النظم والإعجاز، خرج من بلاغة العبارة إلى بلاغة السياق وفق نظرة شمولية تتوخى رصد العلاقات بين الكلم على أساس من التناسب والانسجام والمواءمة، مراعيا فيها وحدة الغرض وفقا لمقتضيات التواصل. وهو بهذا يكون قد تجاوز" **مهمة النحو التقليدي التي تقوم على التنظير للجملة مستقلة عما عداها من جمل(....)، وتطرق إلى قواعد التماسك النحوي، ومنها العطف، والحذف، والاستئناف، وهي قواعد أشار إليها، ونبه عليها محدثون منهم: رقية حسن وهاليداي، وفان دايك، ولغويون آخرون.**[1] "، وذلك سعيا لبلوغ نحو الخطاب، الذي يتضمن نسيجا من الجمل المقامية التي تحقق دلالات مفيدة إفادة يحسن السكوت عندها بتعبير النحاة القدامى.

لقد حاول الرجل في "الأسرار" بناء نظرية تبحث في معايير بلاغة الشعر على أساس دلالي دونما إلحاح عن الغرض الإعجازي، وذلك عن طريق استلهام التأويل العربي لنظرية المحاكاة الأرسطية في الشعر. أما في الدلائل فقد بحث عن معايير بلاغة الشعر حسب المعاني التركيبية النظمية والمقصدية بوصفه معجزة العرب لكي يقارب هذه الظاهرة بالإعجاز القرآني. والهدف الأساس من النظرية الجرجانية هو اعتبار البلاغة في المعنى بمستوييه الغريب في "الأسرار"، والمناسب للمقاصد في "الدلائل"[2].

يبدو أن مشروع عبد القاهر الجرجاني البلاغي يعمل في زاوية الإنزياح والعدول عن القواعد النحوية إذ أنه وريث أبي عبيدة والفراء وغيرهما من علماء اللغة والنحو الذين حاولوا استنباط قواعد ثانوية على هامش القياس النحوي، تستأنس بالعرف اللغوي العربي في استعمال اللغة فنيا، ثم تسعى لاستنباط قواعد الشواذ التي يمكن عدها حينا ضرورات، وحينا آخر مجازات هي ألصق بالنص القرآني.[3]

[1] - إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص،دار المسيرة للتوزيع والنشر عمان/الأردن ط1 2007 ص 236.
[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 353- 355.
[3] -ينظر : المرجع نفسه ص 215.

ومن ههنا يظل مطلب نظرية النظم الجرجانية يراهن على الاستعمال اللغوي بكل حيثياته، بعيدا عن البهاء النسقي، لأجل إنجاح العملية الخطابية. وفي هذا السياق يدعو الجرجاني دعوة صريحة إلى فهم حدود النظم ومزاياه إذ يقول: **" وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم إذن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض "**.[1] على أن مدار حدود النظم تمتد لتشمل المقاصد السياقية، وهي الفكرة عبر عنها الجرجاني نفسه بتوخي معاني النحو.

من اللافت للنظر أن التصور التداولي المقصدي لنظرية النظم قد حاول استيعاب المادة الإنزياحية وتهذيبها بجعلها مشروطة بالمناسبة النظمية ومدى تأثيرها في المتلقي، ولا أدل على ذلك مما أورده الجرجاني في سياق حديثه عن التمثيل بوصفه أوسع صور المشابهة وأعمقها، من حيث أشار إلى الوظيفة الحجاجية للتمثيل إلى جانب الوظيفة الشعرية إذ يقول ما نصه : **" معلوم أن العلم الأول أتى في النفس أولا من طريق الحواس والطباع، ثم من جهة النظر والروية، فهو إذن أمس بها رحما، وأقوى لديها دمما وأقدم لها صحبة ...فأنت كمن يتوسل إليها للغريب بالحميم، وللجديد الصحبة بالقديم "**[2]. وهكذا تسنى للجرجاني من خلال الأسرار معالجة الوظيفة الشعرية معالجة فلسفية ذلك من خلال البحث في الأسباب النفسية الأولى الكامنة في الطبيعة البشرية، لكن سرعان مافتئ الرجل يلطف من غلواء هده الممارسة الممتدة في تفسير بلاغة النص القرآني بالانصراف إلى مقاصد المتكلم بكل ملابساتها السياقية انطلاقا من مبدأ مناسبة التراكب للمقاصد[3].

ومهما يكن من أمر فإن الحديث عن استراتيجية التواصل في النظرية الجرجانية بتركيزها على مقاصد المتكلم ووضعية المتلقي في الخطاب الشعري، أو بالأحرى الدلالة

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم وتحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية مكتبة سعد الدين /سورية ط2 ص121.
[2] - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، شرح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة ، بيروت ، 1981 ص102.
[3] - ينظر: محمد العمري، المرجع السابق ص409.

في علاقتها بالتركيب والتداول ينسج علاقة وطيدة مع الدرس اللغوي الحديث، ذلك من خلال الوشائج التي تربط هذه النظرية بالنحو التوليدي، والنحو الوظيفي، ونظرية الأفعال الكلامية.

4-6- البلاغة المقامية ومشروع علم الأدب عند السكاكي:

تتميز نظرية الأدب عند السكاكي عن باقي اقتراحات الفكر اللغوي القديم، بوصفها مقاربة شمولية لعلوم اللغة العربية التي تعد مكونات لجهاز نظري واحد، يسعى إلى تجاوز الملاحظة الصرف، ويحمل بذور التحليل الملائم للظواهر اللغوية. ومن اللافت للنظر أن مشروع علم الأدب عند السكاكي يبدأ حيث ينتهي مشروع الجرجاني، وهو لا يعدو أن يكون خطوة تأسيسية لما ينعت بالبلاغة المقامية التواصلية من حيث كونه يكشف المخبوء وغير المصرح به لدى الجرجاني، ولا سيما مسألة الاحتكام إلى الذوق في الإعجاز القرآني بوصفها أزمة منهجية استنبطها السكاكي من قراءته النقدية الفاحصة لمشروع الجرجاني. وفي ذلك قوله: **" وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه، وهو أن ليس من الواجب في صناعة، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون التخييل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصياغة مستندة إلى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية، فلا على التخييل في صناعة علم المعاني فيقلد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق"**[1]. ومن ثمة يهتم مشروع السكاكي بإزاحة قضية الذوق والاحتكام إلى العقل.

وإذا كانت بلاغة السكاكي قد نبزت بالمدرسية والتقديرية الجافة، ومجافاة الذوق الأدبي، فإننا من جهتنا نعتبر مشروع السكاكي عملا رائدا في تاريخ البلاغة العربية، وبخاصة اهتمامه بالجانب التداولي للغة الأدبية. ذلك من خلال الجمع بين مستويات الخطاب (صوتي، تركيبي، دلالي، تداولي) في إطار التوحيد بين بلاغة الإقناع(الجاحظ) وبلاغة

[1] - أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم عبد الحميد هنداوي منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 2000ص169.

الإمتاع(الخفاجي). وهو المشروع الذي نجده كاملا ومتكاملا في (المفتاح)، حيث البلاغة هي مفتاح العلوم ونقطة استقطابها، أو بالأحرى هي خطاب الخطابات.

4-7- البلاغة النقدية ومشروع حازم القرطاجني:

ما إن نصل إلى القرن السابع الهجري، حتى نجد حازما القرطاجني يدفع بالبلاغة العربية إلى الأمام، وذلك بتقديم تصور جديد لمفهوم البلاغة محكوم بنظرة فلسفية عميقة تستلهم المنطق اليوناني، وتبتغي ممارسة القواعد البلاغية على الخطاب الشعري. ولقد لاحظ حازم ما آلت إليه البلاغة العربية من عقم فكري، ناشئ عن الاجترار، ففكر في طريق ينقذ بها مجال البلاغة تنظيرا وتطبيقا.ونلفي هذا المنحى قد تمثله أيضا ناقد بلاغي عرفته تلك الفترة، هو أبو محمد القاسم السجلماسي الذي كان شخصية ذات عقلية فلسفية ومنطقية واضحة.[1] ولدى السجلماسي ستظهر النزعة المنطقية الموغلة في التفريع والاستقصاء الجامع والتحديد المانع، وذلك من خلال مباحث كتابه **"المنزع"** وهو كتاب استفاد من التجربة الفلسفية اليونانية والعربية أيما استفادة، وقد ظل في منحاه التصنيفي يمثل مرحلة معينة من مراحل التقعيد البلاغي[2]. غير أن السجلماسي لم يعتدل في صبه مباحث البلاغة في الإطار المنطقي، فقد بدا على عملية التأطير المنطقية تلك، غير قليل من العسف والشطط في تطويع المعطى الأدبي لقوانين المنطق الصارمة. ولا شك أن إطلالة عجلى على مباحث كتاب المنزع لقمنية بأن تؤكد هذه الحقيقة.

يعد مشروع حازم في المنهاج عملا تكميليا لعلماء الشعرية والبلاغة النقدية الذين انتدبوا أنفسهم لتوجيه القواعد البلاغية نحو ضبط الخصوصية الشعرية لشعر أمة ما منذ أرسطو والفارابي وابن سينا.و لا شك أن حازم القرطاجني يعد أول النقاد المغاربة الذين لقحوا الدرس البلاغي بالمعطى الفكري اليوناني في النقد والبلاغة تلقيحا ينم عن فهم ووعي يستحقان التقدير والإعجاب. وذاك فضلا على تمثله لآراء الأسلاف وفي مناقشتها وشرحها وبسط وجوه الخلاف بينها وبينه في قوة بيانه واقتدار حقه. ومن ثمة نلفي حازما في منهاجه

[1] - *http; // Fikrwanakd.aljabiriabed.Op cit.*

[2] - ينظر محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداتها المرجع السابق ص 62.

يحث على توسيع تلك المباحث والإسهامات لتشمل مساحة الشعر العربي، ذلك من خلال قوله: " **ولو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات، واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظا ومعنى، وتبحرهم في أصناف المعاني، وحسن تصرفهم في وضع الألفاظ بإزائها وفي إحكام مبانيها ...لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية** ".[1] وهكذا يبدو أن مشروع حازم في البلاغة النقدية يمثل مرحلة ثانية من مراحل الدرس البلاغي العربي، تلك المتعلقة باستخلاص القوانين أو الشروع في إنجازها وممارستها، بعد مرحلة رصد الظواهر البلاغية ومعاينتها، في إطار ما اصطلح عليه حازم نفسه ب "العلم الكلي" القائم على مبدأ التناسب، والذي تنضوي تحته علوم اللسان الجزئية. وفي هذا السياق يقول حازم ما نصه: " ومعرفة طرق التناسب في المسموعات والمفهومات لا يوصل إليها بشيء من علوم اللسان إلا بالعلم الكلي في ذلك وهو علم البلاغة الذي تندرج تحت تفاصيل كلياته ضروب التناسب والوضع "[2].

يحيلنا حازم في المنهاج على أن علم البلاغة يشتمل على صناعتي " الشعر والخطابة "، إذ أن كليهما يلتقي عند مادة المعاني، ويفترق في تصور التخييل والإقناع. يبدو أن ممارسات حازم النظرية بهذا الشكل تتجه نحو بلاغة الشعر في إطار بلورة نظرية في الشعرية العربية تسير في اتجاه محاولة الفلاسفة المسلمين من مثل الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد إلى التوفيق بين التصور الأرسطي وبين مقتضيات الشعر العربي.[3]

ربما يكون أفق القارئ العربي المعاصر مطمئنا إلى موطئ قدميه حيثما تقدم في سبر أغوار النظرية الشعرية عند حازم، لكنه لا يفتأ يستشعر ضرورة تقصي شحنتها اللسانية، ومزاجها التداولي. ذلك أن نظريته تمثل تصورا كاملا لمفهوم الخطاب انطلاقا من مستوى الجملة في إطار معالجة اللفظ والمعنى، إلى مستوى النص الذي يحوي مبحثي النظم

---

[1]- أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987 ص16.

[2] - ينظر فاطمة الوهيبي، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ المغرب ط1 2002 ص ص 272 273.

[3] - ينظر محمد العمري، المرجع السابق ص498.

والأسلوب، إذ يركز حازم على الكيفية التي يتم بها تماسك النص وتناسقه مع الإشارة إلى الوسائل والعلاقات التي تؤطر تلك العملية. ضمن هذا الإطار يشير حازم إلى أن صناعة النظم (كتابة النص الشعري) إنما تخضع للتمرس وتمثل مبدأ الكلية. ولا مناص من هذا المطلب في تحكيم الاعتبارات التداولية والجمالية التي يتم بموجبها خلق النص وإخراجه من حيز القوة إلى حيز الفعل.

لا مندوحة أن تكون إشارات حازم في منجزه إلى القصد والفائدة والتفاهم-الذي يريد به التواصل- كلها تعمل على تتويج المعطى التداولي في نظريته الشعرية. وفي هذا السياق يحضرنا قوله: **" لما كان الكلام أولى الأشياء، بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها ..."**.[1] فالكلام الذي يكون دليلا على المعنى يعد أساس الدراسات اللسانية المعاصرة، ثم إن التفاهم الذي قصده حازم ههنا هو التواصل التفاعلي، أي أن كلام المتكلم يتضمن قصدا ومعنى وفائدة يبتغي المتكلم إيصالها إلى المتلقي. بالإضافة إلى القصد والمنفعة والإفهام، يشير حازم إلى مسألة التأثير المتبادل والدائري بين المتكلم والمتلقي منوها بضرورته في العملية التواصلية إذ يقول: **" وجب أن يكون المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب أو الاستفادة منه ...أو بعضها بالقول "**[2]. ولا شك أن هذا التصور يدخل في نطاق التداوليات التواصلية Pragmatique Communicationnelle .

ثم نلفي إشارة أخرى تتعلق بالمنفعة ودورها في العملية التواصلية الشعرية. ونحسب أن هذا التصور النقدي العميق للتواصل الشعري ينسحب على مضامين العملية التواصلية برمتها، من حيث كونه وعيا بعناصر التجربة الشعرية باعتبارها تجربة لغوية نفسية يكتنفها إطار اجتماعي نؤثر فيه ونتأثر به. وفي هذا المقام يقول حازم ما نصه: **" ..المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها أي احتياجهم إلى تحصيل المنفعة "**.[3] على أن التجربة الشعرية تجربة تواصلية تقوم على التأثير والتفاعل الاجتماعيين. ومن ثمة فإن نظرية حازم تمثل

[1] - حازم القرطاجني، المصدر نفسه ص 18.
[2] - المصدر نفسه ص 19
[3] - حازم القرطاجني، نفسه ص 20

تصورا شاملا للخطاب الشعري انطلاقا من الجملة إلى النص في سيرورته التواصلية، على نحو ظل فيه يبتغي التوصيف الجزئي لجملة من المقولات التداولية، سعيا لتأسيس نظرية في الشعرية العربية تقدم رؤية شاملة لكيفية تماسك النص الشعري القديم، لا تختلف كثيرا عن مفهومي الاتساق والانسجام في لسانيات النص.

بهذا نخلص إلى أن البلاغة العربية في نشأتها مرت بمرحلتين مختلفتين: مرحلة الاستكشاف من الداخل عن طريق تأمل المادة الانزياحية (النص الشعري) وفق الملاحظة المباشرة والاختيار الفني، وفي هذه المرحلة نقف على إرهاصات الفكر التداولي في البلاغة العربية فيما يتعلق بمقاصد المتكلمين، وقواعد التخاطب. ثم تأتي مرحلة الاستكشاف من الخارج المتوقفة أساسا على هموم تقعيد الدرس اللغوي وتنزيه الدين بالانتقال من السؤال المعرفي إلى السؤال البلاغي. وفي هذه المرحلة بالذات شهد الدرس البلاغي العربي تفاعلا ثقافيا مع التراث الغربي ولا سيما اليوناني في أنموذج بلاغة أرسطو وقواعد الخطابة، سعيا لتأسيس منظور تداولي في أغراض الخطاب، وقواعد الإنتاج والتفسيره. وهذه المرحلة تمثل نضج التفكير التداولي في الفكر البلاغي العربي.

لعل أبرز ما نخلص إليه في آخر المطاف، هو الحديث عن المفاهيم التداولية في أبحاث علمائنا القدامى لم يكن من قبيل تأصيل هذه المفاهيم، بقدر ما كان احتفاء ببيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية بشكل يكاد يكون موازنا لاحتفائنا بكل وافد حديث من المقولات الغربية، ما دامت حاجة البحث اللساني المعاصر إلى مقولات الدرس الغربي لا تنفي – بحال من الأحول- حاجته القائمة إلى التراث العربي والإنساني على حد سواء. ذلك لضبط أصول المعرفة الإنسانية، وتأكيد صلتها بمرجعيتها وهويتها.

الفصل الأول

فلسفة اللغة العادية ومنطق الاستعمال

كرونولوجيا البحث في الظاهرة اللغوية:

المشروع الفلسفي الجديد واللغة المتعالية:

"....إن كل علامة تبدو في حد ذاتها، ميتة فما الذي يهبها الحياة؟ إنها تكون حية في الاستعمال، فهل نفخت فيها الحياة هنالك؟أم أن الاستعمال هو حياتها؟ ".

فتجنشتين مقالات فلسفية

1- كرونولوجيا البحث في الظاهرة اللغوية:

من المعلوم أن الظاهرة اللغوية في جوهرها ظاهرة ملازمة للإنسان منذ أن حدد الفكر ماهية هذا الإنسان بوصفه كائنا ناطقا. فاللغة- حسب التصور الهيدغري- موطن الوجود بكل أبعاده الثقافية والفكرية واللسانية، وإن كانت قد تحولت في شكلها ومضمونها فإنها لم تحض بالدراسة العلمية إلا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولا مناص من أن نميز في هذه المرحلة المتأخرة من عمر البحث اللساني المعاصر بين ملمحين اثنين هما: الملمح السيميائي، والملمح الدلالي والتداولي. وقد لخص أحمد المتوكل جهود اللسانين المعاصرين في اتجاهين اثنين هما:

- الاتجاه اللساني الصوري أو النسقي التجريدي.
- الاتجاه اللساني الوظيفي والتداولي.[1]

وإذا رمنا تلخيص المسار التعاقبي لدراسة الظاهرة اللغوية نلفي أن قضية اللغة تتحدد في مرجعيتين مختلفتين هما:

أ- **مرجعية فلسفية**: تمتد من هدي الفكر الأفلاطوني إلى إسهامات م.هايدغر ول.فيتجنشتاين والفلسفة الفينومينولوجية.

ب- **مرجعية علمية**: تشكلها نخبة من الحقول المعرفية من مثل اللسانيات، والسيميولوجيا، والأنثروبولوجيا، ونظرية المعلومات، وعلم الأعصاب البيولوجي.

وفي هذا السياق يمكننا- بصفة أدق – أن نبرز ست محطات لتطور الفكر اللساني على النحو الآتي:

المحطة الأولى: شكلت اللغة موضوع اهتمام الفلاسفة والنحاة القدامى بوصفها وسيلة للفكر؛ وظل المعطى التأويلي قاعدة منهجية للتفكير اللساني في هذه المرحلة، بما فيه التأويل النحوي والتأويل المنطقي.

المحطة الثانية: انتقلت اللغة في هذه المرحلة مع الثورة الغاليلية الكوبرنيكية من مجال التأويل الديني إلى مجال تحليل المعاني وتفسيرها في أسيقتها التاريخية. وقد

[1] - ينظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985 ص 8.

كانت إسهامات ت.هوبز وج.لوك خطوة حاسمة في التمييز بين نظرية اللغة ونظرية المعرفة ونظرية المنطق.[1]

المحطة الثالثة: ابتداء من القرن الثامن عشر ينكشف لنا بعد جديد في الظاهرة اللغوية ألا وهو صلة اللغة بالأشياء، وعندئذ اكتسابها لسمة التمثيلية، كان ذلك منذ إسهامات جون جاك روسو. وامتدت هذه المرحلة من حياة الفكر اللساني إلى غاية بداية القرن التاسع عشر لتغطي قسما مهما من أبحاث فقه اللغة واللسانيات التاريخية.

المحطة الرابعة: تمثل هذه المرحلة نقطة تقاطع أبحاث الفلاسفة وفقهاء اللغة في أصل اللغة وجذورها انطلاقا من مفهوم التعاقب والتطور، وبخاصة التطور الثقافي للمجتمعات. وقد كان فضل الريادة في هذه الحقبة لجيل اللسانيات المقارنة في الكشف عن السلالات اللغوية وسماتها التمييزية مع كل من ويليام جونز، ف.شليجل وف. بوب وغيرهم[2].

المحطة الخامسة: تمثل هذه المرحلة استقلالية اللغة عن الأشياء من خلال استقلال المعنى عن الدلالة، وعندئذ إمكانية كتابة الأفكار بلغات متعددة؛ كان ذلك في غضون ثورة المنطق والرياضيات في القرن التاسع عشر. وتعد هذه المرحلة انعطافا منهجيا حاسما في فلسفة اللغة مع ج.فريجه، وفي اللسانيات المعاصرة مع ف.دوسوسير، بحيث أضحت كل الإنجازات اللسانية المعاصرة ترتد إلى تلك المصادرات البسيطة التي روج لها فريجه وهومبولدت.

المحطة السادسة: بدأت مع ظهور تكنولوجيا الاتصال والهندسة المعلوماتية والتواصل الجماهيري، حيث أصبحت الرهانات تتعلق بفهم اللغة مبنى ومعنى في الاستعمال السياقي، أو بالأحرى في الخطاب، من حيث إن الحياة الاجتماعية أصبحت منصهرة في الخطاب التكنولوجي للغات الاصطناعية والذكاء

[1] - ينظر نور الدين النيفر، فلسفة اللغة واللسانيات، مؤسسة أبو وجدان للكبع والنشر والتوزيع، تونس ط1 1993 ص ص 10/6.

[2]- *Cf. R.H.ROBINS, Brève de la linguistique de platon a chomsky, traduit par Maurice Borel, ed du seuil, Paris pp 139/141.*

الاصطناعي.[1] وقد تكون هذه المحطة أحدث مرحلة في عمر الفكر اللساني عرفت فيه الظاهرة اللغوية مسارا جديدا يقفز بين العلوم الإنسانية والعلوم الدقيقة.

إلا أن وضعية المساءلة، مساءلة اللغة ضمن هذه المحطات الست في مرجعيتيها الفلسفية واللسانية، تظل تفتقر إلى التحليلية Analyticité بالقدر الذي يتوق إليه البناء العقلي لتلك النظريات والرؤى الفلسفية والعلمية. ومن ثمأضحت هاتان المرجعيتان لا تستوفيان حقيقة اللغة ذلك المجهول، بوصفها ظاهرة إنسانية وموطن الإبهام.

2- المشروع الفلسفي الجديد واللغة المتعالية:

من اللافت للنظر أن مكونات الدرس التداولي تمتد بطريقة منسجمة في تاريخ فلسفة اللغة بخاصة وتاريخ الفلسفة عموما، وعندئذ فإن الأمر يحملنا على العودة إلى الوراء للتبصر بالمحتكمات الخفية للدرس التداولي أخذا في الحسبان الانجاز الكانطي Kantienneالذي يقدر بأن المنطق قوة استقرائية صورية أرسطوطاليسية كاملة ومنسجمة. وهو إذ ذاك يدعو إلى منطق متعال يعيد الاعتبار إلى الأشكال المكونة للتمثيلية والمعرفة، على نحو كان قدّ من جدول الأحكام التقليدية، أو بالأحرى المبادئ الميتافيزيقية لعلم الطبيعة. وتنمو هذه الفكرة شيئا فشيئا حتى تصير ضرورة لا مناص منها لظهور ما يسمى بتداولية شكلية Pragmatique Formelle تهتم بتحليل اللغات الشكلية ومدارستها، وبالتحديد المستوى النحوي والدلالة الشكليةSémantique Formelle. وهذه التداولية تظل وفية للمشروع السيميائي عند ش.س.بورس وو.ش.موريس. لقد التقى تيار التداولية الشكلية بتحليل اللغة العادية انطلاقا من السبعينيات على يد كل من ستالناكرStalneker ، و هانسون Hanson ثم سار على هديهما نفر من الباحثين نذكر منهم: كازدارGazdar، وباريهBaret وف. جاك F.Jacques.[2]

ما إن طفق المنطق بعد كانط يسعى إلى إعادة تشكيل نظرية المعرفة في إطار منطقة الرياضيات من خلال إعادة تكوين المفاهيم الحسابية ونظرية المجموعات، حتى تم تشييد

[1] - ينظر نور الدين النيفر المرجع السابق ص 10.
[2] - فرانسواز أرمينكو المقاربة التداولية تر: سعيد علوش مركز الإنماء القومي بيروت 1986ص 15.

العلاقات بين المنطق والمعرفة. كان ذلك بزعامة النزعة الوضعية المنطقية التي حمل رايتها كل من: فريج* ورسل، والتي سرعان ما انتهت إلى رسم المسار التحليلي لفلسفة اللغة، يكون قوامه المنطق الشكلي المتعالي. ولا مندوحة أن يكون المنطق الشكلي المتعالي مسلمة للتفكير في مشروع يجعل اللغة وحدة متعالية، والذي سينبثق بصفة عملية مع جهود وإسهامات فتجنشتاين.

3- الفلسفة التحليلية، النسق والمصطلح :

قد يشكل على الباحث المتبصر تحديد المجال المفهومي للفلسفة التحليلية، ذلك أن من يطلق عليهم غالبا فلاسفة التحليل لا يمثلون في الواقع إلا عصبة واحدة من الباحثين يتفقون في المنطلقات النظرية لمشروع تفكيرهم الفلسفي، وإن وجد في واقع الأمر اختلاف طفيف في التسمية التي تنعت بها تلك الحركة الفلسفية، حيث نجدها أحيانا تنعت بـ: التحليل اللغوي، وأحيانا أخرى باسم التحليل المنطقي. في حين إننا نعثر على تسميات أكاديمية أخرى ظلت لصيقة بهذه الحركة طيلة مرحلة التعميقات المنهجية التي شهدها المسار البحثي لرواد هذه الحركة من مثل: فلسفة مدرسة كمبريدج، وفلسفة مدرسة أوكسفورد، والشائع المتداول على وجه الدقة، فلسفة اللغة العادية.[1]

وعلى الرغم من إجماع فلاسفة هذه الحركة على أن التحليل معطى عام وهدف مشترك في جميع أبحاثهم فإن الإجراءات العملية للتحليل شهدت تباينا واختلافا سجلتهما تعدد دوافع التحليل واختلاف زوايا النظر، أو بالأحرى تباين المرجعيات. ينضاف إلى ذلك تعدد في تباين المواقف الفلسفية كاد أن يكون مأزقا مفهوميا لمقولة التحليل التي تنسب لرواد هذه الحركة، لولا أن نشاطهم ظل مرتبطا بخط معين لتطور الأفكار عن طبيعة الفلسفة ووظيفتها. ذلكم الخط الذي استوى عوده مع ج.مورG.Moore ، ورسلRussell ، واتجه به فتجنشتاينWittgenstein وجهة جديدة، لكنه سرعان ما انحرف عن طريقه مع إير .A.J Ayer، ثم أعاد وزدم J.Wisdom تشييده ابستيمولوجيا ضمن مفهوم التحليل العلاجي،

* - كوتلوب فريجه Gottlob Frege، 1848-1925 فيلسوف ورياضي نمساوي مؤسس المنطق المعاصر أو المنطق الرياضي، ويعد من أبرز مؤسسي حلقة فيينا الوضعية المنطقية

[1] - ينظر محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998ص 11.

إلى أن وصل إلى نهايته على يد فلاسفة اللغة العادية في مدرسة أوكسفورد من مثل: رايل G.Ryle، وأوستينJ.L.Austin ، وستراوسنStrawson [1]، وهيرتL.A.Hart ، وهامبشير S.Hampshir، وتولمنS.E.Toulmin ، وهيرR.M.Hare ، ووارنوكG.Warnok ، ونويل سميثP.Nowell-Smith ، وأشعيا برلينI.Berlin .

ولو جاز لنا أن نميز هذه الحركة الفلسفية على أنها فلسفة التحليل بهذا التحديد لما استطعنا حصر طبيعة نشاط هذا التيار، لأن مصطلح (تحليل Analyse) عند هؤلاء الفلاسفة لا يحويه إطار معين في الاستعمال، ولا يؤطره سياق محدد على نحو يوشك أن يفرغ هذا المصطلح من دلالته في الغالب الأعم. كما أنه إذا جاز لنا حصر دلالة هذا المصطلح في معالجة الألفاظ اللغوية بوصفها فلسفة لغوية، لما جاز لهذه الدلالة أن تنسحب على جميع إسهامات رواد هذه الحركة، بل تكاد تكون مرادفة لاتجاه واحد من اتجاهاتها المتعددة، ذاك الموسوم بفلسفة مدرسة أوكسفورد اللغوية، أو ما يعرف بفلسفة اللغة العادية، والذي يعد في نظر كثير من الفلاسفة التحليليين المأزق النظري الذي انتهت إليه الفلسفة التحليلية والمتمثل أساسا في ذلك الميل الجارف إلى التحليل اللغوي، وعندئذ انحراف مهمة الفلسفة وانحصارها في معالجة قضايا اللغة.

وعلى الرغم من صرامة هذا الادعاء، فإنه بإمكاننا التسليم بحقيقة فحواها أن ذلكم المأزق النظري لمقولة التحليل قد سمح بفتح حقل جديد في دراسة اللغة يتسم بتعدد ظواهره وعمق المعالجة فيه، وهو إذ ذاك لا يعبر عن انحراف المسار الابستيمولوجي للفلسفة بقدر ما يعبر عن التعميقات المنهجية والنظرية لعلوم اللغة؛ وعلى نحو أدق ميلاد حقل جديد سيعرف بالتداوليات **Pragmatique**. ومن ثم أضحى مفهوم التحليل يستخدم من حيث هو مصطلح فلسفي للدلالة على المعنى ذاته الذي تستعمل به كلمة تحليل في اللغة العادية، أي تفكيك المركب إلى أجزاء دنيا تكونه، ويستعمل التحليل في الغالب الأعم في مقابل التركيب، وهو إذ ذاك يرتبط بمجالات دلالية متعددة نذكر أهمها:

[1] - ينظر محمد مهران رشوان، المرجع نفسه ص12.

تحليل المفاهيم والأفكار بهدف اكتشاف المبدأ الكامن وراءها كما هي الحال عند الفلاسفة الإغريق مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو.

. تحليل الفكر والمعرفة إلى عناصرها الحسية الأولية، على نحو ما فعل لوك وبيركلي وهيوم*.

تحليل نظام اللغة دلالة وتركيبا، كما هي الحال عند الفلاسفة التحليليين المعاصرين مثل: مور وروسل وفتجنشتاين، وأنصار الوضعية المنطقية، وفلاسفة مدرسة كمبردج ومدرسة أوكسفورد. [1]

وهكذا يبدو واضحا مدى صعوبة تقديم تعريف دقيق للحركة التحليلية ولمفهوم التحليل على حد سواء. وعندئذ يجدر بنا في هذا المقام أن نلتمس بعض الخصائص العامة التي تتماز بها الفلسفة التحليلية على النحو الآتي:

تصعيد اتجاهها الشعوري نحو اللغة.

. الرؤية التجزيئية في معالجة الإشكالات الفلسفية.

الخاصية المعرفية الابستيمولوجية.

المعالجة التذاوتيةIntersubjective لعملية التحليل.[2]

إن تضافر كل هذه الخواص واجتماعها داخل هيكل الفلسفة التحليلية أضحى ميسم هذه الفلسفة وسمتها الأساس ضمن باقي الفلسفات الأخرى.

1-3- تصعيد اتجاهها الشعوري نحو اللغة:

من اللافت للنظر أن اعتراف الحركة التحليلية بالدور الفعال للغة في الممارسات الفلسفية أخذ منحى مغايرا على غرار الفلسفة التأملية، حيث أضحى بموجبه التسليم بمركزية الاهتمام باللغة على أنها غاية وهدف من أهداف البحث الفلسفي وليست وسيلة. لكنه لا ينبغي -والحال هذه – أن يحملنا التسليم بهذه الفكرة إلى تعاطي أدبيات التحليل

---

* - دافيد هيوم David Hume 1711-1776 رائد الفلسفة التجريبية في إنجلترا.

[1] - ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ط1 1993 ص 6.

[2] - ينظر محمد مهران رشوان المرجع السابق ص ص 14-22.

اللغوي ضمن علوم اللغة، فالتباين المنهجي بين الحقلين واضح على نحو تغدو معه معالجة اللغة في الفلسفة التحليلية متجاوزة لمبررات المنهج العلمي الذي ما فتئ يؤطر علوم اللغة من الزمن ردحا.

ومن هنا جاء اهتمام الفلسفة التحليلية باللغة مغايرا لأبحاث النحاة والمعجميين وفقهاء اللغة الذين يهتمون بالوقائع التي تكشف عن كيفية استخدام اللغة ودلالات الألفاظ، وكيف تنشأ اللغات وتتغير وتنقرض، كل ذلك من أجل صياغة فروض علمية عن طريق استخدام المنهج العلمي في تحليل الظواهر اللغوية، بوصفه ثورة فلسفية على مشروع التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا منذ الفروض الفلسفية التي قدمها كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو في الإرث الفلسفي اليوناني.[1]

وعلى الرغم من اشتراك رواد الفلسفة التحليلية في تصعيد اهتمامهم باللغة فإنهم يختلفون في طبيعة اللغة التي ينبغي معالجتها، على نحو يبدو معه الفرق واضحا بين رواد اللغة الاصطناعية ورواد اللغة العادية. يذهب الفريق الأول ممثلا في الحركة الوضعية المنطقية إلى القول بأن التحليل الفلسفي يتوقف أساسا على تأليف لغة اصطناعية جديدة، انطلاقا من التسليم بفرضية فحواها أن قواعد اللغات الاصطناعية أولى بالدقة والتحديد منها بالميوعة مثلما تبدو عليه في استخدام اللغة العادية. ولعل ما يلخص مبتغى اهتمام أنصار هذا الاتجاه هو جنوح الفلسفة نحو تطوير مفردات خاصة بها، واصطناع مفاهيم جديدة وجاهزة لحل مشكلاتها. في حين يعترض الفريق الثاني على هذا التصور بحجة الطبيعة الإنسانية للمشكلات الفلسفية، ومن ثم فلا سبيل لمعالجتها إلا بتمثل التحليل الدقيق للغة العادية (الطبيعية)، تلك التي تؤطر التواصل الإنساني بكل تمظهراته. وقد شاع تصور هذا الاتجاه في أدبيات الخطاب التداولي باسم التداوليات الحوارية في مقابل التداوليات الدلالية التي تمثلها التحليل الفلسفي للغات الاصطناعية لدى أنصار الاتجاه الأول.[2]

[1] - ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق، المرجع السابق ص 6.
[2] ينظر طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكو ثر العقلي المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ المغرب 1998 ص42.

2-3- الرؤية التجزيئية في معالجة الإشكالات الفلسفية:

لقد لجأ رواد الفلسفة التحليلية إلى ممارسة التفلسف وفق إستراتيجية تجزئة المشكلات الفلسفية جزءا جزءا بغية التعرف على شبكة الفروع الصغرى التي تكون الظاهرة المدروسة، في غاية من الدقة والإتقان. ولم يكن هدفهم بناء التأليفات والأنساق الفلسفية الشامخة على هدي الاتجاه الشمولي. ومن ثم دخلت الفلسفة التحليلية انعطافا ابستيمولوجيا مهما على موضع التركيز في معالجة الظواهر الفلسفية من الرؤية الشمولية التي تطمح إلى بناء نسق فلسفي شامل، إلى الرؤية التي تعتمد التحليلات الدقيقة للفروع والأجزاء والتفاصيل.

وقد انجر عن ذلكم التغير الابستيمولوجي في حركة الفلسفة أن تجاوزت الفلسفة التحليلية منطق الافتراضات المسبقة بوصفه أساس بناء الأنساق، والذي طالما عولت عليه الفلسفات القديمة. وعندئذ استبدلت الافتراضات السابقة ببعض المسائل الاستهلالية في الفلسفة التحليلية حيث لا يشترط لدى التحليليين البرهنة عليها كلها أو على عدد كبير منها. وعلى هذا الأساس فإن استراتيجية التحليل عند رواد هذه الفلسفة " **لا تقدم لنا حلولا جاهزة للمشكلات الفلسفية التقليدية، لأن مثل هذه الحلول لا تأتي من افتراضات توضع منذ البداية، بل يتم الوصول إليها من خلال التحليلات الدقيقة للموضوع الذي يكون موضع البحث** "،[1] خاصة عندما يتعلق الأمر بتحليل الظواهر اللغوية، التي تتكون قضاياها من مسائل متشابكة ومتشعبة في الآن نفسه.

يبدو أن الخاصية التجزيئية في معالجة المشكلات الفلسفية عند أنصار هذا الاتجاه بلغت حد الإفراط، لدرجة أنها أصبحت موضع انتقاد الجهات المعارضة، لا سيما ما تعلق بطريقة التحليل نفسها، من حيث إنها " **تفتح على الدوام تفاصيل فرعية، وهذه الفروع تؤدي إلى فروع أخرى للفروع، وهكذا يظل التحليل يتسع وينتشر حتى يمتد إلى أكثر الألفاظ والقضايا شيوعا...لكن كثيرا ما يحدث أن ننسى المشكلة الأصلية في غمار التفاصيل، أو**

[1] - ينظر محمد مهران المرجع السابق ص19.

تتفتت إلى مجموعة من المشاكل الفرعية التي تتشعب بدورها، ويفقد الذهن صلته بالمشكلة من حيث هي مشكلة فلسفية أصيلة، وتتكون لديه(أي الفيلسوف التحليلي) عادة جديدة وغاية جديدة هي التحليل لأجل التحليل ".[1] وإذا كان هذا النزوع التجزيئي في طريقة التحليل ملمحا مميزا لدى نخبة من الفلاسفة التحليليين، فإن القضية اللغوية بوصفها موضوع التحليل الفلسفي تظل حاضرة في الذهن، والوعي بمسائلها هو رهان التحليل.

3-3- الخاصية المعرفية الابستيمولوجية:

تعد الخاصية المعرفية Cognitive من أهم خواص الفلسفة التحليلية، وتعمل هذه الخاصية على تتويج المعطى الابستيمي للفلسفة التحليلية من جهة توجهها نحو معرفة العالم والكشف عن قيم الحقيقة فيه. ولعل هذا ما جعل هذه الحركة تنشد العلمية، بل وتوصف في الغالب الأعم بأنها فلسفة علمية، والحقيقة غير ذلك إذ إن الفلسفة العلمية تختلف عن الفلسفة التحليلية وإن كانت هذه الأخيرة تنزع في كثير من الأحايين إلى التفلسف العلمي بامتياز، نحو إسهامات رسل، وكارناب*، ووريشنباخ التي لا تكاد تبتعد عن إطار الرؤية التحليلية مهما سعت إلى علمنة مقولاتها الفلسفية.

وعلى غرار ذلك فإن أقطاب الفلسفة التحليلية من أمثال: ج.مور، وفتجنشتاين وفلاسفة مدرسة أوكسفورد لم يكن هدفهم الأساس علمنة الفلسفة بقدر ما كانوا يسعون إلى استعادة المعطى التجريبي بوصفه المجرى الأصيل لسيرورة الفكر الإنجليزي، ومحاولة دحض الفلسفة المثالية الهيجلية. ينضاف إلى ذلك حقيقة أخرى فحواها أن الفلاسفة التحليليين أنفسهم كانوا على وعي مسبق بمطلب العلمية في مسار الفلسفة الوضعية قبل القرن العشرين أي منذ إسهامات أوجست كونت، التي ما فتئت تختزل الإشكالات الفلسفية في

---

[1] - فؤاد زكريا نظرية المعرفة والموقف الطبيعي للإنسان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1962 ص9.

* - رودولف كارناب Rudolf Carnap 1891-1970 فيلسوف ومنطقي ألماني ساهم في تأسيس حلقة فيينا بالتنسيق مع كل من و.شليك ، وأوتو نيراث.

تفسيرات علمية محض. ثم إن هناك مدرسة فكرية لا علاقة لها إطلاقا بالفلسفة التحليلية، يتبنى أنصارها شعار الفلسفة العلمية وهي الماركسية.[1]

ضمن هذا المنظور ينبغي أن نتجاوز تلك الرؤية الاختزالية التي تكاد تحصر الفلسفة التحليلية في مطلب العلمية تذرعا بخاصيتها المعرفية ونزوعها التجريبي. إذ إن المعطى المعرفي ههنا قيمة نظرية تضع حدا فاصلا بين الفلسفات المعرفية والفلسفات غير المعرفية، على نحو تغدو بموجبه الأولى متجهة نحو تقصي الحقيقة بطرق موضوعية واهتداء بالتقاليد العقلانية، في حين تركز الثانية على تبريرات وحجج غير عقلانية في معالجة القضايا الإنسانية. ومن ثم لزم عن الخاصية المعرفية للفلسفة التحليلية واقعيتها الابستيمولوجية في الكشف عن ظاهر العالم الخارجي واتجاهها المتميز نحو النزعة التجريبية. وينبغي أن نشير في هذا المقام إلى أن نزوع هذه الحركة نحو المذهب التجريبي لا يعني تطويرا للنزعة التجريبية الانجليزية التي قادها ج.لوك، ود.هيوم وغيرهم، بل في ذلك ما يحيل على تجاوز معيارية التصور التجريبي نفسه، إلى التأسيس لتجربة الاستعمال الفردي للغة. ويبدو هذا أكثر وضوحا لدى فلاسفة مدرسة أوكسفورد.

3-4- المعالجة التذاوتية* لعملية التحليل:

تقوم استراتيجية التحليل المعتمد في الممارسات الفلسفية لدى رواد هذه الحركة على مبدأ الاشتراك والتفاعل بين الذوات بالنظر إلى اللغة التي يتحقق فيها ذلكم التحليل. وذلك إثر رؤية تقوم على اللغة وترتبط بخصوصياتها الاجتماعية. ومن هذا المنظور أضحى مفهوم التحليل في الفلسفة التحليلية مرتبطا بالاستعمال التفاعلي Interactionnel والتواصلي للغة بين الذوات في علاقتها مع الأشياء[2].

---

[1] - ينظر مهران رشوان المرجع السابق ص ص 21/20.

* - لقد وقع اختيارنا على هذا المصطلح بوصفه مقابلا عربيا للمصطلح الأجنبي Intersubjectif الذي يحيلنا مفهومه على الخاصية التفاعلية للأشياء، ولما كانت الصيغة الاشتقاقية العربية " تفاعل " أنسب في الدلالة على هذا المعنى فضلنا تمثلها في صياغة وتداول هذا المصطلح على غرار باقي المقابلات الأخرى التي لم نقتنع بدقتها من مثل: البين ذاتية...إلخ، ومع ذلك فإننا لا ندعي قصبات السبق في استعمال هذا المصطلح.

[2]- *Cf. Gilbert Hottois, Introduction, Philosophie et langage, Annales de l'institut de philosophie et de Sciences morales, Ed. de l'Université de Brucxelles, Belgique, 1982 p12.*

4- الامتدادات المعرفية:

تشير بعض المداخل النظرية إلى أن مقولة التحليل في الممارسات الفلسفية لأنصار هذه الحركة لا تمثل جديدا منقطع الأصول، بل تعد امتدادا غير مباشر للإرث الفلسفي اليوناني من أمثال أفلاطون وأرسطو، وفلسفة العصور الوسطى، وكذا الفلسفة الحديثة ممثلة في إسهامات ج.لوك J.Look، وبيركليBereckly ، د.هيومD.Hium ، كانط Kant. في حين تطلعنا إشارات ب.راسل في كتابه " **تاريخ الفلسفة الغربية** " على المصادر المباشرة لحركة التحليل ممثلة في تلك التعميقات المنهجية والنظرية التي شهدتها العلوم الرياضية والطبيعية في أوائل القرن العشرين. وفي هذا السياق يمكن – حسب راسل- التمييز بين تيارين متعارضين في الفلسفة، الأول يستوحي التفكير الرياضي الذي يتمثله أفلاطون وتوما الأكيوني، والثاني يتغذى من معين العلوم التجريبية ويمثله كل من ديمقريطس، وأرسطو، والتجريبيين المحدثين (لوك وهيوم) وبين هذين التيارين جاءت الحركة التحليلية لتعمل على استبعاد النزعة الفيثاغورية من مبادئ العلوم الرياضية من جهة، ومزج النزعة التجريبية بالجوانب الاستنباطية من المعرفة الإنسانية من جهة ثانية.[1]وعندئذ تحولت اللغة وقضاياها من لدن أنصار هده الحركة إلى أدوات للبحث والتعبير أو بالأحرى إلى قضايا منطقية مستقلة عن الشعور العارف، من حيث لا تفتأ تعبر عن قضايا العلوم الطبيعية. وأصبح التحليل اللغوي تحليلا منطقيا، يخضع القضية اللغوية لقيم الصدق والكذب بمعزل عن مضمونها الشعوري.[2]

ومن ههنا ارتسمت استراتيجية التحليل في هذه الحركة بملامح أقل تأملية وبشيء من الصرامة العلمية، سعيا للاعتقاد بوجود أشياء ووقائع في التجربة، مستقلة ومعقدة في الآن نفسه، حيث يحتاج إدراكها وفهمها إلى تحليل عناصرها. ومن ثم كانت المشكلات الفلسفية- في نظر أنصار هذه الحركة- على قدر من التعقيد ما يؤهلها لأن تدرك بهذه

[1] - ينظر محمد مهران المرجع السابق ص27.
[2] - ينظر سامي أدهم فلسفة اللغة تفكيك العقل اللغوي بحث ابستمولوجي انطولوجي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1993 ص133.

الخاصية التجزيئية حتى يتسنى للباحث التقدم نحو إمكان حلها، بعيدا عن التعميم السريع، وادعاء بلوغ اليقين كما هي الحال في النظريات المثالية.

5- الفلسفة وتمحيص المنطق:

لقد حاول اثنان من أقطاب الفلسفة التحليلية هما روسل وفيتجنشتاين إقامة مشروع اللغة الاصطناعية بوصفها السبيل الأنجع للتفكير الفلسفي، يكون قوامها الحساب المنطقي للقضايا، ذلك من خلال صياغتهما لما أضحى ينعت **بالنظرية الذرية المنطقية عام 1912**، وظلا يدافعان عنها ما يقرب من عشرين عاما، وهي: **" نظرية ميتافيزيقية تحلل ما يوجد في العالم من أشياء ووقائع مركبة إلى أبسط ما يمكن الوصول إليه، ومع تحليل الموجودات تحليل للقضايا التي تعبر عنها، ولذلك تأتي النظرية محاولة لتفسير العلاقة بين اللغة والواقع، "**[1]متحاشية عيوب اللغة العادية، تتشكل منظومتها المفرداتية من أسماء أعلام وأوصاف بسيطة يمكن إدراكها مباشرة بالحس. لكن سرعان ما استشعر هذان الفيلسوفان خطورة المجازفة في إقامة مشروع اللغة الاصطناعية، جاء الرفض صارخا من لدن مؤسسيها قبل أن يأتي من خصومها. ونحسب أن التراجع الذي سجله كل من روسل وفيتجنشتاين عن هذه النظرية، يتضح بشكل دقيق لحظة الاستعراض لمجمل زلات مشروع اللغة الاصطناعية.

5-1- الواقعية الفلسفية الجديدة :

تشير المداخل النظرية إلى أن الإرهاصات الأولى لحركة التحليل الفلسفي تعود إلى ظهور المقال الذي كتبه ج.إ.مور **G.E.Moore** * بعنوان **" تفنيد المثالية "** عام 1903، والذي كان بمثابة رد فعل على الهيجيلية والمثالية الجديدة الممتدة في جدور الفلسفة السكوتلاندية منذ القرن الثامن عشر، ذلك من خلال تقديم منهج جديد في المعالجة الفلسفية

[1] - محمود فهمي زيدان في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت 1985 ص 43.

* - جورج إدوارد مور George Edward.Moore 1873-1958 فيلسوف ومنطقي إنجليزي ساهم إلى جانب صديقه روسل حركة الفلسفة التحليلية في إنجلترا .

يقوم على مراعاة الحس المشترك واللغة العادية،[1]على نحو تغدو بموجبه هذه الأخيرة لغة البحث الفلسفي الذي ماانفك يعبر عن تساؤلات وإشكالات نابعة من صميم المعتقدات الراسخة والمواقف الطبيعية التي يعتنقها الرجل العادي في الحياة اليومية. وعندئذ فلا حرج أن تصاغ هذه المعتقدات والمواقف في لغة عادية بسيطة.

يوظف مور مصطلح **المعنى المشترك Sens Commun**، ويقصد به مجموع المعتقدات الراسخة عند الإنسان العادي، أو بالأحرى كل ما نعتقد به في حياتنا اليومية[2]. ويبدو أن مور قد تحاشى تقديم تعريف محدد لهذا المصطلح بشكل مباشر، غير أنه بإمكاننا الاهتداء إلى معنيين اثنين هما:

مجموع التصورات والاعتقادات التي يشترك فيها الناس أو أغلبهم بالاعتقاد في حقبة زمنية معينة، ويكرس هذا التصور ههنا طابع التغير والحركة والتطور.

مجموع التصورات والاعتقادات التي يسلم بها الناس بالطبيعة والفطرة، ونحسب أن مور يحرص ههنا على تمثل هذا التصور من جهة التأكيد على صفة الثبات واليقين في المعرفة. يؤكد ج.مور في منهجه التحليلي على ضرورة التمييز بين صدق الاعتقاد الراسخ للرجل العادي، والتحليل الصحيح لمعنى هذا الاعتقاد، مدعيا أننا نعرف بشكل يقيني جملة القضايا التي أضحت تعبر عن الاعتقادات الراسخة، وإن كنا في الواقع نجهل التحليل الصحيح لمعناها.[3]

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن السبب الرئيس الذي حذا بمور أن يدافع عن المعتقدات الراسخة للإنسان العادي، هو موقفه الرافض من الفلسفة التجريبية التي ما فتئت تشكك في هذه المعتقدات بحجة الشهادة المضللة التي تقدمها الحواس عن مظاهر العالم الخارجي، ومدى انعكاساتها السلبية على الأفكار التجريبية التي يكتسبها الفرد. ضمن هذا الإطار يتصدى مور للفلاسفة التجريبيين وفي مقدمتهم د.هيوم مدافعا عن شرعية المعتقدات

---

[1] - ينظر محمد مهران المرجع السابق ص ص 29-30.

[2] - *Cf. Moore G.E, A defence of Common Sense, in Contemporary Brithish Philosophy Vol.11, edited by Muirhead , J.H. Allen et Unwin ,London , Macmillan, New York , 1952, pp 1993-223.*

[3] - ينظر محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص 99.

العادية وقيمة المعارف الشخصية التي نكونها عن العالم الخارجي. وعلاوة على ذلك يرى مور بأن قسما مهما من المشكلات الفلسفية إنما ينشأ من تلك التساؤلات البريئة، والتخمينات الحدسية التي تصدر عن الإنسان العادي. وعندئذ تنبع الفلسفة من تساؤلات عادية في حياتنا اليومية. ولا غرو أن يكون استخدام اللغة العادية من قبل ج.مور أرضية خصبة لمحاربة نزعة الشك إزاء موجودات الواقع من جهة، وموضوعية بعض معارفنا الحدسية من جهة ثانية، هذه النزعة التي طالما احتفت بها الفلسفة الإنجليزية المعاصرة من الزمن ردحا. ونحسب أن ج.مور لم يكن يعتقد في اللغة العادية اعتقادا جازما لا يحيد عنه قيد أنملة، بل كان يعي قصورها وغموضها عندما اقترح ضرورة إصلاحها وتهذيبها.[1] كما كان مدركا تمام الإدراك من أن مهمة الفلسفة الوحيدة لا تتوقف على الدفاع عن مواقف الإنسان العادي ومعتقداته فحسب، بل تنسحب على معالجة المشكلات الفلسفية برمتها. ولا سبيل لحل هذه المشكلات إلا بفهم التصورات والقضايا الفلسفية من خلال هذا التحليل اللغوي للغة العادية.

2-5- نظرية الأوصاف والرؤية الاختزالية :

لقد تبع روسل **B.Russell** * زميله ج.إ.مور في الثورة على الفلسفة المثالية متبنيا القرار الابستمولوجي الجديد الذي يقضي بإمكانية علمنة الفلسفة في زمن التعارض القائم بين العلم المعاصر والميتافيزيقا المثالية، وقد استخدم روسل منهجا تحليليا جديدا اهتم من خلاله بالمفاهيم المنطقية وبخاصة نظرية العلاقات الخارجية، مهتديا فيه إلى الجمع بين تجريبية ج.استيوارت ميل وعقلانية ليبنتز Leibniz G.W*، متقصدا الدقة واليقين العلميين في معالجة القضايا الفلسفية.

إن إنعام النظر وإمعانه في مضامين المشروع النظري لروسل باستطاعته أن يخلص إلى عمق ذلك الأثر الذي نحسبه يقف وراء تصدي فلاسفة حلقة فيينا للغة الميتافيزيقية فيما أصبح ينعت لاحقا بتهافت الميتافيزيقا. ولا جرم أن يكون هذا التأثير قاسما مشتركا بين كل من روسل، وفيتجنشتاين، وفريجه، من زاوية التفكير في جعل اللغة وحدة متعالية. وقد أسفرت أبجديات الدرس التطبيقي للحركة المنطقية في برنامجي فريجه

---

[1] - ينظر محمود فهمي زيدان ،المرجع نفسه ص 59.

* - بتراند روسل Bertrand. Russell (1872-1970) فيلسوف ورياضي إنجليزي .

* - لايبنتز غوتفريد ويلهيلم Leibniz Gottfried Wilhelm 1646-1716 فيلسوف ورياضي ولساني، ورجل قضاء ودين، من ألمانيا.

وروسل عن جملة من النتائج العملية أبرزها إعادة التشكيل الابستمولوجي للحدود المنطقية بين التحليلي Analytique والتركيبيSynthétique . وعندئذ أصبح المنطق الرياضي قابلا لتحليل أشكاله الرياضية بالاستناد إلى أشكال الواقع من خلال تكوين الأعداد الواقعية وحسابية الاستمرار في الهندسة، وكذلك الأمر في الفيزياء.[1]

لعل الاعتقاد الذي يحدو إنجاز هذه المساومة قد بلغ أوج ظهوره مع فريج، إذ إن نمو وتقدم المنطق الحديث جعل من هذا التصور شاملا لكل الجهاز الشكلي للمعرفة، ومن ثم يتعين على الباحث والفيلسوف التحليلي أن يبحث عن المادة برمتها في التجربة، ذلك من خلال مهمة الإيضاح بالتحليل المنطقي للمحتوى المعرفي للعبارات العلمية ولمعنى الكلمات .[2] ويبدو أن النظرية المنطقية حول الإحالة التي دشنها روسل باسم نظرية الأوصاف الشهيرة، قد ساهمت من خلال اختزالات منطقية وأنطولوجية ورمزية لعدد الرموز الإحالية الحقيقية، في إبعاد اللغة المنطقية عن اللغة الطبيعية.[3]

لا مندوحة أن تكون هذه الفكرة منطلقا أساسيا لأبحاث فلاسفة حلقة فيينا الوضعية المنطقية وبخاصة إسهامات كارناپCarnap . ونحسب أن المفارقة التي سجلها منهج روسل على غرار زميليه إ.مور، و فريج Fregeعلى السواء في التحليل الفلسفي تتسم برؤية معيارية في معالجة الإشكالات الفلسفية، ذلك من خلال التزامه بتطبيق المنهج العلمي في الفلسفة. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن روسل يقصد بالمنهج العلمي تلك العلوم الصورية(المنطق والرياضيات) وليست العلوم التجريبية. لان مناهج هذين النوعين مختلفان " **فليست قضايا العلم التجريبي من نفس نوع قضايا العلوم الصورية وقضايا الفلسفة، فقضايا الفلسفة تختلف عن قضايا العلوم الخاصة في كونها عامة يمكن تطبيقها على أي شيء موجود أو محتمل الوجود، فضلا عن أنها أولية لا يمكن البرهنة عليها أو تفنيدها بالدليل التجريبي** ".[4] يبدو أن المنهج الذي قدمه روسل ماض في اتجاه الشك المنهجي ذي

---

[1] - ينظر فرانسواز أرمينغو المرجع السابق ص17.
[2] - ينظر سامي أدهم المرجع السابق ص144.
[3] - ينظر دوني فرنان مدخل إلى فلسفة المنطق تر: محمود اليعقوبي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2006 ص105.
[4] - محمد مهران المرجع السابق ص35.

المرجعية الديكارتية من حيث إنه يوصل الباحث إلى نتائج جزئية ومحتملة كما هي الحال في العلم، ولا يهدف إلى إقامة أنساق فلسفية على نحو الطرائقية الكلاسيكية. أو بالأحرى، إن فلسفة روسل العلمية لا تجعل الأنساق هدفا للتحليل الفلسفي .[1]

ومن ثم أضحت استراتيجية التحليل عند روسل تراهن على تحليل الأشياء المركبة إلى عناصر بسيطة حيث تكون المعرفة المباشرة من نصيب هذه العناصر، مع إمكانية إعادة صياغة التعابير اللغوية التي تحتوي على تراكيب رمزية في شكل تعابير أخرى أكثر دقة، أو فيما أضحى ينعت في العرف اللساني بإعادة التشفير. وفي هذا الصدد اهتم روسل بتحليل العبارات الوصفية بوصفها وحدات لغوية رمزية، وقد شغل اهتمامه هذا مساحات واسعة من الأبحاث الرياضية والمنطقية واللغوية، حتى أضحى اهتمامه هذا ينعت في أدبيات الخطاب الفلسفي بنظرية الأوصاف التي اعتبرت من أبرز المنجزات الفلسفية في القرن العشرين، فضلا على أنها قد وضعت اللبنات الأولى للفلسفة التحليلية. ولعل الرغبة في الوقوف على صفوفها وظروفها مبتغى غال، بقدر ما يشوفنا هاجس بلوغه، قد يعز على مبحث محدود الحيز أن يدعي إدراك أعاليه، لذا سنكتفي في هذه العجالة العجلى بالوقوف عند عتباتها النظرية التي ما فتئت تتمثل مقولة التحليل في الفلسفة التحليلية.

يبدو أن البدايات الأولى لظهور نظرية الأوصاف كانت في العقد الأول من القرن العشرين من خلال المقال الذي نشره روسل في مجلة "**مايند** " بعنوان " **في الدلالة** "، ثم أعيد نشره في " **المنطق والمعرفة** "، ثم سرعان ما شهدت هذه النظرية جملة من التعميقات المنهجية في " **مقدمة للفلسفة الرياضية** " و" **فلسفة الذرية المنطقية** " و" **المعرفة المباشرة والمعرفة بالوصف** " و" **التصوف والمنطق** ".[2] وتعد هذه النظرية -دون منازع- حلا ابستيمولوجيا جديدا لذلك التناقض الذي اكتشفه فريجه سنة 1902 داخل علم الحساب في صورته المنطقية. ومن ثم كان مشروع روسل ونظرية الأوصاف على وجه الخصوص مراجعة معرفية ومنهجية لمشروع فريجه الذي لم يؤت أكله أخيرا إلا في " **مبادئ**

[1] - ينظر محمد مهران فلسفة بتراند روسل، دار المعارف، القاهرة، ط3 ، 1986، ص ص 387-393.
[2] - ينظر محمد مهران المرجع السابق ص 44.

الرياضيات "[1] الذي نشره روسل بالتنسيق مع وايتهيد Whitehead[*] ما بين سنتي 1910 و1913.

تقوم نظرية الأوصاف على تقديم طريقة معينة لتحليل القضايا أو العبارات التي تتضمن جملا وصفية بغية استبعاد هذه الجمل من دائرة المعرفة المباشرة كونها ليست أسماء حقيقية، وعندئذ استبعاد الكائنات غير الواقعية لأنها تندرج ضمن إطار المعرفة بالوصف. وفي ذلك ما يؤشر ضمنا على ضرورة تمييز الصور المنطقية للقضايا عن الصور النحوية، ونحسب أن هذا ما كان يتقصده روسل في مشروعه النظري.

ومن اللافت للنظر أن الجمل الوصفية التي تحدث عنها روسل على ضربين: وصف غير محدد تمثله الصيغة النحوية **(كذا وكذا)** نحو: شخص ما، وبعض الباحثين. ووصف محدد تمثله الصيغة النحوية **(الكذا وكذا)** نحو الرجل الذي فتح الأندلس. ويشير روسل إلى أن إستراتيجية تحليل العبارات الوصفية تعتمد فحص قيم الصدق والكذب لجهاز دوال القضايا؛ على نحو يكون فيه روسل قد رفض كل تعريف للدلالة بلغة الأفكار، بوصفها علاقة تحيل على كيانات موجودة أو قائمة بذاتها. ومن ثم كانت الكلمة في تصور روسل لا تعني فكرة بل حدا.[2]

إن ما يمكن أن نخلص إليه عقب هذا الفحص الوجيز هو أن نظرية الأوصاف تمثل حدثا بارزا لا يستهان به في المنطق التطبيقي ونظرية المعرفة. ذلك أن لها وظيفة ابستيمولوجية متميزة تتجسد فيما نعته روسل بالمعرفة بالوصف، بوصفها مفهوما قاعديا في نظرية المعرفة. ضمن هذا المسعى بإمكاننا أن نحدد – في تصور روسل – الفواصل المنهجية الدقيقة بين ما نعته بالمعرفة المباشرة والمعرفة بالوصف، على أن تقتصر الأولى على الوعي المباشر بالموضوع الذي يمتد من المعطيات الحسية إلى الكليات والمفاهيم

[1] - *Cf. Russell. B, Whitehead A.N. , Principia mathematica, 1910, cite d'après la Paperback edition to 56 , Cambridge U.P. , 1973*

[*] - ألفرد نورث وايتهيد Whitehead 1861-1947 فيلسوف ورياضي إنجليزي ساهم بالتنسيق مع روسل في وضع مبادئ الرياضيات.

[2] - ينظر دوني فرنان المرجع السابق ص106.

التجريدية التي تحصل في النفس ابتداء دون وساطة، أي عملية من عمليات الاستدلال العقلي أو الاستنباط. بينما يقتصر النوع الثاني أي - المعرفة بالوصف – على تجاوز الخبرات الشخصية في معرفة الأشياء. وفي هذا السياق يقدم لنا روسل تعريفا دقيقا لما نعته **بالمعرفة بالوصف** فيما نصه:" **يكون الموضوع معرفة بالوصف حين نعرف أنه الكذا وكذا، أي حين نعرف أن هناك موضوعا واحدا لا أكثر له خاصية معينة، ويستلزم ذلك بوجه عام أننا لا نعرف نفس هذا الموضوع معرفة مباشرة، (.....) وسنقول أن ما لدينا هو مجرد معرفة وصفية بالكذا وكذا حينما لا نعرف أية قضية من الصورة أهو الكذا وكذا حيث لا شيء نكون على معرفة مباشرة به على الرغم من أننا نعرف أن الكذا وكذا موجود، وبالرغم من إننا قد نكون على معرفة مباشرة بالموضوع الذي هو في الواقع الكذا وكذا** ".[1] إلا أن روسل يحملنا في نهاية المطاف على التسليم بحقيقة فحواها أن مسألة الفصل بين المعرفتين عديمة الجدوى من جهة أن المعرفة المباشرة هي أساس المعرفة بكل أنواعها، وعندئذ ينبغي أن تقوم معرفتنا الشخصية على المعرفة المباشرة بوصفها أساس عملية التحليل. ومن ثم فلا حرج على المعرفة بالوصف أن ترتد إلى المعرفة المباشرة لحظة اندراجها وانخراطها في الإجراء التحليلي للقضايا المتعلقة بالأوصاف. هذا عن نظرية الأوصاف التي رسمت حدودها التحليلية ضمن المنطق التطبيقي ونظرية المعرفة، وظلت محايدة من الناحية الأنطولوجية لأنها لا ترتبط بهذه المشكلات بالضرورة.

3-5-إستراتيجية الاستعمال ورهان التواصلية:

ما إن التحق الفيلسوف النمساوي **ل.فيتجنشتاين** *L.Wittgensteinبالفلاسفة التحليليين في إنجليترا وخاصة منهم ج.مور وروسل حتى انخرط بصفة رسمية في المشروع القاعدي للفلسفة الانجليزية، والمتمثل أساسا في الثورة على المثالية الهيجيلية والميتافيزيقا. وفي هذا الصدد كانت إسهامات فيتجنشتاين لا تقل أهمية عن إسهامات أستاذه روسل في إقامة مشروع اللغة المثالية، أو بالأحرى، إن أفكار هذا الفيلسوف تعد بمثابة أخذ

[1] - روسل 1940 نقلا عن محمد مهران رشوان المرجع السابق ص74.

* - لودفيغ فيتجنشتاين L.Wittgenstein 1889-1951 فيلسوف ومنطقي بريطاني من أصل نمساوي، تلميذ روسل وصديقه. يعد الأب الروحي للفكر التداولي في إنجلترا.

ورد فكريين بين آراء مور في الدعوة إلى اللغة العادية، وآراء روسل في التفكير الفلسفي بلغة فنية اصطلاحية قوامها المنطق والعلوم، على نحو انتهت فيه أعماله الأولى سنة 1918 إلى مساومات المنطق والفلسفة التي ما فتئت تأخذ في اعتبارها الوظيفة التمثيلية للغة ولا تقبل سوى الملفوظات التعبيرية التي تخضع لقيم الصدق والكذب، أي الخاضعة لمنطق القضايا.[1]

وفي مرحلة لاحقة جاءت متأخرة بسنوات في الفترة ما بين 1930-1947 عمد فيتجنشتاين في " **الأبحاث الفلسفية** " إلى تطوير مواقفه الفلسفية وهي فترة إقامته أستاذا للفلسفة في كمبردج خلفا لجورج مور، حيث تراجع في هذا الطور عن مشروع اللغة المثالية والنظرية الذرية المنطقية والنظرية التصورية للغة.[2] ولا جرم أن يكون هذا التحول المعرفي في فكر فيتجنشتاين سببا جوهريا لاكتشاف الطابع المركزي لمفهوم الاستعمال اللغوي، والذي سرعان ما تمخضت عنه نظرية جديدة تعرف " **بنظرية ألعاب اللغة"**، من حيث أن مفهوم اللعبة اللغوية يتجه حسب فتجنشتاين صوب الممارسات اللغوية حسب مقتضيات التواصل الاجتماعي في مقامات مختلفة، من مثل الأغاني، والأحاجي، وأداء اللغة في المسرح، والتحيات والتهاني، والطلب، والتوبيخ وغيرها[3]. ولا شك أن هذه المرحلة قد أسهمت إسهاما قويا في دعم الأبحاث التنظيرية التي قدمها رواد مدرسة أوكسفورد وبخاصة أوستين وسيرل وج.رايل وستراوسن الداعية إلى فلسفة جديدة تقوم دعائمها على بحث لغوي. في حين ظلت مدرسة كمبردج تستلهم مواقف مور وروسل في تحليل التصورات والقضايا والوقائع.

إن مسار الفلسفة التحليلية في مرجعياته الابستيمولوجية ظل يعزى إلى ذلكم الجزء المهم من المشروع النظري الذي قدمه فيتجنشتاين، الذي طالما وصل حد الاعتقاد بأن طريقة توضيح المشكلات الفلسفية لا تتحقق من خلال ترجمتها إلى اللغة الصورية؛ بل

---

[1] - ينظر فرانسواز أرمينغو المرجع السابق ص 22.

[2] - ينظر محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص46.

[3] - *Cf.Wittgenstein L, Les Investigations philosophiques, Paris, Gallimard, 1921, p23.*

يكون حريا بنا أن نشير إلى أن هذه الإشكالات إنما تنجم عن سوء استخدام اللغة العادية. ولتجاوز هذا الخلل ينبغي إظهار الاستخدام الصحيح للمفاهيم الأساسية التي تشكل الحديث في الفلسفة، ومن ثم توضح الطريقة التي يتم بها التفلسف الخاطئ للمفاهيم.

في هذا الإطار طفق فيتجنشتاين يصور الملامح الفعلية للحديث اليومي من خلال بلورة نظريته الموسومة " **بألعاب اللغة** "، أوضح من خلالها كيفية توظيف اللغة في استعمالها العادي من قبل المتكلمين العاديين، مع ضرورة الإشارة إلى الصعوبات الفلسفية الناجمة عن أي توسع أو سوء لاستخدام هذه اللغة.[1] وعندئذ ينبغي أن يأخذ في عين الاعتبار ذلك الحشد من الاستعمالات اللغوية التي لا تصف وقائع العالم الخارجي، كالأمر، والاستفهام، والشكر، والتحية، والدعاء، حيث يكون كل استعمال من هذه الاستعمالات محكوما بمواضعات وأعراف تعزى بالدرجة الأولى إلى السياق الاجتماعي، وهي من ههنا شبيهة بالقواعد التي تحكم الألعاب.[2]

لقد اضطر فيتجنشتاين منذ 1930 إلى الدعوة إلى منهج يتمثل في القيام بوصف دقيق لمختلف استعمالات اللغة على غرار إخضاعها لقوانين الحساب المنطقي. وعندئذ فإن الرمز لم تعد له دلالة إلا من خلال استعمالاته الممكنة في الألعاب اللغوية التي تعد بمثابة سفوح لسانية ذات نشاطات اجتماعية أوسع تحدد صورا مختلفة من الحياة اليومية.[3] وعليه فإن هذا الافتراض سيمنحنا شرعية التسليم بأن " **السؤال عن تحليل قول ما، هو في الواقع مجرد سؤال عن الطريقة التي يستخدم فيها القول في سياق ما، أكثر من أن يكون السؤال عما يعنيه هذا القول في الواقع** ".[4]ضمن هذا المنظور تعتمد هذه الرؤية على تجاوز تصور روسل في تحليل معاني المفاهيم إلى توضيح مغزاها من خلال طريقة استخدامها في الواقع. وهكذا يخول فيتجنشتاين لنفسه مهمة استبدال التواصلية محل التعبيرية مؤكدا على قيمة

[1] - ينظر محمد مهران رشوان المرجع السابق ص 40.
[2] - ينظر محمود أحمد نحلة المرجع السابق ص 60.
[3] - ينظر دوني فرنان المرجع السابق ص214.
[4] - محمد مهران المرجع السابق ص 40.

الاستعمال اللغوي بتوسيع الخطاطة المقترحة من قبل فريج. ولا يقتصر الاستعمال في نظره على استعمال الكلمة في الجملة، بل يتعداه إلى استعمال الجمل في المواقف الفعلية.

6- المعنى والدلالة:

من اللافت للنظر أن الفلسفة التحليلية قد خصصت قسما مهما من مشاريعها النظرية لمعالجة موضوع المعنى والدلالة، على نحو أضحى بموجبه البحث عن معاني الكلمات والعبارات والجمل والقضايا شرطا أساسيا في معالجة الإشكالات الفلسفية. ومن ثم حظيت العلاقة بين اللفظ والمعنى بمكانة ابستيمولوجية معتبرة ومتميزة عن تلك التي حازتها في اللسانيات.

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للدرس اللغوي المعاصر يهدي بنا إلى أن نظريات المعنى والدلالة في رحاب الاتجاه التحليلي قد سلكت مسارين مختلفين، أولهما يجنح نحو تقديم تحليلات منطقية مفيدة حول معاني الكلمات والجمل، أو في إطار مقولة Catégorisation معاني القضايا العلمية. وهو بهذا يكاد يبتعد عن بحث تصور المعنى من حيث هو معنى. والثاني يرمي إلى تناول المشكلة الأساسية في المعنى من حيث إمكانية إقامة الشروط التي يجب توفرها في كلمة ما أو عبارة بعينها حتى يكون لها معنى.

والجدير بالإشارة في هذا المقام ، أن هذا الترتيب الذي ابتغيناه في سرد مسار نظريات المعنى لا يعزى إلى الاعتبار التاريخي بقدر ما يصبو إلى احترام الإطار الذي رسمته مساحة الحركة التحليلية منذ إسهامات الوضعية المنطقية لحلقة فيينا إلى غاية جهود رواد مدرسة أوكسفورد. وقبل أن نجوس في مسارب ومضامين تلكم النظريات، نقدر أنه من الضروري الإشارة إلى أن المعطى الابستيمولوجي لنظرية المعنى والدلالة قد تبلور بشكل دقيق ومتميز في الآن نفسه مع فلاسفة اللغة العادية في مدرسة أوكسفورد، من حيث أضحى للمعنى مفهوم خاص يتحدد في نطاق المعطى السلوكي للغة Behavioriste الذي

طالما عول عليه فيتجنشتاين في الفترة الأولى، ثم ما لبث يتطور على يد رواد هذه المدرسة حتى أصبح قاعدة منهجية علمية في المعنى والدلالة.[1]

1-6- المعنى ونظرية إمكان التحقيق التجريبي:

لقد تصدت حلقة فيينا للغة الميتافيزيقية بشكل صارم عندما حاول فلاسفتها تحليل اللغة وفرز أشباه العبارات فيها والقضايا، فكان المشروع التطهيري حيث تكلم فيه كل من كارنابCarnap ، وفايزمان Waisman، ونوراثA. Neurath، وشليكM.Cshlick محاولين وضع معايير جديدة للغة العلمية على غرار المعطى الميتافيزيقي.[2] ويبدو أن النزعة التحققية في المعنى قد تأثرت بهذة الحلقة الوضعية المنطقية التي كان يهدف أنصارها إلى فضح الأحكام الميتافيزيقية باعتبارها إجراء يخلو من المعنى، في الوقت الذي تبدي فيه هذه النزعة دفاعا قويا عن تحليل تجريبي في البحث اللغوي[3].

إننا إذا رمنا تلخيص موقف الوضعيين المناطقة إزاء نظرية المعنى والدلالة، سنلحظ لا محالة ذالكم التشظي في أفكار هؤلاء الفلاسفة وآرائهم. وقد يكون عمق الاختلاف وكثرة الانتقادات فيما بينهم سببا رئيسا في عدم إجماعهم على صياغة واحدة لنظريتهم حول المعنى. بل كان بعضهم يضطر في كثير من الأحايين إلى إعادة صياغة مواقفه إزاء هذه الظاهرة.

تقوم نظرية المعنى عند الوضعيين على حقيقة فحواها أن معنى قضية ما هو طريقة تحقيقها. ولعل المقصود بالقضايا هنا هو القضايا التركيبية التي تنسب عادة للعلوم التجريبية وليست القضايا القبلية التحليلية المنسوبة للرياضيات البحتة والمنطق. وعلى هذا الأساس تكون القضية التركيبية أو بالأحرى التجريبية ذات معنى إذا أمكن إخضاعها لتحقيق تجريبي تغدو بموجبه صادقة أو كاذبة على أساس انسجامها أو تنافرها مع الواقع التجريبي. خلافا

[1] - ينظر محمد مهران المرجع السابق ص 167.
[2] - ينظر سامي أدهم المرجع السابق ص144.
[3] - ينظر عبد المجيد جحفة مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء/المغرب ط1 2000. ص 29.

للقضايا التحليلية في الرياضيات والمنطق، والتي تكون صادقة قبليا بفضل الاستخدام الصحيح للألفاظ والرموز. وعندئذ يتحدد معنى القضية تحديدا تاما وفقا للخبرات التي تحقق صدقها أو كذبها، على أن تكون هذه القضية موضوع تحقيق تجريبي مباشر، أو يستنبط منها ما يلزم عنها من قضايا أخرى تخضع للإجراء نفسه أي التحقيق التجريبي المباشر.

تطلعنا بعض الإشارات البيبليوغرافية إلى أن أول من قدم معيار المعنى في هذه المدرسة هو فريدريك فايزمان سنة 1930، ثم سرعان ما تعاقبت صياغته عند كل فلاسفة هذه المدرسة، كان أشهرها في مرحلته التأسيسية ما سجله موريس شليك في ما نعته بـ " **النظرية التجريبية في المعنى** " من أن " **وضع الشروط التي بفضلها تكون القضية صادقة هو ذات الإتيان بمعنى القضية** "[1]. ضمن هذا المنظور يكون تحديد معاني الكلمات إما بالإشارة إلى شيء معين، وإما بكلمات أخرى تكافئها أو ترادفها. لكن سرعان ما يعترض أوتو نوراث على مبدأ مطابقة الواقع في معنى القضايا الذي كان قد أوقع شليك في مأزق ميتافيزيقي، ومن ثم يقترح نيراث معيارا بديلا في تحديد معنى القضايا، وهو معيار الاتساق، أي اتساق القضية مع سائر القضايا المرتبطة بالقضية الأصلية أو ما يلزم عنها. وعرف هذا الإجراء بالقضية البروتوكول. وعندئذ يعزى صدق هذه القضية أو كذبها إلى مدى اتساقها أو تنافرها مع نسق القضايا المقبولة. ويسير في هذا الاتجاه كل من كارناب وهمبل Humbel، مع بعض التعديلات الجزئية التي تصدر عن تعدد وجهات النظر.

ولعل فكرة التحقيق التجريبي التام والمحدد للقضايا بهذا المعنى، قد حملت أنصار هذه النظرية على أن يستشعروا مدى صرامة هذا التصور لدرجة يصعب معها صموده أمام الانتقادات الموجهة إليه. في حين يكون ألفرد جولز أيرJ.Ayer * قد أدرك مبكرا وجاهة الاعتراض على هذه الصيغة التي نادى بها زملاؤه من قبل حين أدرك معيارية مفهوم التحقيق التجريبي، وعدل إلى صياغة جديدة لمعيار المعنى يقوم على مفهوم التدعيم. بحيث

---

[1] - فريديريك فايزمان نقلا عن محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص125.

* - ألفرد جولز أير Jol Ayer 1910-1989 فيلسوف بريطاني وأستاذ المنطق بجامعة أكسفورد ، يعد من مؤسسي النزعة التجريبية والوضعية في المنطق.

يكون للجملة معنى " **إذا أمكن تدعيمها إلى درجة ما بإشارتها إلى واقع يمكن ملاحظته، وليس هذا التدعيم تحديدا تاما لمعنى الجملة، وإنما مجرد تدعيم لها أي أن يكون لها درجة عالية من الاحتمال** ".[1] ومن هذا المنطلق ينبغي حسب آير التمييز بين ثلاث مصطلحات فنية هي: الجملة بوصفها شكلا تركيبيا للكلمات ذا مغزى بصورة نحوية، والعبارة بوصفها كل جملة إخبارية سواء كان لها معنى حرفي أم لا، ثم القضية وهي ما تعبر عنه الجمل التي تكون ذات معنى بصورة حرفية [2].

ومن ثم جاءت صياغة إمكان التحقيق التجريبي بمعنى ألطف وأخف، أي بدل الحديث عن مفهوم التحقيق التام والمحدد للقضايا، أدرج مفهوم التدعيم Confirmation ، على أنه يكفي " **لتحديد معنى قضية ما أن تكون من الممكن أن ترتبط بمجموعة قضايا تؤيدها وتدعمها بدرجة ما. وذلك بأن تكون على درجة عالية من احتمال صدقها** ".[3] ولم يعد بوسع فريديريك فايزمان* أن يدافع عن نظرية المعنى في إطار فكرة التحقيق الحاسم للقضايا التجريبية متأثرا في ذلك بأير. وعندئذ يستحيل في نظر فايزمان أن يكون هناك تحقيق حاسم لأي قضية تجريبية بحجة توفر عدد لا متناه من الحالات الجزئية لتلك القضية، ومن ثم وفرة وتعدد الاختبارات التي يمكن إقامتها لتحقيق القضية.

2-6-المعنى تصور وبحث عن الترادف:

يبدو أن هذا التصور من المباحث الأولى التي واجهت إشكال المعنى بجدية وصرامة بارزين، وناقشت مناقشة مباشرة وسديدة جملة الشروط التي يمكن توفرها في العبارة أو القضية لكي يكون لها معنى. كان ذلك من خلال تتبع **ج.مور** مسار أبحاث **رايد** و**بيركلي**، وإثر فحص الأطروحات الفلسفية للهيغليين الجدد في إنجلترا من مثل: **برادلي** *Bradleyو

---

[1] - محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص 133.

[2] - ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق المرجع السابق ص 260.

[3] - المرجع نفسه ص 125.

* - أحد كبار مؤسسي الوضعية المنطقية لحلقة فيينا.وعضو في هيئة مدرسة كمبردج التي اهتمت بالبحث الفلسفي بوصفه نشاطا علاجيا، ومن أبرز أعضائها: ويزدوم J.Wisdom، و مالكوم N.Malkom، و بول G.A.Paul، و ليزرويتز M.Lazerowitz، و انسكونب ، G.E.M.A.Anscombe .

* - فرانسيس هيربيرت برادليBradley Francis Herbert 1846-1924 فيلسوف إنجليزي من رواد الثورة ضد التجريبية والطبيعية، من بين مؤلفاته: مقالات في الميتافيزيقا، ومبادئ المنطق.

ميتاغارت [1].وقد تقاسم هذا الانشغال النظري كل من الفيلسوف الانجليزي **ج.مور** والمنطقي الأمريكي **كوين** *Quine، وذلك خارج أي إطار شراكة أكاديمية مؤسساتية، أو جغرافية إقليمية.

إننا إذا رمنا تلخيص نظرية **ج.مور** في المعنى، سنقف لا محالة عند ذلك الافتراض الأساس الذي طفق **مور** يسلم بصدقه، مفاده أن للكلمة معنى واحدا معينا، أو لها عدة معان بحيث يتعين على الفيلسوف التحليلي أن يستخلص العنصر المشترك فيها جميعا. ولا جرم أن يصبح هذا التصور اعتقادا راسخا لدى أغلب المناطقة في فترة لاحقة. تدل الكلمة في اعتقاد **مور** على تصور أو فكرة هي معناها، ويظهر ذلك جليا من خلال تحليلنا لهذا التصور تحليلا تمفصليا إلى تصورات أخرى تكافئه وترادفه، وذلك وفق ما اصطلح عليه **مور** بخطوتي التقسيم والتمييز يحكمهما مبدأ واحد هو معيار التكافؤ المنطقي. تستند خطوة التقسيم إلى ذلك الإنجاز التحليلي والتمفصلي الذي ما فتئ يستهدف التصور/المعنى على سبيل افتراضه مركبا غير بسيط. بينما تتوخى خطوة التمييز عملية إحصاء لكل الاستخدامات الممكنة للعبارة التي يدل عليها هذا التصور مع ترصد الخاصية المشتركة فيها. وعلاوة على ذلك أشار **مور** إلى أن الإجراء التحليلي يستند بدوره إلى معيار التكافؤ المنطقي، والذي يسلم فيه بإمكانية ترجمة هذا التصور أو القضية موضوع التحليل. وذلك باعتماد قاعدة التقسيم في إنتاج تصورات مختلفة عن الأصل. وقد كان معيار التكافؤ المنطقي طرفا مسؤولا عن هوية المعنى في إطار التشاكل والتباين الذين تنتجهما استراتيجية تحليل التصورات. ومن ثم حق لنا أن ننعت مبدئيا العلاقة بين التحليل وموضوع التحليل بعلاقة ترادف[2] .

من هذا المنطلق، تبلور معنى الكلمة في نظر **مور** في فكرة الترادف، التي سرعان ما طفقت تنمو نموا مطردا مع أبحاث المنطقي الأمريكي **كوين**، باصطناع النظرية السلوكية

[1]- *Cf. Griffin Collart, Philosophie, langage et sens commun, philosophie et langage, op.cit p 55.*

* - ولار فان أورمان كوين Willard Von Orman Quine 1908-2000 فيلسوف ومنطقي أمريكي، درس في عدة جامعات أمريكية وآسيوية.

[2] - ج. مور نقلا عن محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص 100.

في المعنى التي تفسر فكرة الترادف في العبارات المنطقية انطلاقا من مبدأ المنبه والاستجابة، كما أنه استبدل فكرة المعنى بفكرة الماصدق. ومن ثم فإننا نميز -حسب **كوين**- معنى جملة أو كلمة ما بالنسبة لشخص ما في إطار ما تحدده المنبهات التي تؤدي إلى قبول هذا الشخص لهذه الجملة؛ أو بالأحرى، إن الجمل المختلفة تعد مترادفة في حال تحقيقها لاستجابة واحدة مشتركة." **وبخلاف العلاقات بين الجمل الملحوظة والإثارات التي تحدثها، فإن الفرق بين الحدود والموضوعات التي تحيل إليها، لا يمكن تعريفها تعريفا موضوعيا. فلا يمكن تحديدها باللجوء إلى ترادف الجمل ولا باستعمال الطريقة الإشارية. ولذلك يجب اللجوء إلى افتراضات تحليلية توجه ترجمة الحدود التي تؤلف الجمل الملحوظة التي يصدرها الإنسان الأهلي**[1] ". وكأن كوين في هذا المقام يختزل نظرية الترادف في العبارات المنطقية في مفهوم الماصدق، من حيث إن استجابات المتلقين إزاء التنبيهات اللغوية ترتد إلى ماصدق العبارات بوصفه معيار قبول أو رفض كل ملفوظ.

بعد أن استشعر **كوين** طغيان الإطار النفسي الذاتي على مفهوم المعنى في تحليل العبارات اختلق معيارا منطقيا يتحدد بموجبه مفهوم المعنى ألا وهو الماصدق مستفيدا من ما ورثه عن راسل من الرموز وقوانين الحسابين القضوي والدالي[2]، وعندئذ بإمكاننا أن نفهم الترادف في إطار ما صدق العبارات، من حيث إن معنى الكلمة أو العبارة هو البحث عن قيمة صدقها. وعلى هذا الأساس تعزى شراكة المعنى في العبارات والجمل إلى اتحاد قيمة الصدق فيها. فعند قولنا مثلا في العبارتين:" **تلميذ أفلاطون**" و" **معلم الأسكندر الأكبر**" على أن لهما معنى واحدا ما داما يشيران إلى شخص واحد هو **أرسطو**، فإننا في الحقيقة لا نتردد في اختلاف معناهما عل الرغم من اتحاد ما صدقهما.

3-6-الاحتفاء بالمعنى من التحقق إلى الاستعمال:

يبدو أن الطريق المسدود الذي وصل إليه كل من **مور وكوين** أضحى مؤشرا قويا على على تجاوز **فيتجنشتاين** البحث في الجانب المنطقي الصارم من تصور المعنى، إلى

[1] - دوني فرنان المرجع السابق ص91.

[2] - *Cf. Quine V.W, Méthodes de logique, tr par M.Clavelin, Paris, A.Colin, 1972, pp56/57.*

مفهوم الألعاب اللغوية الذي يحملنا على التسليم بأن المعنى ليس معطى موضوعيا محددا، بل حركة دلالية تتأتى من خلال الاستخدام المتعدد والخلاق للغة، وعندئذ تتعدد معاني الكلمة أو العبارة بتعدد استخداماتنا لها في اللغة العادية انطلاقا من أن المعنى يتحدد في طريقة استخدام المتكلم للغته العادية في الحياة اليومية. وفي هذا السياق يشير **فيتجنشتاين** إلى أن فهم جملة ما يعني فهم لغة ما، وفهم لغة معينة يعني - بحال من الأحوال – التمكن من تقنية معينة.[1]

ومن اللافت للنظر أن نشير إلى أن لفظ **"لغة"** الوارد في حديث **فيتجنشتاين** عن **"ألعاب اللغة"**، و**"اللغة العادية"** يتجه إلى الممارسات الكلامية ذات الطابع المتفرد والنوعي الذي يشخص ظاهرة تواصلية معينة، نحو لغة العلم، ولغة الأخلاق، ولغة الشعر، ولغة الألم..إلخ. يبدو أن **فيتجنشتاين** قد تراجع عن النظرية الاسمية في المعنى التي نادى بها في طوره المبكر، تلك التي تنظر للغة على أنها جهاز من الأسماء المحددة يترتب عنها معان محددة، بوصفها أشياء مستقلة عن استخدام اللغة، وظيفتها تقرير وقائع أو وصف خبرات فعلية. وفضلا عن ذلك حاول **فيتجنشتاين** أن يتدارك الخلط الذي سجلته هذه النظرية بين معنى الاسم وحامله، إذ إن للمعنى اسما حتى عندما يغيب حامله (مسماه). فكانت خلاصة انتقاداته لهذه النظرية أن **" الكلمات في اللغة ليست أسماء فقط لأشياء، وإنما اللغة كلمات لا تشير إلى شيء واحد بعينه، وإن للكلمات وظائف أخرى كثيرة غير التسمية، حتى الكلمة التي نعتبرها اسما لها معنى غير أو ما تشير إليه "**[2]. في هذا النص إشارة صريحة إلى التأكيد على الوظيفة التعبيرية للغة التي تحيط بكل مظاهر التواصل الإنساني، على غرار الترميز لوقائع العالم الخارجي.

وفي ضوء هذا التصور النظري للغة عند **فيتجنشتاين** ندرك أن الاستعمال هو المعيار الأساس لتحديد معنى الكلام، وتعدده يفضي لا محالة إلى تعدد المعنى في العبارة

---

[1] - *Théorie du signe et du sens, Lectures 2, sous la direction de Pierre Guiraud et Alain Rey, ed Klincksieck Paris 1976. p 66.*

[2] - محمود فهمي زيدان المرجع السابق ص ص 110/109.

الواحدة، ثم إن شبكة المعنى هذه لا يمكن أن يحكمها قاسم مشترك غير التشابهات الأسرية، نحو تلك التي نلاحظها بين أفراد الأسرة الواحدة. ومن ثم لم يكن تحليلنا لطبيعة اللغة بحاجة إلى مبحث تعريف الكلمات بالمعنى المنطقي الصارم بقدر ما يحتاج إلى تحديد الظروف المناسبة لاستعمال هذه الكلمات في سياقاتها المختلفة. فعبارة **"وسط المدينة"** في إحدى لافتات المرور مثلا، قد ترشدنا إلى اتجاه السير، لكن ليس بإمكانها أن تؤكد لنا عما إذا كان هذا الطريق هو مبتغى حاجتنا، لذلك تجدنا بحاجة إلى تعليمات إضافية لتوضيح المقصد. وإذا كان لا بد من تبني مفهوم الاستعمال، وجعله معيارا أساسا لضبط المعنى، فلا بد من تقييد هذا المفهوم بالقواعد الاجتماعية التي تحدده. ومن ثم فإذا **" كنا نريد تحديد المعنى عن طريق الاستعمال فعلينا أن نحدد بصورة دقيقة أنواع القواعد الاستعمالية التي توجد في أذهاننا "**[1]، على أن تكون القواعد الاستعمالية بمثابة مواضعات سوسيوثقافية تحدد دلالات الملفوظات المستعملة.

وهكذا يظل المعنى بابا مشرعة أمام حقيقة اللغة، ومبحثا لن تتم حلقاته بالدقة والتمام، بل دقته تتوقف على الغرض الذي يحققه في ظروف معينة. ولعل هذا ما جعل **فيتجنشتاين** نفسه يصف مبحث المعنى بأنه غامض مثل غموض النحو والقاعدة النحوية والتركيب اللغوي في النظام اللساني [2].

7- مجال منطق الاستعمال من القضية إلى الخطاب:

لا مندوحة أن تكون الدراسة الاستعمالية بوصفها بعدا جديدا قد تكونت ضد المنطق الصوري مع القطيعة التي سجلتها أبحاث **فيتجنشتاين** منذ سنة 1930، والداعية إلى منهج يتمثل في القيام باستقصاء دقيق لمختلف استعمالات اللغة الممكنة في رحاب الألعاب اللغوية بوصفها سفوحا لسانية ذات نشاطات اجتماعية تحدد صورا وأشكالا نموذجية للحياة الاجتماعية. وقد تشكلت هذه التوصية التي قدمها **فيتجنشتاين** أرضية عملية لأبحاث مدرسة أوكسفورد بزعامة **أوستين وستراوسن وغرايس**، التي ماانفكت تدعو لتحليل اللغة العادية

[1] - عبد المجيد جحفة، المرجع السابق ص 28.
[2] - ينظر مهران رشوان المرجع السابق ص 109.

وفق منهج ينفتح للفروق وحتى الدقائق الضمنية في الاستعمال السياقي للأقوال الفعلية بعيدا عن التحليل الصوري للقضايا.

وتجدر بنا الإشارة في هذا المقام، إلى أن مشكلة الإحالة في فلسفة اللغة ظلت نقطة تقاطع التحليلين، التحليل المنطقي، والتحليل الاستعمالي للغة من جهة اعتبار العلاقة بين الدلاليات والتداوليات. بعبارة أدق، إذا اعتمدنا الخطاطة التصنيفية التي وضعها ش.موريس **(علم التركيب، علم الدلالة، التداولية)**، نقول إن نظرية الإحالة تسعى إلى اختزال ثلاثية هذه الخطاطة، لكونها مبحثا مشتركا بين علم الدلالة الذي يبحث في علاقة الرموز بالأشياء وفي المنطق بنظرية الإحالة والوجود ونماذج تأويل الحساب، والتداولية التي تبحث في الاستعمال السياقي والفعلي للرموز من قبل المتكلمين [1].

وعلاوة على الأهمية الابستيمولوجية لهذه المقابلة بين التحليلين للغة، فإنها تنطوي دون أدنى شك على رهان فلسفي كبير، يتمثل في الخيارات التابعة لالتزامات قصوى تتعلق بطبيعة اللغة ذاتها، من مثل الالتزامات المبدئية القبلية a priori، والمتعالية Transcendantaux**.** وتلك نقطة استخف بها منطق القضايا في مطارحاته الصورية للخطاب، على الرغم مما شهده من تعميقات منهجية ظلت تدعو إلى إقحام الجمل التي تنصب على تقييدات Modalisations ضمن مجال التحليل القضوي. ومن ثم استدرك التحليل الاستعمالي للغة مع طلائع التفكير المنطقي المعاصر-إثر دراسة نقدية للحجج والمذاهب الفلسفية- المعطى الحيوي للغة، من خلال مراعاة مرونة الشكل اللغوي، والطابع الملموس للتلفظ. ومنذئذ أصبحت الترجمة القضوية غير كافية لتحليل عدد كبير من جمل وعبارات اللغة الطبيعية العادية، من مثل التراكيب الاستفهامية، والأمرية، والرجائية...الخ، بحجة انفلاتها من قيم الحقيقة المتعلقة بالصدق أو الكذب.

[1] - ينظر دوني فرنان المرجع السابق ص ص 215/214.

ولما كان استعمال اللغة الطبيعية هو المنطلق الأساس لمتصورات أنصار التحليل الاستعمالي تحت شعار **"اللغة العادية"**، بات من الضروري الحديث عن استرتيجية جديدة تعمل على استعادة المحتوى الحيوي والديناميكي لسانكرونية سوسير الثابتة بالمفهوم الباختيني، مع إمكانية إعادة الاعتبار لمركزية التلفظ وخواصه ضمن الدراسة اللغوية، والذي طالما غيب خلال مشروع النزعة الموضوعية المجردة **(لسانيات سوسير)**، واختزل ضمن النزعة الفردية **(الأسلوبيات)**.*

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن ننوه بالدور الريادي لأنصار اللغة العادية في تذليل الصعوبات التي باتت تعترض بعض المحاولات الساعية إلى صورنة اللغة الطبيعية من مثل أنموذج هاريس الرياضي، وأنموذج يلمسليف المنطقي، ومقاربة بلوم فيلد التجريبية، وكذا الأنحاء الصورية في أنموذج تشومسكي. وذلك بحجة أن صورنة ظواهر اللغة الطبيعية لا يضمن بالضرورة رفع الغموض والالتباس عن تعابيرها المستعملة، مما يفسر الاختلاف الجوهري في طبيعة بنية هذه اللغة ذاتها عن بنية اللغات الصورية. ولا أدل على ذلك من أن عملية فهم الخطاب الطبيعي تقتضي قراءات متعددة، وتأويلات مختلفة تحول أحيانا دون إمكان دراسة الظاهرة اللغوية وتخريجها تخريجا واضحا وتاما. وقد كان هذا سندا رئيسا للعديد من الدراسات ولاسيما التداولية منها، التي أبدت تحفظات شديدة من اللغة الواصفة، مع إمكانية تعديل النسق الصوري ليأخذ في اعتباره المضمون، وذلك بإقحام المقومات التداولية في الخطاب الطبيعي من أجل الكشف عن الوضع المميز للغة الطبيعية[1]. وفي هذا الإطار يندرج مشروع **فيتجنشتاين** وأنصار مدرسة أوكسفورد بعده.

ونحن إذ نعتد بهذه الإستراتيجية الجديدة في استقراء المنعطف الابستيمولوجي للدرس المنطقي، نجد أنفسنا أمام مصطلحين شائكين هما: **"اللغة العادية"** و**"الاستعمال"** بوصفهما وجهين لمفهوم واحد سرعان ما أضحى شعارا لأبحاث فلاسفة مدرسة أكسفورد. ولا شك أن الاكتراث بالصيغ التعبيرية المتداولة في أبحاث فلاسفة هذه المدرسة من مثل:

* - ينظر عبد القادر بوزيدة، فلسفة اللغة والمبدأ الحواري عند باختين، مجلة اللغة والأدب جامعة الجزائر ع15 أفريل 2001 ص ص 67/60.
[1] - ينظر حسان الباهي، اللغة والمنطق بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، دار الأمان الرباط/المغربط1 2000 ص ص 72-73.

التعبير العادي، الاستعمال العادي، الألفاظ العادية، اللغة العادية، قد حال دون وقوف القارئ عند المعنى الدقيق لهذه الاستعمالات، فضلا عن التداخل الحاصل الذي يسجله القارئ بين اللغة العادية واللغة الطبيعية.

يبدو أنه من العسير تحديد المعنى الدقيق لمصطلحي: **اللغة العادية** و**الاستعمال العادي**، حتى بالنسبة لأبحاث فلاسفة أوكسفورد أنفسهم، فهاهو ج.**رايل Gilbert Ryle*** في أحد أبحاثه يكتفي بتحديد الاستعمال المعياري Standard للتعابير اللغوية بهدف وضع تقديرات منطقية لطريقة استعمال التعابير المشتركة في أنموذجها المعياري. وفي هذا السياق يشير **رايل** إلى أن التمييز بين: الاستعمال العادي للتعبير، واستعمال اللغة العادية هو في جوهره تمييز بين الاستعمال المعياري للتعبير، والتعبير المشترك الذي يقال في مقابل التعبير الاصطلاحي. بينما يكون العرف اللغوي Usage هو الاستعمال الشائع أو العادة اللغوية.[1] وعلى هذا الأساس يتحدد معنى اللغة العادية حسب **رايل** في الأنموذج المقياسي للتعبير، انطلاقا من أن كل استعمال لغوي معياري هو استعمال مشترك بين المتخاطبين وفق مبدأ العرف اللغوي. وبما أن العرف اللغوي في الاستعمال العادي يختلف شيئا ما عن قواعد التعبير الاصطلاحي المشترك بين أفراد الجماعة اللسانية، بات من الضروري التسليم بالتمييز الحاصل بين اللغة العادية واللغة الطبيعية، انطلاقا من أن الأولى تمثل القسم الدارج والمتداول بالعرف اللغوي من اللغة الطبيعية، بينما تكون الثانية محكومة بقواعد التعبير الاصطلاحي ومواضعات الجماعة اللسانية.

وبالرغم من أن اللغة الطبيعية هي مادة الخطاب، إلا أن استعمالها العادي في سيرورته التواصلية، يخرجها من معيارية الشراكة الاصطلاحية والتجريد القواعدي إلى خصوصية العرف ومعيارية المواضعة في التواصل. ذلك أن ما يتم التبادل به هو التعبير المعياري والمشترك بين طرفي الخطاب. ومن ثم أضحى الخطاب يستلهم المعنى من

* - جيلبار رايل Gilbert Ryle 1900-1976 فيلسوف إنجليزي، أستاذ الفلسفة والميتافيزيقا بجامعة أكسفورد.

[1] *-Cf.Ryle, Ordinary Language Philosophical Review 1953 p 167*

الخارج، أي من السياق السوسيوثقافي، وعندئذ يكتسب الخطاب قيمة رمزية تنبع من التجارب الفردية وفق استراتجيتي التقرير والإيحاء.

وتأسيسا على ما سلف، يبدو أن ميدان استعمال اللغة هو الخطاب، حيث إن هذا الاستعمال لا يتبلور إلا من خلال إستراتيجية قولية تسمى عملية التلفظEnoncéation ، بوصفها النشاط الرئيس الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي، مما يبلور عناصر السياق في الخطاب: من مرسل ومتلق ووضعية خطابية تتحدد بالقصد والهدف[1]. وعندئذ تتحدد وظيفة اللغة وفقا للاستعمال الذي ما فتئ يمنحها طابعها الحيوي والخلاق، بدلا من أن تحصر في الإطار التواصلي حسب ما أقرت به النزعة الموضوعية المجردة في الفكر اللساني البنوي.♣ ومرد ذلك في نظرنا يعود إلى تمركز هذه النزعة على الرؤية النظامية المجردة للغة معزولة عن ممارساتها الفعلية في السياق. وفي هذا الإطار يؤكد أحد الباحثين على مركزية البعد الوظائفي للغة إذ يقول: **" ليس ثمة كبير اختلاف في وظيفية اللغة، وإذا عن لناف أن ينفي ذلك فإنه يواجه بإحدى الحقائق الكلية الثابتة، حقيقة ذات شقين هما، أولا أن لا موجود موجود دون أن تكون له وظيفة وجد من أجل تأديتها، وثانيا أن هذا الموجود يتخذ كليا أو جزئيا الشكل الذي تتطلبه الوظيفة المسندة إليه. (...) الاختلاف بين اللسانيين وفلاسفة اللغة كامن في أمرين: طبيعة الأدوار التي تسخر اللغة للقيام بها وعددها "**[2]. وعندئذ يتعذر الفهم العميق لأي ظاهرة لغوية في غياب الوقوف عند وظيفتها في الاستعمال.

وإذا كان البحث في فلسفة اللغة قد طوع مفهوم الخطاب في جدلية الحدث والدلالة، فإن هذا المعطى التصوري الذي حازه مفهوم الخطاب ظل مسلمة مفروضة في أدبيات الخطاب

---

[1] - ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق ص 27.

♣ - نقصد بذلك ما أعلنه أندريه مارتينيه (أحد أقطاب مدرسة براغ البنوية) بصفة رسمية من أن " التواصل هو الوظيفة الأساسية لهده الأداة التي نسميها اللغة " André Martinet Elements de Linguistique générale1978 p9 . إلا أنه بإمكاننا مناقشة هدا الطرح خارج الإطار النسقي الصارم الدي يقضي بأن اللغة منظومة تجريدية ثابتة. ثم إن التواصل وظيفة مشتركة بين أنظمة لسلنية وغير لسانية (سيميولوجية)، وعلى هدا الأساس ينبغي أن نتحفظ إزاء هذا التصور انطلاقا من إعادة الاعتبار لحركة هذه اللغة في السياق. وعلنا لا نجد حرجا من أن نجعل وظيفة اللغة مرادفة لكلمة " استعمال " (ينظر محمود أحمد نحلة 2002)، الأمر الذي يحملنا على التسليم حتما بأطروحة مالينوفسكي (1923) حول الاستخدامات العملية والمقامية للغة ، ومن ثم أضحى الحديث في نظر هدا الباحث عن وظائف مقامية وأخرى سحرية، وينقسم كلاهما إلى فرعين : وظائف فاعلة وأخرى سردية (ينظر نحلة 2002 ص227). ولا جرم أن يكون هاليداي قد اعتمد على تقسيم مالينوفسكي بشيء من التفصيل والتدقيق.

[2] - أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية، قضايا ومقاربات، منشورات مكتبة دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2005 ص 24.

اللساني، تقضي بضرورة الانتقال من لسانيات اللسان إلى لسانيات الخطاب، وذلك منذ أن أعلن سوسير الفصل بين اللسان والكلام، وعلى هديه سار يلمسليف في الفصل بين الخطاطة Shéma والاستعمال Usage. ومن ثم أضحت نظرية الخطاب تستمد نتائجها الابستيمولوجية من ذلكم الوعي المنهجي، الذي سرعان ما تجاوز حدود التقعيد للنظام اللساني في مستوى الجملة، إلى هموم الممارسة والاستعمال في رحاب الملفوظ والنص/الخطاب. وتأسيسا على ذلك نجد أنفسنا في الفصل اللاحق من هذا البحث مضطرين- قبل المعالجة اللسانية لهذه الوحدات الكبرى – للتعريج على مفهوم الخطاب والنص، مع إمكانية تقصي هوية المفهوم في إسهامات الدراسات العربية القديمة عبر مختلف محطاتها النظرية والتطبيقية.

ويستحسن أن ننبه في هذا المقام إلى أن ما قد يلتمسه القارئ من استقراء اقتراحات الفكر اللغوي العربي القديم في هذا المجال استقراء مسهبا، يعزى إلى طبيعة رؤيتنا المنهجية التي تقضي ببيان الامتدادات المعرفية لهذه الاقتراحات من أجل ضبط أصول المعرفة الإنسانية ضمن حدود التواصل المعرفي بين الفكر الغربي والفكر اللغوي العربي القديم ، لا سيما ما تعلق بمفهومي النص والخطاب، وإشكالات البنية والوظيفة تنظيرا وإجراء.

الفصل الثاني

النص والخطاب، الإرهاصات التراثية نحو تأسيس منهجي للمفهوم

الإشكال اللساني وموقع تحليل الخطاب:

الخطاب/النص، الإطار المفاهيمي:

البحث اللغوي العربي بين المعيار والاستعمال:

استقراء المادة المعجمية مجال البحث:

النص والخطاب في التراث اللغوي العربي:

البيئة الأصولية:

البيئة اللغوية والنحوية:

البيئة البلاغية:

" ... فالنص يمثل حقيقة معطاة للفكر والوجدان(...)، وعندئذ فكل نص شفهيا كان أو مكتوبا، يتضمن تماما، كما هائلا من العناصر غير المتجانسة، الطبيعية منها والبدائية، بحيث تبدو غريبة في التحليل من حيث إنها تفلت من مجال العلوم الإنسانية، لتقترب من التحليل اللساني، والفيلولوجي أو ما شاكلهما ".

ميخائيل باختين

1- الإشكال اللساني وموقع تحليل الخطاب:

إن عملية استقراء المسار التعاقبي لتطور الأبحاث في مجال علوم اللغة ابتداء من الستينيات، تكشف لنا عن بلورة حقل معرفي مستقل يكون موضوعه **"الخطاب"**. ويبدو أن هذا الحقل ما زال يؤسس مع اللسانيات علاقات معقدة تسعى باستمرار إلى إعادة التشييد الابستمولوجي للظاهرة اللغوية، لا لأنه حركة علمية تقع في نقطة تقاطع مجموعة من الحقول المعرفية فحسب، بل لأنه حقل معرفي يكون نسقا متجانسا من المفاهيم والنظريات التي تسعى إلى فهم إشكال الخطاب في كل المستويات والأطر.

على الرغم من اختلاف مقاربات تحليل الخطاب و نظرياته ومفاهيمه، فإنها تكاد تجمع على تعريف واحد لموضوع هذا الحقل، على نحو يؤكد فيه الباحث **Grawitz** (1990/ 345) من أن معظم الأبحاث في هذا المجال " (....) **تنطلق من مبدأ مؤداه أن كل الملفوظات لا تظهر بوصفها جملا أو متتاليات من الجمل، بل بوصفها نصوصا. وخارج كل نص نصادف صيغة تنظيم من نوع خاص، إذ يتعين علينا من خلالها معالجة هذا النص بربطه مع جملة الشروط التي تم فيها إنتاجه. وعليه فأي تصور يأخذ في الحسبان بنية النص في رحاب شروط إنتاجه، هو معاينة للنص بوصفه خطابا**. "[1] ضمن هذ الإطار ارتبطت فرضية **نص/خطاب** باستراتيجية تحليل تتقصد تعريف آليات تحويل النظام اللساني وتحديدها إلى ممارسات لغوية عينتها الأساس هي الخطاب؛ كما أن التمييز القائم بين النص والخطاب يفضي إلى إلقاء الضوء على عملية خروج النص من كونه تتابعا لأدلة لا علاقة لها بفعل إنتاجها إلى غاية تحصيل هذه الأدلة بالاستعمال فهما وتأويلا في حال الخطاب الذي يصادف الحديث في ظروف زمكانية معينة.

---

[1]- (*….partant néanmoins du principe que les énoncés ne se présentent pas comme des phrases ou suites de phrases mais comme des textes. Or un texte est un mode d'organisation spécifique qu'il faut étudier comme tel en le rapportant aux conditions dans lesquelles il est produis. Considérer la structure d'un texte en le rapportant à ses conditions de production, c'est l'envisager comme discours*). ***Grawitz in Alpha Ousmane Barry http//www.chaire-med.ca***

إن مصطلح **"خطاب"** لم يحظ بالاستعمال ضمن المعجم السوسوري الموظف في المحاضرات*. ونحسب أن ما يبرر ذلك منهجيا هو رؤية سوسير التي ما برحت تحصر مجال اللسانيات في دراسة اللسان بوصفه نظاما من الدلائل*. إن نظرية سوسير ترتكز على ثنائية **لسان/كلام** التي تختزل ثنائية **مجتمع/فرد**، على أن يتجه البحث اللساني صوب دراسة النظام اللساني في مقابل النشاط الفردي للكلام. وعندئذ يفترض الفصل بين اللسان والكلام فصلا بين ما هو اجتماعي وما هو فردي. وفي رحاب هذه الثنائية السوسورية يكون الخطاب معطى غائبا، من حيث إنه يشاكل الكلام مفهوما، ويباينه مصطلحا.

وعندئذ بإمكاننا استنتاج خصائص الخطاب بالمفهوم السوسيري في دراسة الكلام، من حيث إنها دراسة تتوافر على العنصر الفيزيائي (فحص الموجات والذبذبات الصوتية) والعنصر الفيزيولوجي (فحص جهازي التصويت والسماع) والعنصر النفسي (معاينة الصور اللفظية والمفاهيم)[1] . وبما أن الوقائع الكلامية لم تحظ بالاهتمام العلمي الكبير في محاضرات سوسير بوصفها أفعالا تعبر عن إنجازات لغوية واجتماعية، فإننا في واقع الأمر لا نكاد نحصل على تصورات منهجية وأسس ابستيمولوجية واضحة المعالم لموضوع الخطاب في المحاضرات، مما أثر سلبا في الدرس اللساني المعاصر، حيث مال إلى التضييق والحصر والجمود.

إن أول محاولة لإعادة تشييد هذه الثنائية، كانت تلك التي قادها **شارل بالي Ch.Bally** منذ 1909 في مؤلفه **"الأسلوبية"**، التي ما فتئت تستعرض معالم لسانيات الكلام في مقابل لسانيات اللسان عند سوسير، من خلال استقصاء خصائص المتلفظ والعملية التلفظية

---

* - إننا نستثني من ذلك ما ورد عن سوسير من إشارته إلى الخطاب واللغة الخطابية في **"مقالات في اللسانيات العامة المنشورة سنة 2002 بقاليمار "**، وقد تمت الإشارة إليها لأول مرة من قبل Starobinski 1971:14. ينظر في هذا المقام: Jean Michel Adam, Linguistique textuelle Des genres de discours aux textes, Ed Nathan Paris, 1999p 23.

* إننا نؤ ثر ههنا استعمال مصطلح دليل بدلا من علامة، لأن المصطلح الأجنبي يحافظ على جدره اللغوي في كل الاشتقاقات الدالة على استعمالات مختلفة نحو: دليل، دلالة، دال، مدلول، تدليل، بوصفها مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية المتعلقة بالجدر Signe. هذا علاوة على أن هذه الترجمة يقرها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، بوصفه أكبر هيأة لغوية في الوطن العربي.

[1] - ***Ferdinand de Saussure,*** *Cours de linguistique générale, Edition critiqué par Tullio de Mauro, Posteface de Louis-Jean Calvet, ed Payot, Paris**1972 pp 155/159.***

وعلاقتهما بالسياق. أما لدى **بول غيوم P.Guillaume** فإننا نظفر بمفهوم جديد، هو **"فعل الخطاب"** Acte de discours الذي يؤكد تأكيدا صريحا منزلة الذات المتكلمة في الخطاب، مثلما نصادفه عند **بنفينست Benveniste** بشيء من التفصيل في نظرية التلفظ. إلا أن هذا الطرح يظل وفيا لآراء سوسير بوجه من الوجوه، من حيث إنه انطلق من الثنائية السوسورية لسان/كلام، مع توظيفه لمصطلح Discours عوض كلام، ذلك للتأكيد على ما يكتسبه الإنجاز اللغوي من تمظهرات سياقية ربما لا يتسع لفظ **كلام** للإحاطة بها من مثل: الوجه الكتابي، والحركات الجسدية، والسياق بشكل عام. ضمن هذا المنظور، يرتكز في تصنيفه على نظرته إلى اللسان بوصفه النظام السابق على الخطاب والموجود بالقوة، في حين إن الخطاب يوجده بالفعل[1].

وفي رحاب هذا التصور يسعى لويس يلملسليف* إلى احتضان مفهوم اللغة Langage الذي طالما غيب في المحاضرات، مع اهتمامه المتزايد بمشكلات التعبير والمحتوى[2]. ذلك من أجل بلورة نظرية لغوية استبطانية تتوافر على مبدأ الكلية Totalité من حيث قابليتها للتطبيق على اللسان العالمي*. وفي سياق حديث يلملسليف عن مسألة البنية ومبدأ التحليل، نلفي إشارة متميزة إلى النص بوصفه نظاما مغلقا وتضمينيا، لأنه نظام ثان بالنسبة إلى نظام أساسي للدلالة وهو اللسان. وأنه يطلق على أي ملفوظ مكتوبا كان أو محكيا، طويلا أو قصيرا، كما أنه يتمتع بالمقومات نفسها التي تتمتع بها الجملة في التحليل اللساني (صوتية، تركيبية، دلالية)، دون أن تكون من المستوى نفسه.[3] ومع أننا لا نكاد نجد في كتاباته تصورا علميا واضح المعالم عن الخطاب، إلا أننا نحسب حديث يلملسليف عن نظرية اللغة تصورا مبكرا للدرس السيميائي المعاصر والسرديات، ذلك من خلال إشارته إلى البعد السيميائي للنص، وعن اللغة الإيحائية.

---

[1]- ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع الساق ص 37.

* - على الرغم من إخلاص **لويس يلملسليف L.Hjelmslev** للمشروع البنوي في لسانيات سوسير، إلا أن مرجعيته المعرفية في المنطق والرياضيات واللغات السلافية، مكنته من صياغة مشروع رياضياتي في اللسانيات، أضحت بموجبه **المنظومية** Glossématique إضافة نوعية للدرس اللساني المعاصر.

[2]- *Cf. Hjlmeslef Louis, Prolegoménes a une théorie du langage, Ed de Minuit, Paris, 1968, pp 72/73.*

* - في واقع الأمر إن محاولة يلملسليف في مشروعه الموسوم بنظرية اللغة تعد سابقة أولى في التجريد اللغوي وعولمة النظرية اللسانية، تأتي بعدها محاولة تشومسكي في النظرية التوليدية التحويلية. إلا أن المفارقة بين هذين المشروعين تتأتى من الاختلاف الحاصل بين تصور كل منهما. فإذا كان الأول يراهن على التصور السيميائي فإن التصور اللساني يظل إطار النظرية الذهنية عند تشومسكي.

[3]- *Cf. Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, T.Todorov, O.Ducrot, Ed seuil Paris 1982 p375.*

ومع تطور الأبحاث الشكلانية منذ 1915 حول البنى السردية للأدب المكتوب والشفوي، وبخاصة مورفولوجيا الحكاية **لفلادمير بروب**، تم تجاوز مبدأ المحايثة إلى الاهتمام بالتشكيلات الخطابية من حيث هي نصوص، وذلك عقب معاينة البنى التركيبية والدلالية لهذه النصوص. تأتي بعد ذلك محاولة بنفينيست E.Benveniste في أبحاثه الرائدة حول التلفظ وسيميولوجيا اللسان* ، والتي ما فتئت تشكل القطيعة الرسمية مع المشروع السوسوري، وذلك من خلال تمركزها حول مفهوم الاستعمال في مقابل النظام اللساني. إن بنفينيست يراهن على مركزية الفاعل اللافظ Enoncéateur في الخطاب، بعيدا عن مطابقة الذاتية المغلقة مع الجهاز الشكلاني للغة، بوصفها عنصرا من عناصر هذه اللغة التي تشكل ماهية الخطاب. وهو بذلك يكون قد أسهم في إدراج مفهوم الخطاب ضمن اللسانيات، بوصفه منعطفا جديدا من منعطفات الدرس اللساني المعاصر. ويبدو أن هذه المحاولة قد اعتمدت على الإرث الفلسفي للفلسفة التحليلية، وبخاصة جهود مدرسة أوكسفورد، وجهود الباحث اللساني الروسي م.باختين.

لا مندوحة، أن تكون اللسانيات المعاصرة قد حققت استكشافا جديدا، حيث استطاعت بموجبه أن تفك عزلتها بالتفاعل مع مجموعة من الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية، مشكلة ضمن أبحاث اللسانيات الفرنسية ما أضحى يعرف بتحليل الخطاب. ولا شك أن الجوس في مسارب هذا الحقل المعرفي يحملنا على إثارة أسئلة جوهرية ذات صلة بالنص والخطاب على النحو التالي: ما الخطاب؟ ما هي أبرز المقاربات المنهجية في تحليل الخطاب؟ .

* - إننا ههنا ننصف جهود وإسهامات إميل بنفينيست التي عدت من أبرز منعطفات الدرس اللساني المعاصر. ففي رحاب رؤيته استطاعت اللغة أن تتخلص من معيارية النظام، وتنتعش في حيوية الاستعمال. وإن كان لا بد من الإشارة إلى أن انتقاد بنفينيست لمشروع سوسير، يعد في الحقيقة امتدادا لموقف باختين الصارخ والرافض للسانيات البنوية عامة ومشروع سوسير على وجه الخصوص. فالأجدر لنا إذن أن ننصف باختين في المقام الأول بحكم الأستاذية لتلميذه بنفينيست.

2- الخطاب/النص، الإطار المفاهيمي:

إننا لا نكاد نعثر- ونحن نروم البحث عن حد لمفهوم الخطاب- على تصورات نظرية دقيقة تفضي إلى تعريف واحد أوحد، والسبب في ذلك يعود إلى عدم استقرار هذه المقولة في الممارسة والإجراء، فضلا عن كونها تغطي مساحة شاسعة من التصورات المختلفة لدى الباحثين. ويبدو أن هذه المقولة كانت متداولة في الاستعمال الفلسفي الكلاسيكي، حيث يتعين علينا بموجبها التمييز بين المعرفة الخطابية والمعرفة الحدسية. ومن ثمة كانت قيمتها المعرفية لا تقل أهمية عن قيمة اللوغوس في الثقافة اليونانية[1]. أما في اللسانيات، يبدو أنها شهدت أول استعمال مع **بول.غيوم**، وهي الفترة التي تميزت بأفول اللسانيات البنوية وتصعيد الاهتمام بالتيارات التداولية؛ إلا أنها لم تعرف تحديدا نظريا دقيقا في هذه المرحلة، اللهم إلا بعض الإشارات التنبيهية بالوضعية الابستيمولوجية للدرس اللساني، ولا سيما الإشكال المتعلق بعلاقة الاستعمال اللغوي بالنظام اللساني.

لقد اكتسبت هذه المقولة لدى **ز.هاريس**(1952) صفة إجرائية وعملية متميزة، كان ذلك ضمن منهجيته المبتدعة في تحليل الخطاب الإشهاري، المطبوعة بملامح النزعة السلوكية. ذلك ضمن دراسة قواعد الجمل وتحليلها بوصفه وحدات ممكنة في لغة معينة، من حيث توافر القابلية فيها للتحقيق. وحسب تصور هذا الباحث يتعين على تحليل الخطاب أن يبحث في معرفة المقاييس وبنائها، وكذا اعتبار مجموعة من الحلقات الوصفية على أنها متتاليات لجمل ملفوظة. فهي تشكل في نظره مؤسسة لشبكات من التكافؤ بين جمل وحلقات من الجمل. وعندئذ أضحى الخطاب مع هاريس وحدة لسانية فوق الجملة Transphrastique ، أو متتالية من الجمل.

لقد ظل مفهوم الخطاب يتمتع بهذا التصور مع "غراماطيقا" الجمل في رحاب النزعة التوزيعية السلوكية، بوصفه اللبنة الأولى من لبنات علم الخطاب. وامتد هذا التصور في أدبيات النحو الوظيفي مع **سيمون.ديك S.Dijk**. وفي هذا السياق يشير أحمد المتوكل من أن مفهوم الخطاب يمكن أن ينسحب على **" أي إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته**

---

[1]- *Cf. P.Charaudeau, D.Mangueneau Dictionnaire D'analyse de discours,Paris, Ed seuil, 2002, p185.*

بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤدها في هذه الظروف. (....)، يتبين من هذا التعريف العام أن الخطاب في النحو الوظيفي هو كل مجموعة من الجمل يتم بها التواصل بين مستعملي اللغة "[1]. وقد لا نجد حرجا في اعتماد هذا التعريف بوصفه عتبة مفهومية لمصطلح خطاب في الدراسات اللغوية المعاصرة.

وانطلاقا من خاصية التلفظ، يذهب **بنفينيست** 1966 في تحديده للخطاب على أنه ذلك القسم الذي يعارض اللسان، من حيث إنه يمثل المجال الذي تتحقق فيه الإبداعية والتناصية بوصفهما قيمتين جديدتين لوحدات اللسان. وفي هذا السياق يعرف التلفظ على أنه الفعل الفردي الذي يسمح للمتلفظ بتفعيل النظام اللساني، أو بالأحرى تحويل اللسان إلى خطاب. وحسب هذا التصور، يغدو الخطاب تظاهرة تلفظية في كل حدث لساني تواصلي[2]، وبمعنى أدق، يرى بنفينيست أن المفهوم الأوسع للخطاب يتحدد في نطاق **" كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما "**[3]. وإذ ذاك تتوقف الجملة عن كونها موضوعا للدراسة اللسانية، وتحل محلها وحدة ما بعد الجملة هي وحدة الخطاب. ومع هذا الاستكشاف الجديد، والتعميق المنهجي، تم توسيع نطاق موضوع البحث في اللسانيات، أو بالأحرى فك عزلتها من مضايقات النزعة المعيارية المجردة إلى دينامية الاستعمال الخلاق للغة.

إن الذي لا يستطيع أن يماري فيه، ذلك التشكل المناور لمفهوم الخطاب ضمن الممارسات المتوخية سبل التحليل انطلاقا من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص فالسيميائيات، مما اعتاص على الباحثين على اختلاف مشاربهم اعتياصا صعبا في حصر إشكال مفهوم الخطاب ضمن حقل معرفي واحد يتم بموجبه فحص تمظهرات الخطاب وأشكاله وأنواعه. ضمن هذا الإطار يحيلنا دومينيك مانقونو D.Mengueneau على جملة

---

[1]- أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط/المغرب 2001 ص ص 18/17.

[2]- *Cf. Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale 2 ed gallimard, 1974 pp 80/81.*

[3] - *Il faut entendre discours dans sa plus large extension ; toute énonciation supposant un locuteur et un auditeur, et chez le premier l'intention d'influencer l'autre en quelque manière. Emile Benveniste Problèmes de linguistique générales Op cit p 242.*

من التمفصلات المنهجية التي شكلت مفهوم الخطاب ضمن الفضاء العام لنظرية تحليل الخطاب، نذكر أبرزها:

- الخطاب بوصفه مرادفا للكلام من منظور لسانيات الجملة.
- الخطاب بوصفه وحدة فوق الجملة مرادفة للنص، من منظور لسانيات النص.
- الخطاب بوصفه فعالية تلفظية ذات تمظهرات سياقية من منظور تداولي.
- الخطاب بوصفه النموذج الأرقى للمشافه والمحادثة[1].

ومن ههنا يصبح الخطاب ضمن الممارسة اللغوية في المحطتين الثانية والثالثة من هذا التصور، وسيلة للمعرفة، ومن ثم يتحول إلى نص Texte، من حيث إنه يشكل مع مفهوم النص فرضية قابلة للتحليل والدراسة ضمن حقل لسانيات النص وتحليل الخطاب. وظل هذان المصطلحان (النص والخطاب) يتنازعان الاستعمال الواعي والمجاني على السواء في تحليل الممارسات عبر اللسانية Translinguistique، حيث ازدادا اتساعا بتعدد الاتجاهات واختلاف المقاربات. وفي هذا السياق يؤكد أحمد المتوكل من أن الاتجاه الغالب في أدبيات النحو الوظيفي: " **هو اختيار مصطلح (الخطاب) وتفضيله على منافسه. ولعل السبب في هذا التفضيل هو أن مصطلح الخطاب يوحي أكثر من مصطلح النص بأن المقصود ليس مجرد سلسلة لفظية(عبارة أو مجموعة من العبارات) تحكمها قوانين الاتساق الداخلي (الصوتية والتركيبية والدلالية الصرف) بل كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع** "[2].في هذا النص تمييز صريح بين النص والخطاب من جهة العموم والخصوص.

ومن هنا أضحت مسألة تحديد الفواصل الدقيقة بين الخطاب والنص تناط إلى مرجعية الباحث وتصوراته لموضوع البحث في هذا المجال. وفي هذا الصدد نلفي أحد الباحثين الغربيين يميز بين الخطاب والنص، على أن النص موضوع شكلي مجرد يرتبط

[1] *D.Mengueneau, Analyse de discours, Ed Hachette 1997; P10.*
[2] - أحمد المتوكل المرجع السابق ص 16.

بمخطط التدليل لقواعد اللسان الشكلية، في مقابل الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية محسوسة صادرة عن مخطط الدلالة الذي يشمل مجموع الأعراف الاجتماعية. وعندئذ يغدو موضوع النص مادة لسانية محضة، بينما يرتد موضوع الخطاب إلى الممارسات الاجتماعية وشروط إنتاج التلفظ[1]. وتبعا لذلك تباينت استعمالات هتين المقولتين في أبحاث المدرستين الأنجلوساكسونية والفرونكوفونية، وظلت كل شيعة تذود عن حياضها، وتتحزب لرؤيتها شرعة ومنهاجا.

ولا غرو في أن تنتصر معظم الأبحاث المنتمية إلى المدرسة الأنجلوساكسونية منذ سنة 1970 إلى مقولة الخطاب بدافع تأثيرات النزعة السلوكية، والفلسفة البراغماتية، والدراسات الأنثروبولوجية في محيطها الثقافي والفكري، وإن آثرت بعض هذه الأبحاث تداول مصطلح النص فللدلالة على مفهوم الخطاب، نحو إسهامات أنصار اتجاه اللسانيات الوظيفية، والنحو الوظيفي ممثلة في: هاليداي وحسن رقية، ور.دوبوغراند ودريسلر، وفون ديك، ويول وبراون ومن حذا حذوهم.

يبدو أن تصور هؤلاء البحثة لمقولة **النص** لا يكاد يختلف عن بعض تصورات المدرسة الفرنسية، بحكم أنه ظل يراهن على معالجة النص في السياق، أو ما ينعت بتسيق النص*، مع إمكانية مراعاة جدول التعقيد Paradigme de la complexité في تشكيل تصور عبر معرفي Transdisciplinaire للنص في علاقته مع الواقع، في مقابل محور التبسيط الذي يقوم بتعبير **مورين Morin** على اختزال العناصر التفاعلية للنص وفق رؤية لسانية عقلانية وتجريدية[2]. ونحسب أن هذا التصور يعد معادلا مفهوميا لمقولة الخطاب. وفي هذا الصدد نلفي تقاطع كل تعريفات هؤلاء ضمن تصور واحد. فالنص في نظر **يول وبراون**

[1] - *Cf J.M.Adam, J.B.Grize, M.A.Bouacha Texte et discours catégories pour l'analyse ed universitaires de Dijon collection Langages Dijon 2004 p30.*

*- إلا أننا نلفي تصورا آخر لكلاوس برينكر يميز فيه بين اتجاهين مختلفين في تصور مقولة النص تنظرا وإجراء هما: المنظور النسقي القائم على تصور النص على أساس النظام اللساني، ويستلهم هذا الاتجاه اللسانيات البنوية والنحو التوليدي، وهو الذي ينعت في تصورنا بنحو النص. والمنظور الوظيفي التواصلي القائم على تصور النص في السياق، ويستلهم هذا الاتجاه النظريات التداولية وفلسفة اللغة. إلا أننا نؤمن بمرحلية تصور مقولة النص ضمن الإتجاهين معا، بوصفهما منظورين متكاملين، تكامل البنية والوظيفة. ينظر في هذا المقام : **كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة 2005 ص ص 22-24.**

[2] - *Cf J.M.Adam, J.B.Grize, M.A.Bouacha Op cit p30.*

تسجيل لفظي لفعل تواصلي [1]، ويعد في نظر **دوبوغراند ودريسلر** حدث تواصلي ينماز بخصائص متلازمة [2]، وفي نظر **هاليداي** وحدة لغوية قيد الاستعمال[3].

وفي كل الأحوال تظل المقاربة الأنجلوساكسونية تنشد ذلك التصور المركوز على مدارسة الخصوصيات الداخلية للخطاب بما فيها الانسجام والاتساق، و ذلك وفق رؤية وظيفية لا تضع نصب اهتمامها كل ما هو خارج عن الخطاب بما في ذلك السياق الاجتماعي والإطار الذي يوظف ضمنه الخطاب. أما المقاربة الفرونكوفونية فإنها تبدو أكثر تشعبا من الأولى، من حيث عمق مرجعيتها الضاربة في تاريخ الأفكار والفلسفة الماركسية والسوسيولسانيات. ولا مناص من أن تكون هذه المقاربة قد سارت على هدي أفكار **باختين M.Bakhtine** المبكرة في التداوليات الاجتماعية ضمن مشروعه النقدي الذي استهدف اللسانيات البنوية، نحو تحليل عبر لساني Translinguistique للممارسات اللغوية.

وفي رحاب هذه الرؤية نلفي في إحدى مقالات باختين، المعنونة (إشكال **النص**) تعريفا متميزا للنص بوصفه: " **المعطى الأولي لكل الحقول المعرفية، وعموما لكل الفكر الفلسفي الإنساني(...)، فالنص يمثل حقيقة معطاة للفكر والوجدان(...)، وعندئذ فكل نص شفهيا كان أو مكتوبا، يتضمن تماما، كما كبيرا من العناصر غير المتجانسة، الطبيعية منها والبدائية، بحيث تبدو غريبة في التدليل من حيث إنها تفلت من مجال العلوم الإنسانية، لتقترب من التحليل اللساني، والفيلولوجي أو ما شاكلهما** "[4]. إن هذا التصور "الكرنفالي" يضع الوجود الحقيقي للغة في صميم التفاعل اللغوي بوصفه ظاهرة اجتماعية وإيديولوجية، وهذا التفاعل يشتغل اشتغالا خاصا بحسب أنماط الخطاب. وكل نمط من هذه الأنماط يتحقق في شكل تنويعة خاصة، وفي تلك التنويعات تتراكم التغيرات مع مرور الزمن، حيث تترسب العادات الجديدة في استقبال خطاب الآخر، ولكنها سرعان ما تستقر في تصورات

---

[1] - *Cf Brown, G. Yule, G. Discourse Analysis, Cambridge, Cambridge University press 1983, p6*

[2] - *Cf De Beaugrande Dressler 1981, in Manguenau, D. Analyser les textes de communication, Paris, Nathan, 2000, pp 81-82.*

[3] - *Cf Halliday, M.A.K . Hasan, R. Cohesion in English, London , Longman, 1976 p 1.*

[4] - *« Le texte (oral ou écrit) en tant que donné premier de toutes ces dicsiplines, et,, plus généralement, de toute la pensée philosophique-humaniste(…), le texte représente une réalité immédiate de la pensée et de l'émotion (….),,tout texte tant oral qu'écrit comporte, bien entendu, une grande quantité d'éléments hétérogènes, naturels,primaires, étrangers au signes qui échappent au domaine des sciences humaines à l'analyse linguistique philologique ou autre). **Mikhail Bakhtine, Esthétique de la création verbale**, Trd Alfreda Aucouturler, Ed Gallimard, 1984 p-p 311-313.*

لغوية مستديمة في البنى النحوية. وإذ ذاك، فلا مناص من أن يتحدد، على غرار مرجعيته، و من خلال وضعية المرسل ضمن تنازع القوى الاجتماعية، في علاقته مع المتلقي، من حيث إن هذه العلاقة تعكس بشكل من الأشكال تشكيلة اجتماعية معينة.[1]

وقد أسهمت الرهانات السوسيوأسلوبية للنظرية الحوارية الباختينية **Dialogisme** في رسم المسار الإجرائي للسوسيولسانيات، وفق رؤية قوامها التأمل المحايث للخطاب، ذلك من خلال التأكيد على أن المركز العصبي لكل تلفظ، إنما هو خارجي يتموقع في المحيط الاجتماعي للفرد، على نحو أضحت بموجبه الكلمة طرفا مسؤولا في تنظيم وتوجيه النشاط الذهني للفرد. ومن ثمة، فقد سعى هذا التصور إلى تعزيز موقع النص بوصفه قيمة سيميائية للتفاعل الإيديولوجي بين وعي الأنا ووعي الآخر، أو بالأحرى ذلك الأثر اللساني والرمزي للتفاعلات الخطابية.

على هذا النحو يقترب هذا التصور من منظور **بول ريكور P.Ricoeur**في تعريفه للنص بوصفه خطابا مثبتا بالكتابة، حيث يكون هذا الخطاب فعلا منطوقا فيزيائيا أو ذهنيا. وعندئذ يسعى المكتوب إلى توثيق الخطاب بوصفه أرشيفا في متناول الذاكرة الفردية والجماعية[2]. ولا ضير أن تحظى هذه الرؤية حاليا بالمتابعة تنظيرا ومراسا في أبحاث كل من **ديكرو**، و**شارودو**، و**ج.ميشال آدام**، و**مانقونو**، وغيرهم من أقطاب المدرسة الفرنسية، ولا سيما في أبعادها التخاطبية Conversationnelle .

وعلى غرار ذلك، لا يمكننا تجاهل المفهوم الإجرائي للخطاب عند **م.فوكو**، الذي كان له قصبات السبق في تأسيس في رسم المسار الإجرائي لهذه المقولة في الثقافة الفرنسية، انطلاقا من مفهوم التشكيلة الخطابية، بوصفها " **المنظومة العبارية العامة التي تحكم مجموع الإنجازات اللفظية** "[3]. ويترتب على هذا التصور أن المنطوق أو العبارة والتشكيلة الخطابية كلاهما يخضع للمنهج الأركيولوجي (الحفري)؛ وفضلا عن ذلك، مادامت العبارة تنتمي إلى التشكيلة الخطابية، فإنها تخضع لنفس القواعد والقوانين الناظمة

[1] - *Cf. Laurence Bardin, L'analyse de contenu, Presses universitaires de France, ed Puf 1977 p220.*
[2]- *Cf Paul Ricoeur, Du texte a l'action, Essais d'herméneutique ll, Ed du Seuil , Paris 1986 pp 154.*156
[3]- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء/المغرب، بيروت ط3 2005 ص 107.

التـي تحكـم هـذه التـشكيلة؛ ومـن ثـم يكـون الخطـاب عبـارة عـن وحـدة أكبـر مـن العبـارة (المنطوق)، وجزء من التشكيلة الخطابية.

لعل من أبـرز التعميقـات المنهجيـة وأهمهـا للنظريـة الحواريـة الباختينيـة، مـا أثارتـه الأبحاث التـي قدمها **J .M.Adam** (1987: 56) حـول المخطـط النـصي الـذي يسمح بتحديد المنتجات التلفظية بوصفها أنواع النصوص. ويعد هذا الباحث من بين الذين يدعون إلى نهج المرونة في الاقتراب من فضاءات الخطاب وتوسيع مجال اللسانيات لتشمل رحابة المعرفة بمختلف تشعباتها، من خلال الاستعانة بالأنثروبولوجيا، والتاريخ، وعلم النفس المعرفي، وإثنوغرافيا التواصل، والفلسفة، ذلك من أجل دراسة السلوك الألسني في أنموذج الرمز اللغوي المتميز بطابع النصية Texticité.

لقد بدأ الباحث بمحاولة تحديد مفهوم للنص مؤكدا على حتمية تجاوز المنطق الصارم للسانيات التي مافتئت تحدد موضوعها في نطاق الجملة، هذه الأخيرة التي لا ترقى -في رأيه- لتمثيل الوحدة الأساسية للتبادلات الكلامية والخطابية*. ومن هذا المنطلق كان النص هو البديل الشرعي لتمثيل هذا المستوى من التحليل، وفق رؤية وظيفية قوامها الجمع بين مستوى اللغة المنطوقة، التي تتجلى في التواصل والممارسة الكلامية بين أفراد الجماعة اللسانية بفعل القدرات التبليغية للمتخاطبين، ومستوى اللغة المكتوبة التي تبرز من خلال الأنموذج الكتابي للنصوص. وبين هته وتلك يتحدد النص في نسيج متسق من الكلمات يفرض شكلا ثابتا مرتبطا بالكتابة، بوصفه رسما بالحروف، وإيحاء بالكلام وبتشابك ذلك النسيج. وحتى يتسنى فهم هذه النصوص المتداولة بالاستعمال وإدراكها ، يشترط لدى المتداولين بها امتلاكهم لكفاية نصيية Compétence textuelle ، يقسمها آدام إلى: كفاية عامة، تمكن الفرد من إدراك نصوص متسقة ومنسجمة وإنتاجها في آن؛ وكفاية خاصة، تمكن الفرد من إدراك مقاطع نصية معينة في البنية المقطعية العامة للنص: سردية، وصفية، شارحة، حجاجية، أو إنتاج مقاطع نصية أخرى على منوالها.

* - يبدو أننا منذ هذه الوهلة سنتخلى عن توظيف مصطلح جملة الذي لا يكاد يجد ما يبرره منهجيا ضمن مستويات التحليل النصي على الرغم من حضور هذا المصطلح في أبحاث علماء لسانيات النص ونحو النص بالخصوص حضورا مرجعيا بالأساس؛ سنضطر إذن –على امتداد مساحة واسعة من هذا البحث-إلى استبداله بمصطلح قضية التي تعني الوحدة الدلالية في النص.

وانطلاقا من هذه الفرضية التداولية في التحليل، خلص **ج.م.آدام** إلى أن " **النص منتوج مترابط متسق ومنسجم، وليس تتابعا عشوائيا لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية** "[1]. ونحسب أن هذا التعريف يقترب كثيرا من تصور **هاليداي وحسن رقية** للنص؛ ذلك الكيان المتميز عن نظام الجملة بتلك العلاقات العضوية التي تشكل نظامه الدلالي، أو ما اصطلح عليها هاليداي بالنصية. ومن ثمة أمكن التسليم بأن النص " **ليس سلسلة من الجمل، أو وحدة نحوية كبرى، ولا نوعا من الجملة، لكن يختلف عنها في الحجم، أو ضربا مما فوق الجملة. النص (...) وحدة دلالية، لها وحدة المعنى في السياق** "[2]. نفهم من هذا التعريف أن النص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص؛ ينضاف إلى هذا أن كل سلوك ألسني يتوافر على خاصية النصية هو نص؛ وليست النصية إلا مجموعة من الوسائل اللغوية التي تسهم في بناء وحدته الشاملة. وإذا كان هاليداي قد رأى بأن النص هو عينة السلوك الألسني الذي يخدم غرضا وظيفيا، فإن **دوبوغراند** قد رأى بأن المعيار الفاصل بين ما يمكن أن يكون نصا وما لا يمكن أن يكون كذلك يتحدد أساسا في البعد الاتصالي، ومن ثمة فإن كل ممارسة لغوية استوفت شروط النصية تعد حتما وبالضرورة استراتيجية تواصلية شاملة تمتد خارج المجال اللساني، وتعتمد على نحو التراكيب الكبرى.

وهكذا يرتد النص في المعرفة اللسانية المعاصرة إلى مجموعة الأحداث الكلامية ذات معنى وغرض تواصلي، يبدأ وجودها من مرسل للحدث اللغوي وينتهي بمتلقيه. وهي إذ ذاك تبدو مؤهلة لأن تكون خطابا، من جهة رسم الإطار الملائم لكي تكون الملفوظات مقبولة لدى المتلقي بعينه. ويشترط في تحقيق هذه العملية التواصلية، وحدة موضوع النص ووحدة مقصده. وعلى الرغم من أن النص يتشكل من مقولات اللسان تشكلا تضمينيا بتعبير يلمسليف، أو تشكل إعادة توزيع لقواعد اللسان بتعبير كريستيفا، فإنه يسعى إلى تجاوز

---

[1]- *Le texte est un produit connexe, cohésif, cohérent et non pas une jutaposition aléatoire de mots, phrases, propositions ou actes d'énonciation.* ***J.M.Adam, Element de lingiustique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle****, ed Mardaga, liège 1990 p28.*

[2]- *Halliday M.A.K and Hasan R., Op. cit p 292 ;*

A text, we have suggested, is not just astring of sentences, In other words it is not simply a large grammatical unit, something of the same kind as a sentences but differing from it in size-a sort of super sentences; A text is …a semantic unit. The unity that it has is a unity of meaning in context.

الكينونة اللغوية المحدودة ولا يكاد ينحصر في مقولات اللسان التجريدية. بل يراعي الواقع الخارجي، الثقافي والاجتماعي، ومن ثَمَّ فإن النص هو المعادل اللغوي للواقع الإنساني والكوني.

لا مندوحة أن يكون المعطى التصوري للنص بهذه المعالم، فرضية قابلة للتحليل ضمن حقل تحليل الخطاب و لسانيات النص ، بوصفه استراتيجية تواصلية شاملة ومتكاملة، تختص بمدارسة الإنجاز اللغوي عن طريق تسييق Contextualisation الحامل اللساني بعيدا عن التداخل المسجل بين المتصورلت النظرية نحو الملفوظ والنص من وجهة، والتلفظ والخطاب من وجهة ثانية. ومن ثمة أضحت الأبحاث اللسانية في هذا المجال تراهن على فحص ومدارسة النص في السياق الذي يشكل الحوالية اللسانية والثقافية والاجتماعية للنص المقصود، من حيث وجوده الفيزيائي وما يتحقق به من مكونات من حيث هو حدث منجز في الزمان والمكان، ومن حيث هو بنية تحكمها علاقات تركيبية، ثم من حيث هو مؤسسة اجتماعية وثقافية تؤدي دور التدليل بما تحمله من سمات النشاط اللغوي الفردي والجماعي[1]. وإلى قريب من هذا التصور يشير ابن جني في منجزه (الخصائص) إلى ماهية اللغة بأنها:" **أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم** "[2]، منوها بضرورة اعتبار الكيان الفيزيائي في علاقته التدليلية على الحاجات التلفظية الملموسة ضمن إطار الجماعة اللسانية Communauté linguistique.

ولما كان **السياق** Contexte ذا صلة وثيقة بالنص، بوصفه المجال الذي ينجز فيه، وأحد الإشكالات الفاعلة في تأسيس الوعي المنهجي لثقافة النص وترقية تحليله، وتمثل مضامينه فهما وتأويلا، بات من الضروري أن نعرج على مفهوم السياق وأنواعه وعناصره، ودوره في فهم وتأويل النص والخطاب. ولا مندوحة أن يعد **هاليداي** رائد الفيرثية* الجديدة النص والسياق وجهين لعملة واحدة، من حيث إن النص هو المعطى

[1]- ينظر الأزهر الزناد نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء/المغرب ط1 1993 ص 11.
[2]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ 1/ 33.
* - نسبة إلى الباحث اللساني الإنجليزي فيرث Firth رائد مدرسة لندن السياقية. ويبدو أن القاسم المشترك بين هاليداي وفيرث هو التركيز على مقولة السياق في تفسير الظواهر اللسانية.

اللساني الظاهر في تجليه الفيزيائي المكتوب أو المنطوق، والسياق هو النص الخفي المصاحب للنص الظاهر والمتمثل أساسا في الأحوال والظروف المحيطة بإنتاج هذا النص الظاهر. وينقسم السياق عند **فيرث** إلى: "السياق اللغوي "، و " سياق الموقف "، وقد أضاف إليهما أحد أتباعه وهو **جون ليونز**" السياق الثقافي".

انصب اهتمام البلاغيين في دراستهم للسياق على فكرة **(مقتضى الحال)** والعلاقة بين المقال (السياق اللغوي) والمقام (سياق الموقف). فأما مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء (علم المعاني). و (الحال) في اصطلاحهم يعادل (مقتضى الحال). يقول **التهانوي**: " **والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص – أي الداعي إلى أن يعد مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال - أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معلَّلَةً بالأحوال** "[1]. فمن الواضح أن دارسي علم المعاني اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع، والتعريف يقتضى أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم؛ حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع. لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم، لأن هذه الفكرة بوصفها قاعدة من قواعد تحليل المعنى تعد الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة[2]. وحين قال البلاغيون: " **لكل مقام مقال** " و" **لكل كلمة مع صاحبتها مقام** " وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في معظم اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار معظم الثقافات على حد سواء.

ومن اللافت للنظر أن السياق يضطلع بدور قار في التفاعل الخطابي، من مثل تحديد قصد المتكلم والمتلقي، ومرجع التشفير اللساني Codage linguistique ، والوضعية

[1] التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن ثبج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان ط1، 1991، ص 125.

[2] - ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء/المغرب 2001 ص 337.

الخطابية على السواء. وعلى غرار التصور في تقسيم أنواع السياق إلى ضربين: السياق اللساني، وسياق التلفظ أو السياق الموقفي، فإننا نؤثر ههنا تبئير نظرتنا على الضرب الثاني من السياق بوصفه المنوال الإجرائي الأنسب في ربط البنية اللسانية بالخارج من أجل إنتاج المعنى في المستوى التداولي. ولا شك أن هذا النوع من السياق هو الذي انبنت عليه معظم استراتيجيات التحليل التداولي للنصوص، في حين يبدو النوع الأول (السياق اللساني أو سياق القرائن) المنوال الإجرائي الأنسب للتحليل في نحو النص الوظيفي.

وعلاوة على ذلك، فإن الضرب الأول لا يعدو أن يكون سياقا غير فاعل في هذا الإجراء من جهة اقتصاره على تتابع الوحدات اللغوية التي تشتغل دلاليا ضمن النسق نفسه، وقوفا عند حد المستوى التركيبي للمعنى. وعقب حديث **مالينوفسكي** عن الوظيفة المقامية للغة، أضحى السياق عقيدة يهتدي أشياعه إلى لطائف الحكمة في ضراوة المعترك التداولي مع أنصار اتجاه اللغة العادية. وعندئذ كان السياق مفهوما قاعديا في الدرس التداولي إلى جانب مقولتي الفعل والإنجاز. وفي هذا الصدد يعرف أحدهم السياق بقوله: **" هو حقيقة ذهنية محددة بنشاط شخص يوجد في وضعية استقبال رسالة أو إنتاجها "**[1]. إلا أننا نلفي في الغالب الأعم التباسا بين مصطلح السياق Contexte ومصطلح المقام أو مقتضى الحال Situation، ومن شأن هذا الالتباس أن يرسم حدود التصور واختلاف المرجعية الثقافية بين الدراسات البلاغية العربية القديمة، والدراسات التداولية في البحث اللغوي المعاصر. وفي هذا الإطار يأتي اعتراض تمام حسان على المطابقة بين مفهوم السياق ومفهوم المقام في نص صريح بقوله: **" لقد فهم البلاغيون المقام أم مقتضى الحال فهما سكونيا قالبيا نمطيا مجردا ثم قالوا لكل مقام مقال (...) فهذه المقامات نماذج مجردة، وأطر عامة، وأحوال ساكنة (...) وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني (Static)،(...) فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعد المتكلم جزءا منه، كما يعد السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (Speech event). وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل عملية الاتصال (...)، وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ**

[1]- *C. Vandendorpe, Contextes, comprehension et littérarité, Paris, 1991, p 10.*

المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (Context of situation) الذي يستعمله اللسانيون المحدثون "[1]. يبدو أن تمام حسان باقتراحه المصطلحي هذا لم يفرق بين **المقام** و **السياق المقامي**، وإن كان الفرق بينهما طفيفا.

على الرغم من وعي تمام حسان بهذه المفارقة في تصور المفهومين، إلا أننا لا نكاد نعثر في إشارته هذه تبريرا لتغييب تداول مصطلح **السياق** في وصف الموروث النظري العربي لدى القدامى*. مع أننا نظيف إلى اعتراض تمام حسان أن المقابلة بين المقام والسياق، من شأنها أن تناقش بشكل أدق ضمن المقابلة بين الثقافة الشفوية والثقافة المكتوبة. ومن ثمة فإن المقام يبدو أشد التصاقا بالخطاب الشفوي من حيث إنه يتحكم في السياق، أما السياق فيرتبط بالخطاب المكتوب من حيث إنه يوجه المقام ويتوخاه في الآن نفسه، ينضاف إلى ذلك أن بنية السياق تتشكل من مجرى الأحداث المحددة من الوجهة النظرية بالحالة الابتدائية والنهائية[2]، خلافا للمقام الذي لا يمكن أن يكون محددا تحديدا نهائيا.

وإذا كان لا بد للثقافة العربية في مرجعيتها أن تنماز بالأنموذج الشفوي، لزم أن يستحوذ مصطلح **المقام** على مساحة واسعة من التفكير العربي تنظيرا وإجراء بوصفه " **مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزن كل منهما أثناء عملية التخاطب. إلى هذا التعريف العام، يمكن أن نرجع مختلف المصطلحات الواردة في علوم اللغة العربية كمصطلحي مقتضى الحال وقرائن الأحوال** "[3]. ومع اتساع رقعة البحث اللغوي العربي المعاصر، اقتضت الضرورة المنهجية التعامل مع المنجز اللغوي التراثي بوصفه أثرا مكتوبا، مما يبرر الاحتكام إلى تداول مصطلح **السياق** في الغالب الأعم. وربما أضحى مصطلح السياق أشمل وأعم من مصطلح

---

[1]- تمام حسان الأصول دار الثقافة الدار البيضاء/المغرب1991 ص 332.

*- إننا في هذا الصدد نؤيد الاعتراض الذي قدمه عبد القادر الفاسي الفهري على طروحات الوصفيينمن العرب المحد ثين، وبخاصة ما تعلق منها بضرورة اعتماد المعطيات التر ثية في التراث النحوي واللغوي من أجل وصف اللغة العربية الحديثة. وفي هذا الاتجاه تنمو رؤية تمام حسان وأنيس فريحة وبعض آراء أحمد المتوكل. ينظر في هذا المقام **هواري بلقندوز ، اللغة العربية المعيارية وأزمة المنهج مجلة الآداب والعلو م الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة ع5 2005.**

[2]- ينظر فان دايك النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني دار إفريقيا الشرق المغرب 2000 ص 258.

[3]- أحمد المتوكل المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2006 ص172.

المقام ، ولا أدل على ذلك من نسبته إليه في اللغة الأجنبية Contexte situationnel. فهو يطلق عادة إما على المحيط التلفظي، وإما على مقام التواصل بين المتخاطبين[1].

ونحسب أن هذه، هي العلة في ترجيح تداول مصطلح السياق في أدبيات الخطاب اللغوي المعاصر بحكم شموليته وإطلاقه، على غرار التبرير الذي قدمه عبد الهادي بن ظافر الشهيري في تعقيبه على رؤية تمام حسان[2]. ومن ثمة فلا مناص من تداول مصطلح السياق للدلالة على الممارسة المستغرقة للفعل اللغوي في رحاب الشروط الاجتماعية والنفسية لمستعمل اللغة في ظروف زمكانية معينة، مع إمكانية تجاوز مجرد التلفظ بالخطاب، بدءا من النشاط الذهني في إنتاجه، بما يضمن تحقيق مناسبته التداولية.

وبالرغم من أنه ليس من السهل تحديد مجال السياق تحديدا دقيقا، إلا نلفي نخبة كبيرة من الباحثين يميزون بين خمسة أنواع من السياق، يقابلها التصنيف نفسه بالنسبة للتداوليات. وهي على النحو الآتي:[3]

السياق النصي Contexte co-textuel : يتحدد في ربط المتواليات النصية وأجزاء الخطاب بالإجراءات الاجتماعية والنفسية من أجل بناء انسجام النص.

السياق الوجودي Contexte Existential : ويتضمن عالم الموضوعات، حالات الأشياء والأحداث والعوالم الفعلية والممكنة.

السياق المقامي Contexte situationnel : يتمثل في مجموعة من المحددات المجتمعية والسوسيولوجية ذات الطابع المؤسساتي نحو (مدرسة، مستشفى، محكمة..)، أو في ظروف الحياة اليومية نحو (مأدبة طعام، تسوق...إلخ)؛ إذ تؤطر هذه المحددات عملية التخاطب في النصوص الكبرى.

سياق الفعل Contexte actionnel: ويتحدد في أنساق الاعتقادات والاقتناعات والافتراضات، وأنساق الإيديولوجيا بوصفها قوالب جاهزة تتعلق بأطوار عرفية في ثقافة ما؛ مما يؤهل المتخاطبين لبناء هياكل معرفية في مستوى فهم الخطاب

[1] - *Cf.Patrick Charaudeau et Dominique Mangueneau Dictionnaire D'analyse de discours, Ed du seuil Paris 2002 p 134.*

[2]- ينظرعبد الهادي بن ظافر الشهيري المرجع السابق ص 41.

[3]- ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهيري، المرجع السابق ص ص 45/42.

وإنتاجه. يتحدد هذا الصنف تحديدا إجرائيا أدق مع نظرية الأفعال الكلامية عند **أوستين وسيرل**، وكذا مع مبدأ التعاون عند **غرايس**.

السياق النفسي Contexte psychologique : يتحدد في مجموع الحالات الذهنية والنفسية للمتخاطبين بوصفها الطرف المسؤول عن برنامج الفعل والتفاعل اللغويين.

ومن هنا كانت قدرة السياق على التدليل والكشف من خارج النسق التصوري للغة، أي المخزون الحاوي لآثار الفعل الثقافي والاجتماعي عليه، مظهرا من مظاهر عبقرية الخطاب Génie de discours.

3- البحث اللغوي العربي بين المعيار والاستعمال:

لا شك أن ما يلفت النظر في الوضع المعرفي الراهن للدرس اللغوي هو طبيعة تناول الظاهرة اللغوية والمنهج المتبع لمدارستها. ومن ههنا ينبغي لأي دراسة متفحصة ومتبصرة بتخوم المعرفة اللغوية أن تميز جانبين اثنين في تناول الظاهرة اللغوية هما: **النظام اللساني والاستعمال**، فأما النظام اللساني فقد سعى بقواعده النظرية وإجراءاته المنهجية للجوس في مسارب كل لغة عن طريق النظر في مكوناتها وعناصرها ابتداء بالجملة فما دونها، انطلاقا من نظرة تحليلية تعتمد التبويب والتصنيف والتأصيل. وكان لزاما على هذه الرؤية التأصيلية أن تعتمد تجريد المقولات والمفاهيم وأمثلتها Idéalisation بل وافتراضها في حال انعدام ما يقابلها في الاستعمال اللغوي، وحسبنا في ذلك ما ذكره النحاة العرب القدامى من الاعتراف بواجب الحذف وإحالة الضمير على محذوف من الكلام وتقدير العامل في باب الاشتغال وغيرها من الظواهر والتخريجات النحوية التي تقوم على الافتراض لا على واقع الاستعمال اللغوي.[1]

[1] - ينظر تقديم تمام حسان في ترجمته لكتاب **روبيرت دي بوجراند**، النص والخطاب والإجراء تر: تمام حسان علم الكتب، ط ا 1998 ص 4

ومن اللافت للنظر أن إشكال تحديد المعطيات اللغوية قد طرحت بكيفية ضمنية لدى النحاة العرب القدامى، حيث بلغت معطياتهم من التجريد النحوي مبلغا أفقدها صفة التمثيلية للوصف اللغوي. وهذا سيبويه يتنبه إلى هذه الظاهرة حين يشير إشارة صريحة إلى أن احتجاجات النحاة على نوعين:" **بعضها مسموع من كلام العرب وبعضها الآخر تمثيل ولا يتكلم به، بل يؤتى به لغرض التحليل دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا".**[1]ومن هذا المنطلق بات من الضروري أن ينعت النظام اللغوي الذي يبتغي مثل هذا التجريد بأنه نظام افتراضي يقضي بأمور يفرضها على تفسير الاستعمال اللغوي سعيا لتبرير القاعدة النحوية. وما من شك في أن النظام الاستدلالي المعقد والصارم الذي طبعت به مرحلة التقعيد النحوي في وضع الأصول والمعايير، قد فتح باب مشرعة أمام تسرب الفرضية اليونانية، التي تقضي بتأثير المنطق الأرسطي في تكوين منظومة النحو العربي،[2] أو بالأحرى، تعمل على تمكين هذه القناعة من الاستحواذ على تصورات بعض الباحثين المحدثين.

وأما الجانب الثاني في تناول الظاهرة اللغوية هو الاستعمال الذي يقوم على جملة من المرتكزات، لا تتفق دائما مع المعايير الافتراضية لقواعد النظام اللساني، بل تكاد تحتكم في مجملها إلى ضوابط السياق وأغراض المتكلمين، فهي لا تعدو أن تكون انزياحات نحوية من قبيل المجازات والترخيصات ممثلة في معايير الإجراء بوسائل نحوية كالنقل، والحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والقرائن التاريخية، والجغرافية، والنفسية، وغيرها من الاعتبارات الدلالية التي تقوم على السياق الموقفي للمتخاطبين. ومن ثمة ظل نسق اللغة – على الرغم من تميزه واختلافه- يرتبط ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها، المتمثل في مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين.[3] وإذا كان لا بد للعرف اللغوي أن يكون هو المحدد " **للمقاييس الاجتماعية في كل أولئك، فالصحيح أن العرف هو الذي يحدد معايير الاستعمال في اللغة، وإذا كان الفرد خاضعا دائما لما يحدده العرف في المقاييس الاجتماعية، فهو خاضع أيضا لما يحدده العرف من معايير اللغة** "[4]. لعل غياب

---

[1] - ينظر **سيبويه**، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دارالكتاب العربي بيروت ج ا ص ص37- 43

[2]- ينظر الأزهر ريحاني، النحو العربي والمنطق الأرسطي دراسات حفرية تداولية، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر 2005 ص ص 37/32.

[3] - ينظر **أحمد المتوكل**،المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، المرجع السابق ص 21.

[4] - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية دار الثقافة للنشر الدار البيضاء /المغرب 1992 ص11.

تمثل هذا التصور في الدرس اللغوي العربي الحديث، هو السبب الذي يفسر اضطراب المادة اللغوية الموصوفة عبر كافة مستوياتها(الصوتية، والتركيبية، والدلالية) تحليلا وتدريسا. ومن ثمة طرح إشكال تعقيد النحو العربي – لا سيما في رؤيته الأحادية في المدرسة البصرية- من جراء تمثل مركزية القياس على حساب السماع، أو بالأحرى غلبة المعيار على الاستعمال؛ مما خلق اغترابا وهوة بين النسق اللساني الواصف وموضوع الوصف اللغوي؛ وفي هذا الصدد يؤكد **الفاسي الفهري** من أننا **" لا نحتاج إلى كبير عناء لنبين أن اللغة العربية ليست لغة أولى. فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليلتقط لغة عربية فصيحة متداولة في الأفواه، بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل الفرنسي إلى محيطه ليتعلم الفرنسية، أو الإنجليزي ليتعلم الإنجليزية، أو المغربي ليكتسب العامية العربية المغربية أو الأمازيغية، إذن العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية...إلخ "**[1]. ومن هنا كانت القاعدة المثلى لاكتساب النظام اللساني هي توخي محددات الاستعمالات اللغوية التي تعزى إاى المحيط السوسيوثقافي.

وعلى غرار ذلك، ثمة إشكال آخر، على قدر من الخطورة ما يجعله عائقا أمام تمثيل القدرة اللسانية للمتكلمين، ومن ثم تعذر تمثيل البعد النصي للممارسات اللغوية، ولا سيما ما تعلق بالنمط المعياري في تدريس البلاغة العربية، الذي نخاله توقف عند تمثل الاستعمالات اللغوية المرتبطة بالذوق التراثي العربي ومعطياته القديمة. وقد كان هذا الوضع السكوني في تدريس البلاغة العربية عائقا كبيرا في فهم طبيعة المادة الإنزياحية للخطاب باقتصاره على الاستعمال اللغوي المرتبط بفترة تاريخية معينة، وابتعاده عن حاضر اللغة العربية واستعمالها المعيش. ذلك مما جعل أنساق البحث اللغوي العربي – بما فيها البلاغة العربية – تتجه إلى تاريخ اللغة العربية وتاريخ البحث فيها، بدل اتجاهها إلى حاضر اللغة العربية وواقعها المعيش.[2] ومرد ذلك في نظرنا يعود إلى غياب تمثل البعد التداولي الذي يحدده العرف اللغوي في الاستعمال الحديث.

---

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دا توبقال للنشر الدار البيضاء/المغرب ط2 1999 ص ص 21/20.

[2] - ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر الدار البيضاء/المغرب، منشورات عويدات بيروت ط1 1986 ص ص 60/59.

من اللافت للنظر أن القدامى لم يهملوا الدور الريادي للاستعمال في الوصف اللغوي عبر كافة مستوياته الصوتية والمعجمية والنحوية والبلاغية. وقد كان ذلك عبر زاويتين أولاهما: أسبقية الاستعمال على التنظير ضمن عملية استقراء القواعد اللغوية، والثانية: تسييق المعطيات اللغوية المستعملة. إذ جاء في كتاب سيبويه مثلا كثير من العناوين التي تشتمل على لفظ إعمال الأفعال، إذ يقول فيما نصه: **" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم،(...) هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، وللإيجاز والاختصار"**[1]. علما أن سيبويه - في نظرنا- قد نحا نحوا يستلهم الواقع اللغوي لبيئة العرب ومعيشها.

ولئن كان اتجاه البحث في النظام الافتراضي للوصف اللغوي يتجه صوب التحليل، فإنه يغدو في كنف الاستعمال منكبا على التركيب بهدف الاتصال والتواصل الناجمين عن المواقف الأدائية للغة البشرية. ضمن هذا المنظور شهد المسار التطوري للدرس اللساني الغربي منعطفا حاسما تم بموجبه الانتقال من المقاربة التحليلية Analytique التي حملت رايتها النزعة الموضوعية المجردة ممثلة في لسانيات سوسير، إلى المقاربة التركيبية Synthétiqueالتي روج لها إميل بنفينيست فيما نعته بعض اللسانيين بلسانيات الاستعمال.

3-1- استقراء المادة المعجمية بوصفها مجالا للبحث:

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للبحث اللغوي العربي يهدي بنا إلى أن الحركة اللغوية بدأت بإسهامات معجمية ما بين منتصف القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين. وذلك بغية تفسير غريب القرآن والحديث ابتداء بجهود **أبي عبيد** في(الغريب الصنف) و**الفراء** في (معاني القرآن)، ثم استشعر اللغويون بعد ذلك ضرورة جمع شتات اللغة للحفاظ على سلامة أنساقها من اللحن الذي كان إفرازا لاختلاط العرب بالأعاجم. فكانت أولى هذه الإسهامات وأبرزها جهود **الخليل بن أحمد الفراهيدي** في معجمه العين في القرن الثاني الهجري، تلك التي سنت طرقا ومناهج متميزة تعزى بالدرجة الأولى إلى مفهوم الاستعمال اللغوي انطلاقا من ترصد تجربة المنطوق اللغوي في واقعه المعيش. وعندئذ

[1] - سيبويه، المرج السابق ج1 ص ص 150-211.

يمكن اعتبار هذه الفترة الممتدة بين منتصفي القرن الأول والثاني الهجريين مرحلة أولى لبلورة مفهوم المعيار اللغوي " **معيار يستوعب الشتات اللهجي والتنوع النصي كما استوعبت الخلافة أو شاءت أن تستوعب الشتات القبلي والطائفي. كان مشروع الوحدة قيمة مهيمنة تمارس في جميع المجالات باعتبارها مركزا وما سواه شذوذ واستثناء** ".[1] وفي غضون هذه المرحلة طفقت الإسهامات المعجمية بعد الخليل تبتعد تدريجيا عن هذا المفهوم، على نحو اقتصرت معه جهود المعجميين على تنقية اللغة من الحوشي والغريب. فذلك **أبو منصور الأزهري** مثلا صاحب كتاب (تهذيب اللغة) الذي شافه العرب الأقحاح عندما كان أسيرا لدى بعض قبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة، لا يفتأ يورد في معجمه إلا ما استساغه ذوقه من المسموع، وما استحسنته معرفته من المروي، ومثله يذهب ابن دريد في (الجمهرة) حين يقول في تعليقه عن عنوان مؤلفه: " **وإنما أعرنا هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الحوشي والمستنكر** "[2]، على نحو يكون بموجبه الدرس المعجمي يسير حذو المعيرة عن طريق الترجيح.

مهما يكن من أمر فإن لغويي القرون الأربعة الأولى قد تقيدوا بجمع المادة اللغوية عن طريق المشافهة وفضلوا استلهام لغة البدو دون الحضر، وميزوا بين منطوق قبائل عربية معينة دون أخرى. وفي ذلك يقول ابن جني فيما نصه: " **علة امتناع ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر...** "[3]. ولعل الطابع المميز لهذه المرحلة هو محاولة بناء نسق تجريدي لوصف المادة اللغوية انطلاقا من المعطيات المتوفرة المناسبة، كما من شأن هذا النسق أن يستوعب مستجدات اللغة وفق آلية القياس على الشائع، ولا أدل على ذلك من أن الرواية كانت تجارة

[1] - **محمد العمري**، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها إفريقيا الشرق، بيروت،1999 ص 87.

[2] - **ابن دريد** نقلا عن الفاسي الفهري، المعجم العربي المرجع السابق ص ص 17-18

[3] - أبو الفتح عثمان بن جني المرجع السابق ص 5

رابحة في أسواق الحواضر الجديدة من مثل البصرة والكوفة فضلا عن رحلات العلماء إلى البوادي.

إن مبتغى القياس إذن هو تفسير سياقات الاستعمال اللغوي بكل حيثياته، وفي حال تعارض القياس مع الاستعمال تبدأ سلطة التأويل فيما شذ من ظواهر اللغة الموصوفة. وفي رحاب ذلكم التصادم بين القياس والاستعمال يرد أبو عمرو بن العلاء عن سائل يسأله: " **أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال : لا. فقال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات** "[1]. إن المتأمل في أسيقة هذا الحوار من شأنه أن يكشف عن جملة من المفاهيم الإجرائية الدائرة في ذلك السياق التاريخي المعرفي، إذ إن نص الحوار صريح في تمييزه بين"**العربية** " بوصفها اسما لما استجد من الاستعمال اللغوي، ثم إن هناك ما يسمى بـ"**كلام العرب** " وينقسم قسمين: قسم يعد أساس العربية من جهة الاطراد، وقسم مخالف لهذا الاطراد ويسمى"**لغات** "أي لهجات .

وما إن ظل الأمر كذلك حتى دخلت المعجمية العربية في فترة لاحقة مع المتأخرين مرحلة سكونية Statiqueصار اللاحق فيها يقلد السابق، واقتصرت المادة اللغوية المعتمدة في البحث والجمع على تقليد الأسلاف في عصر التدوين دون استلهامها من منابعها الحية (**السماع/الاستعمال)**، الأمر الذي أفضى إلى تجاهل رواد هذه المرحلة لما استجد من ألفاظ ومصطلحات العلوم والفنون وما شاكلها من مظاهر الحياة اليومية. وقد تميزت هذه المرحلة بوضع معاجم لا تعدو أن تكون استخلاصا واستعادة للمادة اللغوية من مؤلفات ومدونات سابقة، كتلك التي تنسب **للأزهري وابن سيده والجوهري** وغيرهم [2].

[1] - محمود فهمي زيدان في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت 1985 ص 43.

[2] - ينظر **الفاسي الفهري**، المعجم العربي المرجع السابق ص18

ومما يلاحظ أن الصناعة المعجمية Lexicographie في تلك المرحلة لجأت في كثير من الأحايين إلى تجريد المعيار اللغوي من حيث اعتمادها على معطيات اللغة المكتوبة أكثر من اعتمادها على اللغة المنطوقة، مما جعلها تبتعد عن وصف الاستعمال اللغوي. وما من شك في أن هذه القطيعة مع الاستعمال الحي للغة عند متكلميها بدعوى فساد لسانهم، واعتماد النقل من المصادر التي نهل أصحابها مادتهم اللغوية من أصول مباشرة في الجاهلية وصدر الإسلام عن طريق السماع، أفقدت المعجمية العربية دورها الأساس في تمثيل المعيش الثقافي والفكري للغة العربية من خلال انقطاعها عن واقعها بكل ما يعتروه من خصوصيات حضارية، على نحو جاء معه " **فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها موازيا لفقدان الاتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة، فلم تكن الأقوال أو المواد المأثورة عن كبار علماء النحو في القرن الثاني (وعلى الأخص أقوال الخليل بن أحمد وسيبويه) لتعوض الانقطاع عن المادة الحية، وعن المصدر الذي لا ينضب، ألا وهو الناطق سليقة بهذه اللغة"**[1]. وعلى الرغم من كل ذلك يظل هذا المعجم في نظرنا بعيدا عما تنشده المعجمية العربية في الآفاق، والسبب في ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى إشكال تحديد مقاييس المادة اللغوية الموصوفة وتوحيدها من جهة، وإلى طرق تنظيم هذه المادة وآلياتها، ومعالجتها معالجة تتلاءم مع كفاية مستعمليها من جهة ثانية، أو بالأحرى إلى عدم توخيها الكفاية التواصلية.

وهكذا يبدو أن المعادلة التداولية الجديدة قد أزاحت مفهوم **"وظيفة اللغة"** مستبدلة إياها بمفهوم **"الاستعمال"**، كما سعت إلى اختزال مفهوم **"استعمال اللغة"** في مقولة **"الخطاب"**. ومن ههنا فالجدير بنا أن نتحدث عن الوظيفة التعبيرية للغة – بوصفها إستراتيجية خطابية بدل الوظيفة التواصلية. لأن التواصل هو الإطار العام للتفاعل السوسيوثقافي، حيث تسعى اللغة لترجمة هذا التفاعل بأشكال التعبير المألوفة لدى الجماعة اللسانية. ولا شك أن القواعد التي تحكم ذلك التفاعل الإنساني هي التي سنصطلح عليها بالاستراتيجيات الخطابية. وعندئذ أضحى الرهان قائما حول تحديد ماهية الخطاب ومجال اشتغال اللغة ضمن الخطاب تحت راية ما يسمى بتحليل الخطاب أو لسانيات الخطاب. فما ماهية الخطاب؟، وما علاقته

2- ينظر المرجع نفسه ص 19.

بالنص؟، وما هي حدود المعالجة التداولية لكل منهما؟. كلها تساؤلات سنرجئ الحديث عنها في مقام لاحق من هذا البحث.

3- 2- النص والخطاب في التراث اللغوي العربي:

3-2-1- البيئة الأصولية:

إن إثارة اللغويين العرب القدامى لمفهومي النص والخطاب قد اختلفت باختلاف البيئات الفكرية والمعرفية؛ إذ قد كان لمصطلح النص لدى البيئة الأصولية دلالتان اثنتان: إحداهما عامة اكتسبها من سياق التداول العام للفظ **"نص"** في الاستعمال الأصولي، التي تدل في الغالب الأعم على كل ملفوظ لساني شرعي دال على حكم شرعي، من جهة كونه دليلا لثبوت الأحكام الشرعية. وأما الثانية، فهي دلالة خاصة منحت لمفهوم النص في سياق الاستعمال الاصطلاحي له من جهة وضع القواعد المحددة لدلالته[1]. ويبدو هذا التصور أحد الأدلة الاصطلاحية الأصولية التي حظيت باهتمام واسع من لدن جمهور علماء الأصول عامة؛ من حيث إن النص يغدو مفهوما وثوقيا يتحدد في الكلام الذي لا يحتمل تفسيرا أو تأويلا، لأن ظاهره يغني عن كل ذلك. وفي هذا السياق تحدث علماء الأصول في **"النص"** عموما والنص القرآني خصوصا بعبارات كثيرة أشهرها ما ذكره الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 ه) بأنه " **المستغني بالتنـزيل عن التأويل"**[2]، أي هو الذي أبانه الله لخلقه نصا ظاهرا بينا. ويبدو أن تعريف **الشافعي** هذا قد حظي بقبول واسع لدى الأصوليين وجمهور الفلاسفة وعلماء الكلام على السواء، فرددوه من بعده، ولا سيما الإمام **الغزالي** (ت 505 ه) **وابن حزم** (ت 456ه) وغيرهما، ولم يختلفوا معه إلا في بعض الجزئيات.

وقد راح جمهور علماء أصول الفقه، ولا سيما الذين بحثوا منهم في حقليْ **"دلالات الألفاظ"** و**"معاني الأساليب"** وما يترتب عليها من قواعد وأحكام، ينظرون إلى النص بوصفه شكلا خاصا من أشكال الخطاب، أو بالأحرى، يعد من أهم طرق التدليل الخطابي من جهة كونه تجل خاص للخطاب، أو إحدى أهم صيغه الأربع المعتمدة عندهم في عملية

---

[1]- ينظر عبد الواسع الحميري الخطاب والنص، المفهوم العلاقة السلطة المرجع السابق ص ص 38/37.
[2]- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية ص14.

التدليل على الأحكام الشرعية وهي: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم وما يقابلها من الصيغ المضادة[1]. ونحسب أن هذا التصور لقمين بأن يضع مفهوم الخطاب في رحاب الفعل التواصلي؛ وفي هذا الصدد نلفي تعريفا بينا للخطاب لدى **الآمدي**، إذ يرى أنه " **اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه**"[2]. وهو تعريف جامع مانع يشير إلى أركان التخاطب وقواعده، ومقاصد المتخاطبين.

وفضلا عن ذلك، نلفي لدى علماء الأصول حديثا مستفيضا حول الثنائيات الدلالية من قبيل **العام والخاص**، و**المطلق والمقيد**، و**المجمل والمفصل**، و**المحكم والمتشابه**، التي تشمل الشروط الجوهرية والوظيفية والمعرفية للنص القرآني الكريم. وهذه الثنائيات لا تعدو أن تكون مجرد أدوات تحليلية كفيلة بتحقيق قاعدة معرفية وابستيمولوجية متميزة في البحث النصي، في جانبي البنية والوظيفة. وتأسيسا على ما سلف، " **يقتضي النظر إلى الخطاب بوصفه المعن أو القضية (الحكم) المدلول عليه بكل طرق الدلالة الممكنة، أو هو مضمون الحكم الشرعي المطلوب من البشر فهمه والتزامه. في حين النص هو الدليل على الخطاب، أو هو إحدى أهم طرق الدلالة الممكنة عليه. وهذا يقتضي أن النصوص تتعدد وتتنوع بتعدد الخطابات، وبتعدد وتنوع طبيعة العلاقة الناشئة بينها وبين تلك الخطابات** "[3]. على أن تكون العلاقة بين النص والخطاب مرتبطة بتصور هذه الثنائيات من جهة اعتبار الخطاب أعم من النص.

وعلى غرار ذلك، ثمة إشارة لا تخطئها العين، مفادها أن جمهور علماء الأصول هم أول من تمكن من بلورة ملامح ما أضحى يعرف "**بنص التمثيل**"، الذي لا يعدو أن يكون مجرد سياق لتداول الخطاب وتبادله، من جهة وصف الحقائق والأشياء كما تبدو في الأعيان والأذهان دونما تدخل لأي موقف خطابي من قبل المتلقين. ونحسب أن هذا التصور يقترب كثيرا مما شاع تداوله في أدبيات تحليل الخطاب والتداوليات النصية بـ "**التمثيل الخطابي** Schématisation"، كما اهتموا بتحديد الحقيقة النصية اهتماما لا نلفيه عند غيرهم من

---

[1]- ينظر عبد الواسع الحميري المرجع السابق ص 46.
[2]- علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام تحقيق سيد الجميلي دار الكتاب العربي، بيروت ط2 1979 ،136/1.
[3]- عبد الواسع الحميري المرجع السابق ص 46.

البلاغيين ونقاد الشعر، من حيث قسموها إلى حقيقة لغوية، وحقيقة عرفية، وحقيقة شرعية، وهي في نظرنا تصورات مبكرة لنظرية المعنى في البحث اللساني المعاصر، ولا سيما الحديث عن مستويات المعنى (المعنى المعجمي، المعنى التركيبي، المعنى الاستعمالي)؛ بالإضافة إلى حديثهم عن الوضع والنقل والتواطؤ والاشتراك وغيرها من الإشكالات اللغوية التي تسهم في تكوين قاعدة فهم وتأويل الخطاب الشرعي[1]. وفي رحاب هذا التصور نلفي تطبيقات نصية مبكّرة وراقية تجاوزت إطار التحليل في مستوى الجملة؛ إذ وردت الكلمة في اصطلاح الأصوليين بمعان مختلفة تعكس مستويات دلالية متفاوتة تحددها درجة الظهور أو الخفاء في النص، ونجمل تلك المعاني على النحو الآتي:

- **عبارة النص**: وتطلق على المعنى الحرفي للنص، أي المعنى الذي يتبادر من خلال الصيغ التي تكوّن مفردات و جمل النص، فهو المعنى الظاهري الذي يبرز سطحيا في النص.
- **إشارة النص**: وهو المعنى الذي لا يتبادر فهمه من ألفاظه، ولا يقصد من سياقه و لكنه معنى لازم للمعنى المتبادر من مقصود السياق.
- **دلالة النص**: وهو ما يفهم من روح النص و معقوله.
- **اقتضاء النص**: وهو المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلاّ بتقديره[2].

ومنهم صنفٌ آخر، وهم المفسرون من مثل الإمام **الرازي**، و**الزركشي**، و**السيوطي**، و**الزمخشري** وغيرهم كثر؛ من الذين لا يمكن - بحال من الأحوال – أن نتغافل جهودهم في تحليل النص القرآني كلٌّ على طريقته؛ إذ سلكوا إلى فهمه طرائق منهجية شتى أهمها طريقة السياق، من حيث أشاروا إلى مقامات التلقي وأسباب النزول ومناسبة السور والآيات، ودور الإجمال والتفصيل في انسجام النص القرآني؛ ولكنهم ظلوا في كثير من الأحايين يتفاوتون في الأدوات المعرفية والمنهجية المعتمدة في التحليل النصي بين ولغوية ومنطقية وأثرية.

---

[1]- ينظر محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداتها المرجع السابق ص 127.

[2]-

لا مندوحة أن تكون إسهامات البيئة الأصولية في الدرس اللغوي من أبرز النظريات التراثية في وضع شروط إنتاج الخطاب وتفسيره. ونحسب أن هذا الوعي من شأنه أن يجنب القراءات الحديثة للتراث العربي منزلق القطيعة ومنزلق الإسقاط في الآن نفسه، بحكم أن هذه الإسهامات تكاد تقترب في منوالها النظري والإجرائي من الممارسة النصية بمفهومها اللساني الحديث، وبخاصة تلك المتعلقة بأبحاث اللسانيين المعاصرين من أنصار المدرسة الأنجلوساكسونية وغيرها، من أمثال: دراسلر Dressler .W وبتوفي Petôfi ودو بوغراند Robert De Beau grande وفان دايك T.A Van Dijk وغيرهم.

3-2-2- البيئة اللغوية والنحوية:

وأما إذا رمنا استقراء إسهامات البيئتين اللغوية والنحوية، لا سيما في الوعي المنهجي بمقولتي النص والخطاب، نلفي أن تصوراتهم للجملة في صلتها بالكلام يشوبها كثير من الغموض والتضارب، من جهة تعليق الإفادة بالجملة والكلام معا على سبيل الترادف. ومن ذلك قولهم في تعريف الكلام على أنه " **كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه؛ وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام زيد، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه ومه ورويدا...فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام** "[1]. ومثله ذهب **ابن السراج** (ت316ه) في **الأصول** إلى استخدام مصطلح الجملة والكلام مترادفين ناسجا على منوال **المبرد** (ت285ه) في **المقتضب**، ولا يختلف عنهم جار الله **الزمخشري** (ت583ه) في تعريفه للكلام بأنه " **المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ...وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة** "[2]. ويبدو أن التداخل الحاصل بين مفهومي الجملة والنص لدى بعض علمائنا القدامى لم يحدد لنا تحديدا منهجيا واضح المعالم المعطى الوظيفي للجملة، أو بالأحرى نوع الجمل التي ترادف النص وظيفيا، وعندئذ تعذر التمييز بين الجمل النظامية المتعلقة بالمعطى التركيبي، والجمل المنجزة أو المحققة المتعلقة بالمعطى الوظيفي في السياق، وهي التي ترادف مفهوم النص.

---

[1]- ابن جني المصدر السابق 17/1.

[2]- الزمخشري محمد بن عمر، المفصل في علم العربية، القاهرة مطبعة حجازي، بدون تاريخ ص6.

أما إذا عدنا إلى شيوخ العربية في القرن الثاني للهجرة، وتحديدا مع **سيبويه**(ت180ه) فإننا لا نكاد نعثر إطلاقا على مصطلح **جملة**؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وعي سيبويه المبكر بالحدود اللسانية للكلام المفيد، الذي شاء أن يختار مصطلح **قول** بدل جملة، حيث يؤسس بموجبه التمييز الحاسم بين نظرته إلى الكلام بوصفه خطابا يتوافر على شروط العملية التواصلية، والنظرة إليه بوصفه بنية تركيبية محكومة بشرط الإفادة. إلا أننا نلفي مع النحويين المتأخرين إشارة متميزة عن التصورات السابقة، من مثل تلك التي أوردها **ابن هشام الأنصاري** (ت761ه)، وإن كان قد أومأ إليها **الرضي الأستراباذي** من قبل؛ من حيث إنها حاولت أن تضع أساسا ابستيمولوجيا لمنطلقاته المنهجية حول مفهوم الخطاب والنص مع تجاوز حدود الجملة، ذلك عندما أوضح الفروق القائمة بين الجملة والكلام في رحاب تحديده للكلام في " **القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد بالقصد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه** "[1]. ومن هذا المنطلق يكون بن هشام الأنصاري من النحاة الأوائل الذين تفطنوا إلى البعد الوظيفي في تأدية الكلام، حيث يكون التمييز واضح بين الجمل النظامية والكلام بوصفه مرادفا حقيقيا للنص من حيث استيفائه لشروط العملية التواصلية.

3-2-3- البيئة البلاغية:

ومن بين مقترحات البيئة البلاغية، نخص بالمعاينة ذلك النشاط المرتبط بالممارسة النصية تذوقا وفهما وتحليلا وتفسيرا، من أجل استخلاص القواعد التي تحدد معالم هذه الممارسة ضمن جنس الخطابة والشعر، والنص القرآني. ويعد **الجاحظ** من أبرز علمائنا الذين قدموا إسهاما ناضجا يعكس وعيا مبكرا بمباحث المعالجة النصية، لا سيما رأيه في أقسام البيان عامة وملاحظاته المتعلقة بالظاهرة اللغوية خاصة مما يشكل إطاراً عاماً لهذه المباحث، على نحو تمتد تصوراته الأسلوبية ومقاييسه البلاغية الراسخة على نطاق أوسع

[1]- ابن هشام جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وغيره، دمشق 1384 ه ص 490.

من نظريته في الكلام، حيث يكون * **" أول مفكر عربي نقف في تراثه على نظرية متكاملة تقدر أن الكلام، وهو المظهر العملي لوجود اللغة المجرد، ينجز بالضرورة في سياق خاص يجب أن تراعى فيه، بالإضافة إلى الناحية اللغوية المحضة، جملة من العوامل الأخرى كالسامع والمقام وظروف المقال وكل ما يقوم بين هذه العناصر غير اللغوية Extra linguistique" من روابط "**[1]. قد يجد الباحث المتبصر مبدئياً أن مجمل آراء الجاحظ في البنية العامة للبيان في الخطاب كان نتيجة تحسسه إشكال النظم في القرآن والشعر أساساً، وهذا إذ يدعم فكرة توزع مقاييس الجاحظ الأسلوبية بين أكثر من نوع من أنواع الكلام البليغ، يؤكد استقلال النص القرآني والشعري بمساحة مركزية من هذه المقاييس، وهو النظم أو التأليف ضمن إطار البنية العامة، مما يرسخ فكرة الاقتناع بالدور الحاسم للوعي بالصياغة اللفظية وبخصائص بنية الكلام ذاتها مكاناً قارا في بلاغة الجاحظ بوصفه رائد مدرسة اللفظ. ولا مناص من أن يعمق الدليل على وعيه بالمستوى الفني من الكلام الذي يتقصد فيه تجنب المألوف من الاستعمال، و العمل على تجاوز وظيفة الإفهام تصعيدا للرؤية التأثيرية إلى وظيفة الإطراب والتعجيب، أو كما ينعتها محمد العمري بلطف المفارقة التي نحسب أنها لا تختلف كثيرا عن مفهوم كسر المعيار الاجتماعي السائد عند الناقد البنوي **ميكاروفسكي**.

قد يأخذ مبدأ المطابقة والمشاكلة بين المعنى واللفظ مدى أوسع في النظرية البيانية الجاحظية على نحو يغدو بمقتضاه تلازم المعنى واللفظ انعكاساً للوظيفة المبتغاة من الخطاب، أو تمشياً مع خاصية التدليل في اللغة، من حيث قيامها على غزارة الدلالات واقتضاب التدليل، أو محكوماً بمفهوم النوع الأدبي، وأن **" أحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه"**[2]. هذه الضوابط التي تجد سندها في مقياس التزامن الذي يجسد آنية التشفير اللساني وهو ناتج عن **"مراعاته للمقامات ولا سيما المقام الخطابي"**[3]. ومن ثمة، أضحى النوع الأدبي كما يتجسد في الشعر والخطابة والكتاب

---

* - إن ما يمكن استخلاصه من هذا النص هو أن صاحبه ينطلق من معطى الريادة، لأن وعي البلاغيين الأخر لا يقل أهمية عن وعي الجاحظ، لا سيما الجرجاني، والسكاكي، والقرطاجني. ثم إن الحديث عن نظرية متكاملة أمر يحتاج إلى نقاش عريض لا يناسب مقام هذا البحث.

[1]- حمادي صمود التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية 1981 ص 185.

[2]- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، تقديم وشرح علي أبو ملحم، منشورات دار ومكتبة الهلال ط1، 1988 ، 87/1.

[3]- حمادي صمود المرجع السابق ص 280.

المعجز، يؤكد على مركزية " **دور الطاقة الإيحائية في كسر مبدأي الوضوح والتزامن بوصفها مميزاً رئيسياً للأسلوب الأدبي، والامتداد بالدلالة إلى مدى أوسع تحتاج بمقتضاه إلى تعميق النظر لتحقيق الفهم، هذا الفهم الذي يكون محصلة تفاعل المتلقين مع الطاقات الكامنة في النص حيث يتيح لها هذا الكمون الانفتاح على مبدأ التأويل لاستجلاء خفاياه** "[1]. ولا شك أن هذا المعطى التصوري للنظرية البيانية عند الجاحظ قد أتاح لنا إمكانية رصد ملامح رؤية وظائفية لإنتاج الخطاب وتفسيره، وهي تلك المتعلقة بالقيمة المزدوجة للبيان (المعرفة والإقناع). ومن ثمة يرى الجاحظ أن البيان تتنازعه وظيفتان هما:

الوظيفة الفهمية: القائمة على تصور البعد المعرفي للبيان، وهي وظيفة كامنة تتعلق بإيضاح المعنى القائم في النفس حتى يدركه الآخر، من حيث تسعى إلى التقريب من الفهم وإظهار الخفي وتقريب الغائب والبعيد وحل المنعقد ..إلخ، ويدو أن مدار هذه الوظيفة ينـاط إلى اللغة بصفة عامة. وإذ يعد الجاحظ أن اشتغال هذه الوظيفة الفهمية للبيان ضمن نسق سيميائي خماسي كان قد اقترحه في منجزه (اللفظ، الإشارة، العقد، الخط، الحال أو النصبة)، يكون قد قفز بمفهوم **"البيان"** من مستوى المواضعة اللغوية إلى مستوى **"المفهوم"** بالمعنى العلمي للمصطلح[2].

الوظيفة الإقناعية: القائمة على تصور البعد التأثيري للخطاب من استمالة واضطرار استنادا إلى منظوره التداولي.

إن ما نخلص إليه عقب ذلك، أن الجاحظ في نظريته البيانية استطاع بعمق وسعة الرؤية أن يميز بين المستوى المعرفي العام للبيان وهو المستوى اللغوي السيميائي، والذي نحسبه تأسيسا لمنظور النص في تصور الجاحظ، والمستوى الإقناعي التداولي من حيث هو مستوى بلاغي يؤسس لمنظور الخطاب مثلما شاع تصوره في أدبيات تحليل الخطاب.

وإذا ألقينا نظرة عجلى على بعض إسهامات النقد التطبيقي العربي بوصفها ممارسات بلاغية في مراحلها الجنينية، نجد أن **ابن طباطبا** كغيره ينطلق هو الآخر، في ضوء

---

[1]- الأخضر جمعي اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001ص 47.
[2]- محمد العمري، البلاغة العربية المرجع السابق ص ص 195/194.

تصوره للنص من ثنائية اللفظ والمعنى، مما يسمح له تبني فكرة التأليف أو النسج بمسح العناصر النصية في انبساطها الكلي في شكل بنية عامة للقصيدة الشعرية؛ وهذه وإن ظلت محكومة بشكل من أشكال التراص أو الاتساق بمصطلحات اللسانيات النصية، فإن الإحساس بضرورة تحقيق الانسجام والسلاسة في النسج حتى يتحقق للقصيدة التكامل والشمول في لحمة واحدة اقتراباً من تبني فكرة توحيد المستويات المختلفة في النص، قريبا من فكرة الملامح الكرنافالية للنص عند باختين، يزيد رأيه تعميقاً في تشاكل اللفظ والمعنى. ولا شك أن هذا التصور سيشهد في منطلقاته الأولى مزيدا من التعميق المنهجي لدى **قدامة بن جعفر** الذي سيصادر أساساً في معالجته للنص على صورة المعنى، وعلى فكرة الائتلاف.

وتأسيسا على ما سلف، تمكن **قدامة** الذي أسس تصوره للنص الأدبي بالاستناد إلى مقولة الائتلاف، رغم المنطلقات المنطقية التي أطرته، من أن يمتد بنظرته لتعالق عناصر النص المختلفة في منهج صارم انتظمت خطوطه في بنية منجزه الرائد **"نقد الشعر"**، وتوزعت على إثرها مسائل النص ومستوياته تنظيرا وتطبيقا. وعندئذ استطاع قدامة أن يدلل على فكرة الإخراج الصوري أو الشكلي للمعنى ببحثه في مواصفات وعناصر هذا الإخراج وبتتبع علاقات أجزاء النص المتوافقة لأحداث الدلالة[1]، على نحو يكاد يقترب كثيرا من مفهوم النصية لدى هاليداي Halliday ودوبوغراند Debeaugrande وآدامAdam . ومع جهوده اكتملت حلقة من حلقات البحث النقدي والبلاغي عند العرب من حيث إنها طرحت أغلب الأسس والفرضيات التي سيعتمد عليها اللاحقون في تقصيّهم مسائل النص الأدبي وتجلية قضاياه، تأسيسا لنصية الخطاب الأدبي من اتساق وانسجام. ومن ثمة أضحت فكرة ائتلاف النص الأدبي عند قدامة لا تختلف كثير عن فكرة النصية في لسانيات النص، من جهة اعتبار البنية والوظيفة.

إننا إذا ما تأملنا مليا تصورات **الآمدي** في معالجته للنص الشعري نلفي تقاطعا كبيرا مع تلك التي أوردها **رومان ياكوبسون R.Jakobson** حول تحديد الوظيفة الشعرية في

[1]- ينظر الأخضر جمعي، المرجع السابق ص ص 76/75.

النص الأدبي بعيدا عن منزلق الإسقاط؛ ولا سيما منها وعيه المبكر بتبعية المعنى للصياغة، ونحسبه موقفا متطورا نسبياً في تحليل النص، يقوم على منطق الإقرار بأن كل تغيير يطرأ على اللفظ يتبعه حتماً تغيير في المعنى، وأن البناء الجمالي الذي يتقصد لطائف المعنى في نماذج العدول والانزياح يظل محكوما بعملية انتقاء الدوال ضمن محور الاستبدال. ويبدو أن هذا الموقف لا يبتعد كثيرا عن تخريج ياكوبسون لنماذج المجاز الذي تحكمه علاقة المشابهة في المحور الاستبدالي Axe de sélection. ومما يحمد **للآمدي** أيضاً في معالجته للنص إيمانه بالخاصية الفنية المميزة له التي تقوم على الفصل بين ما هو تخييلي يقدم معرفة نوعية لا تقوم دوماً على النسخ لقانون المعطى الواقعي، بل تجنح في الغالب الأعم إلى تغريب هذا المعطى بأدوات لغوية، حيث تكون الدلالة محصلة لحمة ألفاظ في النص لا مبرر لها سوى الحقيقة الفنية نفسها، وما هو رصد للواقعة أو "للحقيقة". وللآمدي أيضاً إشارات متميزة إلى بنية الكلام فيما يسميه **"استواء نظمه، وصحة سبكه، ووضع الكلام منه في مواضعه"**[1]، ونحسبها تعميقا نظريا لرؤية قدامة، من جهة تمثلها لمبدأ النصية ودورها في إنتاج الخطاب وتفسيره. وظلت هذه الرؤية تسيطر على تصورات الرعيل الأول من البلاغيين العرب، وهي مرحلة من عمر البلاغة العربية تميزت باستكشاف المكونات البلاغية للنص الخاص (القرآن والشعر) ضمن ما يعرف بالمسار اللغوي.

ويمثل رأي **أبي هلال العسكري** في نظم الكلام عموماً دعماً لموقفه الداعي إلى توخي إيقاع الصورة الحسنة في المعنى، يظهر ذلك في حديثه عن حسن الرصف والتأليف، وكمال الصوغ والتركيب، وفي ترداده رأي الجاحظ في القرآن وما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب، وفي وصف الشعر بالكلام المنسوج وأن حسنه في تلاؤم نسجه، وفي الإشارة إلى التئام الكلام عموماً، ليبسط أشكال تحقيقه في دعوته إلى جعل الكلام **"مشتبهاً أوله بآخره، ومطابقاً هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطراره، وتكون الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها"**[2] ليشير إلى أن من سوء النظم المعاظلة وهي ركوب بعض ألفاظه رقاب بعض. ثم لينتهي أخيراً إلى تخصيص باب كامل من كتابه

[1]- الآمدي أبو القاسم، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف القاهرة 1982، 443/1.
[2]- ابن أبي الأصبع تحرير التعبير، نقلا عن الأخضر جمعي المرجع السابق ص106.

"الصناعتين" للبيان **"عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك وخلاف ذلك"**[1]. ويظهر تميز العسكري عن سابقيه في حديثه عن استراتيجية أخذ المعاني وتداولها من خلال فصله بين مستوى اللغة العادية التي تمثل المشترك الذهني بين مستعمليها، ومستوى اللغة الأدبية التي تكون حكرا على ذوي المزية الأدبية؛ فالمعان الأول تتداول والأشكال الإبداعية تتحدد[2].

أما الإمام **عبد القاهر الجرجاني**(ت471ه) في أبحاثه حول بلاغة الإعجاز التي تبرز قيمتها "النصية" في الجمع بين علوم كثيرة كـ"النحو" و"علم المعاني" و"علم البيان" و"التفسير" و"دلالة الألفاظ" و"المعجمية" و"المنطق"...إلخ، وألّف بين أشتاتها في تناغم عجيب واتخذ منها أدوات معرفية متضافرة على تحقيق هدف واحد هو خدمة النص القرآني وبيان إعجازه. ولا يمكن – بحال من الأحوال – إغفال الدور الريادي لعبد القاهر في العناية بجانب الصياغة الذهنية التي يبدو أنها تتحدد في أربع مراحل هي: **النظم والبناء والترتيب والتعليق**؛ وهو إطار فكري استمد فيه عبد القاهر مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي؛ نخاله تصورا مبكرا للدراسات السيكولسانية الحديثة التي عنيت بإنتاج الملفوظات،[3]ولا سيما مع المدرستين اللسانيتين، التوليدية (ن.تشومسكي N.Chomesky) والوظيفية (سيمون ديك S.Dijk).

وقد كانت فكرة **"الانسجام النصي"** (Coherence textuelle) معطى نظريا واضح المعالم في ذهن عبد القاهر وضوحا متميزا، حتى إننا نجده يعبر عنها بقوله: **"واعلم أن مَثَلَ واضعِ الكلامِ مَثَلُ من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيبُ بعضَها في بعض حتى تصير قطعة واحدة..."**[4]. وهذا يدل على أن بنية النص في تصور عبد القاهر الجرجاني تصل إلى مرتبة "الصهر" الذي هو أعلى درجات "التشكيل".

وتأسيسا على ما سلف، نجد التعاضد التام للأصول المؤسسة لنظرية الجرجاني في النظم، ومفهومه لمعاني النحو لا يفقد أصالته في التنظير، وعلمية تحاليله، وأدبية شواهده؛ ذلك أن أصول الأغراض، واللغة كما تتجسد هنا في أقسام الكلم المفردة، والقواعد النظرية

---

[1]- نفسه ص 106.
[2]- ينظر محمد العمري المرجع السابق ص 304.
[3]- ينظر تمام حسان مقدمة الترجمة لكتاب النص الخطاب والإجراء لروبيرت دوبوغراند عالم الكتب القاهرة ط 1، 1998، ص5
[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم وتحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية مكتبة سعد الدين سورية ط2 ،1987 ،ص 388.

للتركيب، تشكل مواد البنية في طورها الخام، ثم تلتحم الإمكانات المتفرعة من استغلال ما تلاءم من هذه الأصول وفق الغرض المقصود في بنية لغوية مخصوصة تشكل صورة معنوية متميزة. وهذا ما سيوفر إمكانات التعبير المتنوعة وفق المقاصد المختلفة. وإذ ذاك يمكن لنظرية عبد القاهر في النظم أن تعدد فعاليتها وأن تشمل كل استعمال للكلام، سواء أكان لمجرد الاتصال أم للتأثير الفني؛ وذلك انطلاقا من مكونات جوهرية ثلاثة هي: قصد المتكلم، والبناء اللغوي للنص، وقدرة المتلقي التأويلية. ويتحكم في كل مكون جملة من العناصر والعمليات انطلاقا من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التفسير.[1] وعندئذ تكون الغاية من النظم إحداث تأليف بين الكلم بحيث يترتب على هذا التأليف المتوافق مع العقل بناء الدلالة الكلية، ومن ثمة المفهوم الواحد.

يبدو هذا التأليف في نظرنا أشبه ما يكون بمفهوم النصية في تصورات الفيرثية الجديدة، وإسهامات المدرسة الفرنسية على السواء. ومادام كل فعل تأليف إنما يحدث بين معاني الكلم، فإن المواد اللغوية في مستواها الخام تشكل الدلالة الموجودة بالقوة التي يخرجها النظم إلى الوجود بالفعل، وتتأكد شرعية هذا التصور في بعده الأصولي المنسجم مع ثنائية اللسان والكلام، أو بالأحرى النظام والاستعمال، وأصول الغرض وصورة المعنى. فإذا كان توخي التأليف في معاني الكلم إحداثاً للدلالة، ومن ثم إحداثا للصورة المعنوية. فإذا كانت تلك فعالية حادثة في الكلام مبدئياً، فإن هذا التأليف يترادف مع مفهوم العلاقة والانتظام الحادثين بين عناصر الكلم في طور أول، ثم يعود فيتخصص بمعاني النحو في طور أدق بوصفها تركيبا ذهنيا، حيث يستبعد عبد القاهر حصرها في أواخر الكلم إعرابا.

ومع **حازم القرطاجني** في المنهاج نلفي إستراتيجية متميزة استطاع بموجبها أن يؤلف من محصول الآراء المتمخضة عن النقاد قبله في النص وبخاصة الفلاسفة وعبد القاهر الجرجاني، تركيبة متماسكة عن رؤية النص الأدبي، انصهر في أتونها **"التخييل والنظم"** فولدا نظرية بلاغية نقدية، بالقدر الذي بحثت الشعر من جوانب عناصره الكلية

[1]- ينظر سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرةط1 2005 ص ص 219/218.

التي تحدّد ماهيته وغايته، بقدر ما كيفت أداته الفنية للغاية والمفهوم. فتجسدت بنيته اللغوية في تلاحم المعاني والألفاظ في مراتب دائرية، تبدأ بمركز يترسخ في لحمة المعنى المحاكى باللفظ، ليتسع قليلاً في أشكال التأليفات والهيئات التي تنسج للجوهر امتدادا جماليا، ثم تنمو في كمال القصيدة في مستوى الأسلوب والنظم اللذين يشكلان بنيتها التي تشمل أغراضاً شتى، ويلتحمان في ثنايا النسيج، في تعاضد المعاني مع صياغاتها المخصوصة. وقد اهتدى حازم في منجزه إلى تحليل الكلام الشعري عبر مستويين هما: مستوى الجملة الذي يعالج فيه مبحثي اللفظ والمعنى، ومستوى النص الذي يعالج فيه مبحث النظم والأسلوب.

لقد أدرج علماؤنا القدامى- ضمن مفاهيم النص- مفهوم **"القصد"** وهو الغرض الذي يبتغيه المتكلم من الخطاب و**"الفائدة"** التي يرجو إبلاغها للمخاطَب، فلن يكون هناك "نص" ولا "خطاب" دون "قصد"، وهذا نفسه ما يركز عليه المعاصرون حين يرفعون من شأن "القصدية Intentionnalité" في خطاب المتكلم، وخصوصا كما فعل الفيلسوفان المعاصران ج**. ل. أوستين** Austin وتلميذه **ج. سيرل** Searle، في "نظرية الأفعال الكلامية" التي تعد عمود فقار النظريات التداولية المعاصرة وأفضل إنجازاتها، حيث استعارا هذا المفهوم من الفيلسوف الظاهراتي إدموند هوسرل E. Husserl. ونحسب أن تعاضد كلا من القصد والفائدة ضمن الممارسة اللغوية يكون حقلا خصبا لتحليل القدرة التواصلية لدى المتخاطبين، بوصفها قاسما مشتركا بين النص في طابعه الوثوقي والتضميني، والخطاب في طابعه التحييني.

ولتوضيح هذه الفكرة على نحو أدق، نقدم المثال التالي: فإذا أردنا مثلا تحليل نص قرار مجلس الأمن 1483/ 2003* المتعلق بـ: الحرب في/على العراق، فإنه يجدر بنا في المقام الأول ألا ننكر خطابية هذا النص من جهة كونه حدثا تواصليا يهدف مرسله- ممثلا في رئيس مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء- إلى التأثير في متلقيه المتمثل في الرأي العام العالمي. ومن ثمة فإن إستراتيجية تسييق هذه المدونة تقتضي منا عملية استحضار كل المعطيات السياقية المحيطة بنص القرار الأممي، مع إمكانية التسليم بإعادة تشكيل المقام

* - ينظر نص قرار مجلس الأمن 1483 الذي اتخذه مجلس الأمن في جاسته 4761 المعقودة في 22أيار/ماي 2003. ملف PDF.

التواصلي في قطب التلقي، خاصة عندما يتعلق الأمر بقراءة مدونة لسانية من قبل متلق معين ومحدد في الزمان والمكان وهو (نحن باستجاباتنا الفورية)، خلافا للمقام الأول الذي أشرف على توجيه هذا القرار إلى متلق غير محدد ممثلا في الرأي العام العالمي، تكون استجاباته وردود أفعاله متأخرة وغير محددة Des réactions a retardement بتعبير ج.م.آدام. وما دمنا -في مثل هذه الحالة- مقيدين بالنمط المكتوب لفحوى القرار من وجهة، ومواضعات الكتابة الدبلوماسية والقانونية من وجهة ثانية، فإن مفهوم النص سيفرض لا محالة هويته على مدونة اشتغالنا إجرائيا بوصفه موضوعا شكليا Objet de figure ، ووحدة معنوية، لا سيما إذا اعتبرنا وجهة نظر المتلقي التأويلية. و مهما كانت درجة اللاتجانس التركيبي للوحدات المكونة لهذا النص فإن معظم الآليات اللسانية تسهر على ضمان انتظامه انطلاقا من سلامة العلاقات التركيبية المنتجة (الاتساق)، ووحدة الموضوع الدلالي في التلقي (الانسجام)[1].

من هذا المنطلق، يصبح نص المدونة في ركنيته التركيبية تمثيلا لسانيا لخطاب عام بوصفه موضوع القول Objet de dire ، أو بالأحرى جزء من هذا الخطاب، تغدو بموجبه عملية تحليل الوصلات النصية Séquences textuelles بوصفها تجل صريح لقصدية تواصلية، ذلك عن طريق تعيين القوة الإنجازية للأفعال الكلامية، ومستويات الحجاج، وتمثيل القول المضمر والاستلزام الحواري في البنية السطحية للنص. وتأسيسا على ما سلف، فإن ما يبرر نصية هذا الخطاب ضمن رؤيتنا المنهجية(التمثيل الخطابي schématisation discursive) هو معيار سلطة المرسل ذات الطابع الموثق في الخطاب الدبلوماسي، ومن ثم ضرورة التسليم بشرعية المحتوى القضوي للملفوظات اللسانية بوصفها معطيات قانونية تشريعية للوضع الأمني في العراق بعد الحرب. ما نخلص إليه في الأخير هو أن التحليل النصي ههنا يسعى إلى وصف وتحليل نص القرار ضمن إطار الممارسة الخطابية لمجلس الأمن بشأن التشريع الأمني في القضية العراقية.

[1] - *Cf. Georges Elia Sarfati Elément d'analyse du discours, éd Nathan Paris 1997 p 75.*

إن ما نخلص إليه في الأخير، هو أن الإرهاصات التراثية لعلمائنا القدامى في مجال المعالجة التطبيقية والنظرية لمفهومي النص والخطاب، استطاعت أن تبلورا تصورا واضح المعالم لمعالجة مستوى ما بعد الجملة ممثلا في الكلام، والقول، والنص؛ لا سيما في الدراسات النحوية، والأصولية، والنقدية، وإن كانت هذه الإسهامات تختلف مع الدراسات اللغوية المعاصرة في الوعي المنهجي الدقيق بمحددات النص/الخطاب في الاستعمال. ثم إنه على الرغم من هذا التداخل المفهومي الحاصل بين النص والخطاب الذي يعتاص إدراك مراميه اعتياصا شديدا من لدن الباحثين وصفا وتحليلا، فإن التحليل المتأبي للفروق الدقيقة بين المفهومين يفضي إلى أن الخطاب وحدة جملية كبرى قابلة للوصف اللساني، ينتجها المتخاطبون بغرض التواصل والتفاعل. ويفترض هذا الخطاب وجود المتلقي لحظة التلفظ، بينما يتوجه النص إلى متلق مؤجل يتلقاه من خلال عينة قرائية؛ أو بالأحرى، الخطاب نشاط تواصلي يتأسس على اللغة المنطوقة، بينما يعد النص مدونة مكتوبة. ثم إن الخطاب لا يتجاوز سامعه إلى غيره، أي أنه تحييني Actualisé، بينما النص نظام خطي و حركة يؤطرها زمن الكتابة، وديمومته ممتدة في الزمان والمكان.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى ميلنا لتداول مصطلح النص ضمن مساحة معتبرة من هذا البحث على غرار مصطلح خطاب الذي يحتفظ بطاقته التعبيرية في مواقع محددة يعود إلى منطق الوصف اللساني الذي يقضي بضرورة الانتقال من معالجة البنية إلى معالجة الوظيفة؛ ولعل ما يبرر هذا مبدئيا تصورنا المنهجي للمدونات الخطابية بوصفها نصوصا منتظمة تم إعادة تسييقها من جديد إثر تشكيل مقام التلقي في سياق تحييني؛ وقد ظل هذا التصور مسعى التداوليات التخاطبية Pragmatique conversationnelle وصفا وتعليلا. ضمن هذا الإطار سنسعى في فصل لاحق من هذا البحث إلى استقصاء منطلقات المعالجة النصية وحدودها فهما وتأويلا.

الفصل الثالث

النصية وشروط فهم الخطاب

نظرية التلفظ نحو منظور لسانيات الوحدات الكبرى:

موقع لسانيات النص ضمن تحليل الخطاب:

أنموذج النص واستراتجيات الفهم والإنتاج:

النصانية تصميم وإجراء:

بنية النص من الوصلة إلى الشكل المنطقي:

البناء المقطعي ومستوى الربط التركيبي:

البناء الدلالي و مستوى الربط الموضوعي المنطقي:

البنية الدلالية الكبرى والمحور الموضوعاتي:

الفعل الخطابي الأكبر الصريح أو الضمني:

" يمكن تحديد الحديث بالنسبة إلى اللغة بوصفه حدث امتلاك للغة، فالمتكلم يمتلك الجهاز الصوري للغة ويعلن في ذات الوقت عن موقعه كمتكلم من خلال علامات خاصة، ولكن بمجرد أن يقوم بذلك يقوم في ذات الوقت بتنصيب أخر أمامه أيا كانت درجة الحضور التي يحولها لهذا الأخر، فكل حديث هو تخاطب يفترض متكلما ومستمعا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما " .

". بنفينيست قضايا اللسانيات العامة ص 242.

توطئة:

لا شك أن التتويج المعرفي الذي حازه النص الأدبي انطلاقا من احتكاكه باللسانيات والنقد الأدبي، قد مكن النص الأدبي نفسه من تصعيد الرؤية وتعميقها حول بنيته ووظيفته. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تغمط حقوق البلاغة في محاولاتها الأولى منذ القرن الأول الميلادي في التوفيق بين النظرة اللسانية والنظرة النقدية للأدب؛ إذ كان لكونتليان Quintilian قصبات السبق في مناقشة مسائل تتعلق بالتنظيم الداخلي للنص، من مثل الوضوح، والفصاحة، والرشاقة، والملائمة؛ وكذا إشارته لمبدأ المفاضلة بين النصوص وعلاقته بقدرة المبدع على التصرف بالمادة المستخدمة في كتابة النص[1].

ثمة حقيقة مؤداها أن نحو النص وإن كان قد قد من نحو الجملة*، إلا أنه ظل -في الغالب الأعم- يراهن على استقلالية تصوراته النظرية والمنهجية في إطار ضبط الحدود الفاصلة بين نظام الجملة ونظام النص، من جهة اعتبار خاصية التجريد والملابسات السياقية والمقامية للبنية النصية. ولهذا تطلب استدعاء موضوع الدرس ومنهجه في نحو النص، إمكانية البحث في ما يكون به الملفوظ نصا مع رهان كبير على سلطة المقام في عملية التلفظ. وعندئذ يرتد مستوى التحليل من الجمل النظامية Micro-propositions إلى قضايا Macro-propositions منجزة بالفعل في المقام، بكل ما تمتلكه من خصائص سياقية يقوم عليها الفهم والإفهام.

كل ذلك سيطرح قضية أساسا تتعلق بشرعية وجود نحو النص إلى جانب نحو الجملة، حيث يسعى إلى بناء نسق تجريدي يصف كل ما هو من جنس الملفوظ، بغية توسيع نطاق المستوى النحوي، والجهاز اللغوي الواصف على السواء[2]. وفي ضوء هذا التمايز

---

[1] - ينظر إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن ط1 2007 ص 185.

* - لا مندوحة أن تأخذ بعين الاعتبار نظرية الربط العاملي في اللسانيات التوليدية والتحويلية بوصفها مثالا عن جسر العبور المنهجي بين نحو الجملة ونحو النص، إذ عمل كثير من الباحثين في هذا الإطار النظري على ولوج النص من خلال المبادئ التي قامت عليها تلك النظرية من مثل مفهوم العمل والربط في النحو العلائقي، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالإحالة Anaphore في مختلف وجوهها.

[2] - ينظر الأزهر زناد، نسيج النص المرجع السابق ص ص 19/18.

التقابلي بين المنحيين اللذين سلكهما الدرس اللساني المعاصر، تسجل نظرية النحو الوظيفي* تحفظاتها المنهجية إزاء هذا الانشقاق الابستمولوجي بين المنحيين، ساعية إلى رفع الحواجز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص، وتحويل الانقطاع بينهما إلى تقاطع[1]. وبموجب هذا التمييز بين الحقلين بإمكاننا أن نفهم الحدود الفاصلة في الدرس اللغوي العربي بين النحو الذي بنا أطر شبكته المفهومية على نظام الجملة تنظيرا وإجراء، والبلاغة التي سعت إلى تطويع كيانها المعرفي ضمن مساحة أوسع هي النص، من حيث أسهمت في توجيه النظر إلى العلاقات الداخلية في النصوص إثر حديثها عن بعض الصيغ النحوية للتشبيه والاستعارة، و كذا الكشف عن الترابط القائم بين سلسلة من الأقوال المؤلفة لفقرة، أو مجموعة أجزاء من العمل الأدبي. وبإمكاننا أن نلامس هذه الحقيقة في أجلى صورها في منجز حازم القرطاجني، ولا سيما حديثه عن بنية القصيدة العربية ضمن الفضاء العام للنظرية الشعرية العربية. ضمن هذا الإطار استطاعت الإنجازات البلاغية أن تقارب وصف النصوص وتحديد وظائفها حتى أضحت تنعت – بوجه من الوجوه- نظرية النص. ولعل هذا ينطبق على البلاغة العربية، مثلما ينطبق على بلاغات أخرى[2].

وتأسيسا على ما سلف، يمكن القول إن البلاغة الجديدة هي الحقل المؤهل لتحليل البنى النصية ووظائفها ضمن نظريات الخطاب، إذا ما اهتدى أشياعها إلى لطائف الحكمة في تشكيل رؤية منهجية قوامها إعادة التشييد الابستمولوجي لمقولات البلاغة العربية ضمن مستجدات البحث المنهجي في لسانيات النص ونحو النص، بهدف التأصيل الفعال والإيجابي للتراث اللغوي العربي؛ وما أحوجنا إلى ذلك. وعندئذ كانت النتائج ستكون عظيمة في رحاب ذلكم التفاعل المنهجي والتضافر المعرفي بين البلاغة واللسانيات والفلسفة والمنطق وفق استراتجيات مشتركة ذات خطاطات مفهومية قادرة على إثراء البحث اللغوي المعاصر. من هذا المنطلق، سنسعى في هذا القسم من بحثنا إلى الحديث عن النص من

---

* - انطلقت أصداء هذه النظرية من إسهامات نخبة من الباحثين الغربيين في هولندا بزعامة سيمون دايك، ثم انتشرت في ما بعد بفضل التواصل والاغتناء المعرفيين لتشمل مختلف أنحاء العالم. أما في العالم العربي يبدو أن المغرب يحتل صدارة الدول العربية التي احتضنت المنحى الوظيفي في الأبحاث اللسانية تنظيرا وتطبيقا وذلك بزعامة نخبة من الباحثين المغربيين أبرزهم د.أحمد المتوكل.

[1] - ينظر أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2003 ص 15.

[2] - ينظر إبراهيم خليل المرجع السابق ص 185.

حيث هو بناء لأنموذج لغوي، وعن الفهم من حيث هو نشاط معرفي لتلقي هذا الأنموذج، اهتداء بمقاربة لسانية معرفية تستمد أصولها النظرية من إسهامات المدرسة الفرنسية.

1- نظرية التلفظ نحو منظور لسانيات الوحدات الكبرى:

كثيرة هي النصوص البيبليوغرافية التي تطرقت إلى نظرية التلفظ عرضا وتفسيرا، ولذا لا نكاد نجد حرجا في تجاوز ذلك الكلام المكرور الذي ظلت تتعاطاه الكتابات بدرجات متفاوتة من تمثل القيمة المعرفية لأنساق هذه النظرية ترجمة وتأليفا. وعلاوة عل ذلك، يبدو أن هناك مبررا آخر من شأنه أن يفسر هذه الرؤية الاختزالية، وهو مبرر يقتضيه التصور المنهجي لإشكالية بحثنا المتعلق باستراتيجية التحليل عبر اللساني Translinguistique للوحدات الكبرى. بالإضافة إلى أن الخطاطة الإجرائية التي قدمها بنفينيست تمثل قاعدة نظرية للسانيات الجيل الثاني، بوصفها جسر العبور بين لسانيات الجملة ولسانيات النص. ويبدو أن الاتجاه السائد في لسانيات التلفظ قد سعى بكل متصوراته المنهجية إلى تجاوز الرؤية الاختزالية في اللسانيات البنوية، ذلك من خلال تصعيد الرؤية النظرية بالانفتاح الفعال على العلوم الإنسانية، ولا سيما علم الاجتماع وعلم النفس، سعيا لرسم معالم السيميائيات الألسنية في ملامحها النسقية مع ب.شارودو P.Charaudeau، و الحوارية في مراحلها المعمقة مع فرانسيس جاكF.Jaques .[1]

تأسس منظور بنفينيست من خلال رؤيته للسان بوصفه نظاما تجريديا أو طاقة مخزونة في ذهن المتخاطبين Interlocuteurs سرعان ما يؤول إلى موجود بالفعل في رحاب الممارسة التلفظية، على مبدأ تجاوز حدود لسانيات الملفوظ التي تمتد عبر مساحة الوقائع اللغوية التي يقوم بها المتكلم في مواقف خطابية محددة، وفق تشكيلة من الجمل المحققة، إلى إمكانية توسيع نطاق موضوع البحث اللساني ليشمل كل الظواهر المتعلقة بشروط إنتاج الخطاب، بوصفها إستراتيجية مناسبة لوصف توظيف اللغة عن طريق فعل استعمال فردي في إنتاج الملفوظات، ضمن الشروط المقامية الخاصة بعملية التلفظ ذاتها.

[1] - جان سيرفوني، الملفوظية ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق/ سورية 1998 ص 17.

لا شك أننا إذا رمنا مناقشة معنى الوحدات اللسانية بمنظور بنفينيست، نجد أنفسنا مضطرين بحكم الضرورة المنهجية إلى تعليق هذه الإشكالية بعوامل خارج لسانية Extralinguistique من مثل تلك التي تتعلق بالمرجع والتغطية المقامية للمتلفظ. ومن ثمة أضحت عملية تحليل الوحدات اللسانية في علاقتها مع شروط إنتاجها تفترض نظرية للتلفظ تسعى إلى سترجة* التحليل اللساني وفق تقطيع جديد يميز بين ما هو لساني وما هو خارج لساني، أي ما هو خطاب بشروط إنتاجه. وفي هذا السياق يقترح بنفينيست تعريفا للتلفظ بوصفه: " **إجراء توظيف اللسان بمقتضى فعل فردي في الاستعمال**".[1] ولا شك أن التلفظ بهذا المعنى يتضمن مجموعة من الجمل والعبارات قيد الاستعمال في الخطاب؛ ومن ثمة كانت الملفوظات جملا محققة ومنجزة في الاستعمال الفردي للمتخاطبين.[2]

بهذا المفهوم يتحول اللسان بوصفه نظاما تجريدا من الأدلة إلى إنية الخطاب Instance de discours، وذلك بفعل الممارسة التلفظية التي يضطلع بها الفرد من جهة امتلاكه لها. فالتلفظ هو النظرية العامة التي تتناول بالدراسة والتحليل العناصر اللغوية التي تتحدد دلالتها المرجعية من خلال السياق من مثل: الإشاريات الشخصية، والإشاريات الزمانية، والإشاريات المكانية، وإشاريات الخطاب، وكذا الإشاريات الاجتماعية من مثل: أنا، وأنت، وهنا، والآن. وكلها عناصر لا تحيل على شيء في العالم ولا على أحوال موضوعية في الزمان والمكان، ولكنها تحيل على إنية الخطاب الذي ترد فيه، وهي إذ ذاك تمكن المتكلم من تمثل المواقف التعاملية في المقام التواصلي. وفي هذا الإطار يشير بنفينيست إلى أنه: " **يمكن تحديد التلفظ بالنسبة للغة بوصفه حدث امتلاك للغة، فالمتكلم يمتلك الجهاز الصوري للغته ويعلن عن موقعه بوصفه متكلما من خلال أمارات خاصة، لكن بمجرد أن يقوم**

---

* - على وزن الصيغة الاشتقاقية العربية "فعلل " التي تفيد دلالة التحويل والتفعيل ، وتعني في هذا المقام تمكين التحليل اللساني من استراتجية جديدة.

[1] - *« L'énonciation est cette mise en fonctionnement de la langue par un acte individuel d'utilisation . Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale 2 ed Gallimard France 1974 p80.*

[2]- *Cf.Anne Reboul, Jacques Moeschler, Pragmatique du discourse De l'interprétation de l'énoncée à l'interprétation du discours, ed Armand Colin Paris 1998 pp 41/42.*

بذلك، يقوم في الآن نفسه بتنصيب الآخر مخاطبا له أيا كانت درجة الحضور التي يحولها للآخر "[1].

ولا يفوتنا أن نسجل في هذا المقام، أن الظواهر المرتبطة بمقولتي الزمان والمكان لم تحظ بالاعتناء المطلوب في الدراسات اللغوية العربية قديمها وحديثها، والسبب في ذلك يعود حسب رأي المتوكل إلى تعدد أبعاد هاتين المقولتين وتباينها، واستعصائها على الضبط والصورنة. ويكفي أن نسجل ما لاحظه أحد الباحثين من أن الصيغ المتوافرة في اللغة العربية للتعبير عن المقولتين متداخلتين نمطان أساسيان: صيغ اشتقاقية، وصيغ إلصاقية.[2]

وعلى غرار ذلك، ينبغي أن نتوخى التأبي الدقيق للفواصل المنهجية بين اللسانيات بمفهومها العام ولسانيات التلفظ، على نحو ما يحيلنا ديكرو على أننا: **" عندما نتحدث عن لسانيات التلفظ فإننا نتناول هذا المصطلح بمعناه الضيق، فلا نأخذ المظهر الفيزيائي لبث الكلام واستقباله الذي يندرج ضمن علم النفس اللساني أو أحد تفرعاته ولا التحولات التي تطرأ على المعنى العام للكلام بسبب الوضعية، وإنما المقصود هو العناصر التي تنتمي إلى اللغة وتتنوع دلالتها من كلام إلى آخر من مثل، أنا، أنت، هنا، الآن،؛ إن الشيء الذي تحتفظ به الدراسة اللسانية هو البصمة التي تتركها عملية التلفظ في الكلام"**[3]. ومن يتضح دور الإشاريات بوصفها عناصر مقامية تشرف على تحديد دلالات الملفوظات اللسانية في الاستعمال.

من اللافت للنظر أن للمتكلم دورا رياديا في نظرية التلفظ من جهة كونه مرجعية لكل ملفوظ، وفاعلا في الخطاب؛ هذه المرجعية تشتغل وفق خاصية التناظر، إذ يتحول المتكلم إلى مستمع، والمستمع إلى متكلم بوصفهما جزأين من الحالة التلفظية Situation d'énonciation ، وذلك بعد عملية تضمين الشخص الآخر كبعد ثاني في العملية التلفظية

[1]- *E.Benveniste Op cit pp 241-242.*

[2] - ينظر أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاض ، مطبعة النجاح الدار البيضاء/المغرب 1987 ص ص 26/21.

[3] - *O.Ducrot et T.Todorov, Dictionnaire Oncyclopédique des sciences du langage ed du seuil Paris 1972 p405.*

ضمن إطار العلاقة التذاوتية Intersubjective ، أو ما أضحى ينعت في حقل الدراسات السوسيولسانية بـ: **المخيال اللساني** Imaginaire linguistique الذي يعبر عن علاقة الفاعل اللافظ باللسان في رحاب الفعل الخلاق للغة قيد الاستعمال[1]. إلا أن الإشكال النظري الذي ما فتىء يربك الأنموذج التلفظي المقترح من قبل بنفينيست قد سمح لبعض الباحثين بإعادة تشييد مقولة التلفظ وصقل محور المؤشرات اللسانية؛ مما سمح بتعميق المجال التطبيقي للتلفظ وتوسيعه. وفي هذا السياق يشير كلايبر **G.Kleiber** إلى إمكانية تجاوز الإطار الزمكاني وكذا الأطراف المشاركة في عملية التلفظ، إلى مقام التلفظ بوصفه الموضوع الأساس الذي تهدف إليه هذه الدراسة.

على هذا الأساس، يبدو حسب G.Kleiber أن هذه العناصر بإمكانها أن تتمتع بحضور فيزيائي أو ذهني ضمن عملية التلفظ. ومن ثمة فإن توسيع نطاق الإشاريات سيؤول من الناحية النظرية إل ما أضحى ينعت بـ **" الذاكرة الخطابية "** للمتلفظ أو بالأحرى **" المعارف المشتركة "** بين المرسل والمتلقي، التي تمثل كل المعطيات الخطابية المتعلقة بالمعارف الثقافية والموسوعية للذاكرة الجماعية التي توضع قيد عملية التواصل. و نحسب أن هذا التصور يقترب كثيرا من نظرية الأطر عند **مينسكي**، ومفهوم المدونات عند روجي شانك، وكذا مفهوم الخطاطات عند **يول وبراون وبهاتن**، والتي طبقت في أبحاث الذكاء الاصطناعي وعلم النفس المعرفي بوصفها إجراءات عملية لتنشيط المعرفة الخلفية في بناء انسجام الخطاب وتأويله.*

لا شك أن دراسة بنفينيست للعامل اللامرئي المتحرك والمتعلق بالزمن من حيث تقسيمه إلى الزمن التاريخي أو زمن المحكي Récit ، وزمن الخطاب قد شكلت موضوع انتقاد وتعديل من لدن نخبة من الباحثين في حقل لسانيات التلفظ. يتعلق الأمر في هذا السياق بالزمن الماضي المركب Passé composé الذي يوظف في الخطاب بالكيفية نفسها التي يوظف بها في محكيات السيرة الذاتيةAutobiographie . وعلى هذا الأساس، يبدو في نظر

[1] - *Marie-Louise Moreau, Sociolinguistique Concepts de base, ed P.Mardaga Belgique 1997.pp 165/166.*

* - فيما يتعلق بهذه الفكرة،يراجع الصفحات 146/145/144 من هذا الفصل .

André Petit Jean أن الماضي المركب زمن ذو وجهين في الاستعمال؛ استعمال خطابي، واستعمال تاريخي. يتجلى الزمن في اللغة بواسطة القرائن التي تتحدد بجوار الأفعال، أو من خلال الظروف (ظروف الزمان) التي نصطلح عليها عادة بالمؤشرات الزمانية من مثل: الآن، اليوم، غد، أمس، ونحو ذلك.[1]

أما ما يتعلق بلحظة الخطاب فتبقى المحور الذي ترتب بموجبه مؤشرات الزمن، ولتحديد مختلف هذه المؤشرات تبعا لأزمنتها تقترح **Kerbrat Orcchioni** صنافة متميزة لهذه المؤشرات[2]، من حيث توظيفها من أجل توزيع جديد يعتمد وظيفة المرجع لحظة التلفظ من جهة، وبحسب إجراء المؤشرات القائم على تفسير التعارض بين الآني Simultanéité : حيث يبدو استعمال المؤشرات مقترنا بالحاضر، والمتضمن في الزمن Antériorité : حيث زمن المؤشرات قبليا، وما يأتي بعد الزمن Postériorité : حيث لم ينقض زمن المؤشرات بعد، أو بالأحرى تفسير مدى التعارض بين هذه المستويات وما يمثل الحياد في الزمن Neutre [3]: أي المؤشرات التي يبدو زمنها غير محدد، كونها تتميز عن المؤشرات المحددة بسبب اختلافها وتميزها.

وعلى غرار ذلك، ثمة أطروحة أخرى لبنفينيست، تعرضت لنقاش جدري من قبل بعض الباحثين، تلك التي تعنى بفحص إمكانية الحديث عن تلفظ واضح وشفاف Limpide من صنف المحكيات المحددة بغياب إسهام المتلفظ. وبتعبير أدق، فإنه يستحيل حسب ديكرو **O.Ducrot** أن نتقبل فكرة السرد التاريخي من منظور بنفينيست، وإلا نعتبرها من قبيل الأفق الأسطوري لبعض الخطابات، ذلك في حدود التسليم بأن كل ملفوظ يفترض مسبقا الشخص الذي تلفظه بالضرورة. وعندئذ ينشأ المحكي حسب O.Ducrot من تلفظ هجين ومعقد حيث يتم استعراض ظاهرة الدخيل بين سجلين لسانيين أكثر بروزا في مجالي

[1] - ينظرذهيبة حمو الحاج لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب جامعة مولود معمري، تيزي وزو دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع 2005ص ص 107/106.

[2] - *Cf.K.Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage,Ed Armand Colin Paris,p 47.*

[3] - *Alpha Ousmane Barry, Les bases théoriques de l'analyse de discours, http// www.chaire-med.ca/ p7..*

الدلاليات والتداوليات اللذين طالما عملا على فسح مجال المؤشرات اللسانية للتعبير عن حضور طرفي العملية التواصلية (المرسل والمتلقي).

على الرغم من الانتقادات والنقاشات التي تعرضت لها بعض مقولات نظرية بنفينيست، إلا أن لهذا الباحث دورا حاسما في رسم الحركية النسقية لتفسير الظواهر اللسانية قيد الاستعمال والإنجاز وفق رؤية تنطلق من واقع الخبرة التي قوامها التأمل المحايث للخطاب، إثر معاينة التوظيف الخلاق للغة؛ ذلك من خلال مغادرة فضاء الجملة واقتحام فضاء الخطاب. وقد سمح العمق المعرفي الذي حظي به منظور بنفينيست باستقطاب نخبة من الباحثين ولا سيما المشتغلين في حقل لسانيات التلفظ؛ فراح ثلث منهم يعمل على تعميق فرضيات البحث في مقومات الفعالية اللغوية عموما ونظرية التلفظ على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، يؤكد كيليولي **A.Culioli*** على غرار منظور بنفينيست، على أن التلفظ هو بناء فضاء مكاني وزماني، ثم توجيه، فتحديد شبكة من القيم المرجعية وكذا تأسيسها ، أو بالأحرى هو نسق استعلامي Système de repérage يتحدد بموجبه المتلفظ والمتلفظ المشارك وزمان التلفظ ومكانه. ومن ثمة فإن وصف فعالية موضوع ما، تقتضي بالضرورة تشخيص تلك الفعالية بكل العوامل التي تتحكم فيها، وفي مقدمتها الملفوظات - بوصفها تحقيقا للفعالية اللغوية - والتي تم بناؤها انطلاقا من نسق القواعد النحوية التي بات يستهدفها التحليل اللساني. لا شك أن عملية بناء الملفوظات تتم ضمن إطار المقام التلفظي بين المتلفظ والمتلفظ المشارك (المتلفظ الممكن) الذين من خلالهما يتم تبادل فحوى الخطاب. وعليه فإن معنى ملفوظ ما غير قابل للتعريف في غياب إحالة على مقام معين. ويبدو أن اعتقاد كيليولي الراسخ بمفهوم مقام التلفظ هو الذي سمح له بفسح المجال للقيم المرجعية (الزمن، الصيغة، التصور، الكمية) بوصفها بنى معرفية منجزة من قبل الفاعل.[1]

وفي مقابل المحور الثنائي المتعارض في النظرية التوليدية التحولية عند **تشومسكي** (اللسان/الكفاءة، والكلام/الأداء)، يقترح A.Culioli ثنائية (الإنتاج Production، والتعرف

* - باحث لساني فرنسي، ومسؤول مخبر اللسانيات الشكلية ، وعضو فرقة بحث حول أفعال اللغة ونظرية التلفظ بدائرة الأبحاث اللسانية بفرنسا.

[1] - *Alpha Ousmane Barry, Op cit, p8.*

Reconnaissance)، التي تعني الكلية الكونية لإنتاج النصوص وتأويلها من قبل الفواعل Les sujets. وعلى غرار، مقولتي المتلفظ والمخاطب يضيف A.Culioli مصطلحا آخر وهو المثبت Asserteur ، وهو الشخص الذي يشرف – بالمعنى الدقيق للمصطلح – على تحديد معنى الملفوظ؛ إذ يفترض فعل الإثبات شخصا متلفظا ... فالإثبات في نظر بعض الباحثين أن يوضع القول محل الصدق أو الكذب، وهو لا يتعلق بإيصال حقيقة معينة، بقدر ما يسهر على ضمانها؛ ومن ثمة، فإن " **جملة الإثبات Ph.assertive على سبيل المثال، والتي تمثل من حيث هي كذلك، صورة للواقع العلمي، لا يمكنها أن تكون كاذبة أو صادقة. يجب على الفلسفة أن تتلفظ بجمل لها معان. وتنقسم هذه الجمل إلى قضايا تركيبية Propositions synthétiques لها قيمة الصدق أو الكذب، وقضايا تحليلية تتوفر على قيمة الصدق دائما** "[1]. ويرتبط الإثبات في الغالب الأعم بالأقوال ذات الصيغ الدالة على الحاضر، وهي صيغ تحتوي على فعل إنشائي ثلاثي الأبعاد، ومن هنا فإن المتكلم " **يحمل المخاطب على الاهتمام بما يقول، كما يفترض مسبقا بأنه مستعد لتمثيل ما هو مصرح به؛ ومن ثم فهو طامع في ثقة الآخر** ".[2] فكل من المتلفظ، والمخاطب، والمثبت ينحدر من العالم الواقعي، ويتميز عن الفاعل النحوي للملفوظ، على نحو يغدو بموجبه المتلفظ طرفا أساسا، وفاعلا ينتج أو يتعرف انطلاقا من سعيه لبناء شروط الإنتاج والتعرف على الملفوظات ضمن مسار العملية التلفظية. أما المخاطب، فهو ذلك الشخص الذي يتكلم، وعلى نحو أدق، ذلك الذي يشرف على عملية إنتاج الملفوظات فيزيائيا وجغرافيا.

من اللافت للنظر أن A.Culioli يؤسس منظور أبحاثه حول العلاقات التذاوتية ضمن استراتيجية اقتراض نظرية وظائف اللغة عند ر.جاكوبسون، ولا سيما الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية، والوظيفة الإفهامية التي تسعى إلى توجيه الخطاب وجهة المخاطب. وفي هذا الصدد يرى A.Culioli أن العلاقة مرسل/متلقي تتحدد بين قطبين منخرطين ضمن إجراء تواصلي معين؛ وحيث يسلك المخاطب سبيل دلالة واضحة ومتميزة، يتعين على المتلقي فك التشفير اللساني، ولا سيما التمييز بين ما يفترض ذكره مسبقا وبين ما هو مصرح به.

---

[1] - مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992 ص 17.

[2] - A.Fossion, J.P.Laurent نقلا عن ذهبية حمو الحاج المرجع السابق ص 117.

وعندئذ يجدر بالمتلقي أن يقتفي نوايا ومقاصد المتلفظ من أجل اختزال مساحة الغموض والإبهام في الخطاب.

إن المتلفظ وهو يقوم بإنتاج ملفوظ ما، يدفع شريكه المتلفظ إلى تأسيس علاقة مرجعية بين الملفوظ والحدث الذي يحيل عليه في الواقع. وتأسيسا على ما سلف، فإن تصور الكلام بوصفه نشاطا مزدوجا على النحو لذي حدد به سلفا يرجع إلى " **رفض اعتبار موضوع اللسانيات كلا متجانسا منغلقا على نفسه، وهي رؤية مطردة نجدها في الحذر التوزيعي الذي يكتفي بدراسة صرفية وتركيبية شديدة النقص كما نلاحظ في مزاعم بعض النظريات الدلالية أو الفلسفية للكلام وقطعه جذريا عن الواقع المناسب له، أي نكران كل أضرب الوجود أو على الأقل أهمية هذه الحقيقة المافوق لسانية** "[1]. إن عملية تعديل الأنساق الاستعلامية بين المتلفظين تتموقع من منظور A.Culioli في عمق كل فعل من أفعال اللغة، وتؤسس للسانيات التلفظ حيث يمكننا تلخيصها في المصطلحات التالية: الفواعل المتلفظة، زمن التلفظ، مكان التلفظ، بوصفها أنساقا استعلامية تشرف على تشحين الملفوظات الممكنة بقيمها المرجعية.

بعد هذا العرض السريع والمكثف للمقاربة التلفظية، بإمكاننا أن نخلص في الأخير إلى أن كرونولوجيا البحث في التلفظ قد شهد بشكل متواتر وسريع عدة تعميقات منهجية ضمن مسار البحث اللساني المعاصر ولاسيما لسانيات الجيل الثاني، وذلك منذ اختماره فكرة في خلد مؤسسها الأول بنفينيست، من خلال تصعيد اهتمامه بالإشاريات، مرورا بمفاهيم المضمر والافتراض السابق لدى ديكرو، ومفهوم الوحدات الذاتية في نظرية اوريكيوني، إلى تجسده وجودا مكتملا مع نظرية الأنساق الاستعلامية لدى كيليولي. وفي رحاب كل هذه التعميقات المنهجية ظلت المقاربة التلفظية تراهن على تشكيل القطيعة المنهجية مع اللسانيات المحايثة التي ركزت اهتمامها على معاينة الملفوظات بوصفها وحدات لسانية نظامية تجريدية، ذلك من أجل طرح تصور بديل يعرف بلسانيات الخطاب

[1] - كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، تحت إشراف رابح اسطمبولي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص 144.

ضمن استراتيجية دراسة الملفوظات المرتبطة بالشروط السياقية لإنتاجها، أو ما شاع بالتداول في أدبيات تحليل الخطاب باستراتيجية التسييق.

وعلى غرار ذلك، ظلت النظرية التلفظية تبحث عن معالم تحدد أطرها المرجعية، وموضوعاتها ومفاهيمها في علاقتها بالعلوم الأخرى، وذلك لرسم منهجها وتشييد مقولاتها من خلال ممارساتها الإجرائية التي تمتد على نطاق أوسع ضمن نظرية تحليل الخطاب. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النظرية التلفظية ولا سيما نظرية بنفينيست، تسعى لأن تكون حقلا شارحا لإنتاج الخطاب، ذلك من خلال رهانها الكبير على تدشين القواعد النظرية اللازمة لتمثل المرجع في تحليل العلاقة بين العناصر الفعالة في العملية التواصلية. إن الفاعل المتكلم يتموقع مجددا في عمق الملفوظات، في اللحظة نفسها التي يعاد فيها استثمار المعطى الاجتماعي ضمن الممارسة الكلامية. وإذ ذاك، فإن المحلل اللساني يهتدي إلى مفهوم التلفظ المقترح إما من أجل تفسير التحول الذي يطرأ على الفاعل في الملفوظات، وإما من أجل تفسير علاقة المتكلم بالمخاطب في الخطاب، أو تعليل موقف الفاعل بالنظر إلى ملفوظه بهدف تعليل مدى مشروعية العلاقات التي تتأسس بين المتلفظ والمتلفظ له.

على الرغم من كل ذلك، يرى بعض الباحثين بأن بنفينيست ما فتىء يسير في اتجاه المقاربة السوسورية للجملة التي شهدت طرحا اختزاليا ضمن لسانيات الكلام. ومن هذا المنطلق، يبدو منظور بنفينيست قريبا من منظور سوسير، من حيث إن الأول انفرد عن نظيره بمحاولة تأسيسه لتقسيم أساس ضمن اللسان يختلف تماما عن ذلك الذي اقترحه سوسير بين اللسان والكلام؛ إذ يتعين علينا التمييز في لسانيات التلفظ بين المجال السيميائي والمجال الدلالي، أي التمييز بين سيميائيات التلفظSémiotique de l’énonciation ، ودلاليات التلفظ Sémantique de l’énonciation.[1] وفي هذا الصدد تبدو رؤية بنفينيست واضحة من حيث ضرورة التمييز بين لسانيات النظام اللساني بوصفه نسقا سيميائيا حيث يكون اشتغال اللسان بصفة محورية استبدالية انطلاقا من وحدته الأساس وهي العلامة

[1]- *Cf. J.M.Adam La linguistique textuelle, introduction a l’analyse textuelle des discours Op cit pp 13/14.*

اللسانية؛ وبين لسانيات الخطاب أو الدلاليات التي ترسم إجراءات التواصل، وحيث تكون الوحدة الأساس للتحليل اللساني هي الجملة بالمفهوم الوظيفي؛ ولعل هذا ما حذا ببنفينيست أن يعبر عن هذا المنظور بسيميولوجيا الجيل الثاني Sémiologie de deuxième génération.

وخلاصة القول ينبغي " **تجاوز التصور السوسوري للعلامة كمبدأ أساس، حيث ترتبط البنية والوظيفة على السواء باللسان. ولا شك أن هذا التجاوز يتم عبر مسلكين: الأول في مستوى التحليل داخل اللسان، من خلال الانفتاح على بعد جديد من أبعاد التدليل، يتعلق بالخطاب، وهو الذي نصطلح عليه بالدلاليات، يتميز مبدئيا عن ذلك الذي ارتبط بالعلامة من حيث كونه نسقا سيميائيا. والثاني في مستوى التحليل عبر اللساني للنصوص والأعمال الإبداعية من خلال بلورة دلاليات واصفة تتأسس في غضون دلاليات التلفظ؛ مما سيشكل سيميولوجيا الجيل الثاني، حيث يتسنى لأدواتها ومنهجها مسايرة ركب تطور الفروع الأخرى للسيميولوجيا العامة** ".[1] ضمن هذا الإطار، أسس منظور البحث في لسانيات التلفظ جسر العبور بين لسانيات الجيل الأول (التحليل داخل اللسان)، ولسانيات الجيل الثالث (التحليل عبر اللساني /التداوليات).

لا شك أن الفحوص الأولى للمفاهيم الإجرائية بالاعتماد على الجهاز الصوري للتلفظ، كان بمثابة وضع اللمسات الأخيرة للسانيات التلفظ نحو منظور جديد للتفكير السيمولوجي عند سوسير. ومع ذلك لم يكن في وسع بنفينيست أن يفتح مجال التحليل داخل اللسان Intralinguistique على دلالات التلفظ؛ وعليه يمكن القول إن نظرية التلفظ قد حددت موضوع بحثها سلفا، والمتمثل في إنتاج الملفوظات لا في نص الملفوظ، هذا الأخير الذي سيصبح موضوع دراسة لفرع ثالث من فروع البحث اللساني. وبالمقابل يختزل الخطاب في نظام الجملة بوصفها وحدة أساس لفرع آخر من فروع اللسانيات. ضمن هذا الإطار يسعى بنفينيست إلى تقسيم الحقل العام للسانيات إلى ثلاثة مجالات حيث تحتل لسانيات التلفظ مركز الصدارة ضمن هذا التقسيم. بإمكاننا أن نمثل هذا التصور بالخطاطة التالية:

[1] - « … *Il faut dépasser…….sémiologie générale, Emile Benveniste 2 Op cit p 66.*

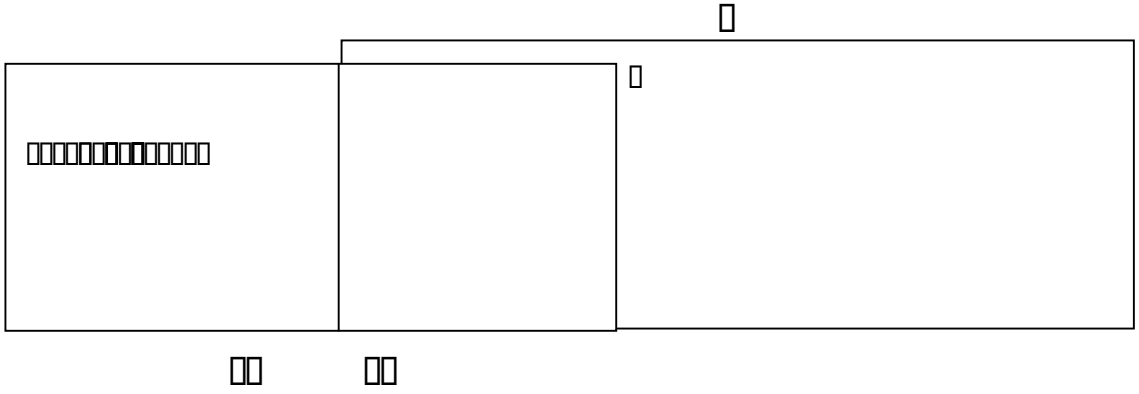

يوضح لنا هذا المخطط البياني العلاقة التقابلية بين مجالين مختلفين ضمن الحقل العام للتحليل اللساني هما: سيميولوجيا اللسان/السيميولوجيا، والتدليل الواصف للنصوص والأعمال الإبداعية/الدلاليات الواصفة أو الإيحائية، على أن تظل هذه العلاقة ذات التباعد الابستمولوجي Discontinuité بحاجة ماسة إلى حقل وسيط من شأنه أن يزيل هذا التباعد، ويسعى إلى تحقيق الانسجام والترابط بين مجالي البحث اللساني، ألا وهما: حقل سيميولوجيا التلفظ، وتدليل الخطاب/الدلاليات، وعندئذ تتحدد العلاقة التكاملية في البحث اللساني وفق المعادلة التالية:

الحقل العام للسانيات = التحليل داخل اللسان + التحليل عبر اللساني.

يبدو أن لسانيات الخطاب بالاعتماد على دعامة لسانيات التلفظ، بإمكانها أن تنفتح – من جهة - على مجال أوسع ممثلا في التحليل عبر اللساني للنصوص Analyse translinguistique des textes، ومن جهة ثانية على التحليل عبر اللساني للأعمال الإبداعية Analyse translinguistique des oeuvres بوصفها إنتاجات أدبية للغة انطلاقا من التسليم بمركزية اهتمام اللسانيات بدراسة اللغة الشعرية منذ سنة 1968، من مثل تلك التي أنجزها كل من بارث 1966، وج.كريستيفا 1969. إلا أن اعتراض بنفينيست ظل قائما على محدودية هذا الانفتاح بحجة أن معظم الممارسات التي قدمت في هذا المجال ظلت وفية بشكل من الأشكال للمقولات الموظفة في تحليل اللغة العادية، ومن ثم صعوبة التعامل مع اللغة الشعرية بمنطق تحليل اللغة العادية. وعلى هذا الأساس يقترح بنفينيست وضح جهاز

مفاهيمي جديد يمكن اعتماده في التحليل عبر اللساني للنصوص، مع ضرورة اعتماد استراتيجية تعمل على تجاوز مقولات اللسان إلى المقولات النصية.

2- موقع لسانيات النص ضمن تحليل الخطاب:

من المؤكد أن حقل لسانيات النص الذي يعمل على تصعيد رؤيته المنهجية في دراسة اللغة باطراد، ظل يشير إلى تحول ابستيمولوجي مميز من الاتجاه القالبي إلى الاتجاه التفاعلي. حيث إن الانشغال السابق بالصور المجردة للجمل التوضيحية المنعزلة عن السياق التواصلي للنصوص، سرعان ما تحول إلى اهتمام مستجد بحدوث التجليات العادية للغات الطبيعية من خلال النصوص[1]. ومهما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات أو جمل وتراكيب، فإنها تقع - دون أدنى شك – في نطاق نصوص، أو بالأحرى ضمن أشكال لغوية ذات معان تواصلية. وفي رحاب هذا التحول اتجه رهان البحث اللساني حول إجراءات الاستعمال لنماذج اللغة التواصلية، أي الأنساق اللسانية الموجودة بالفعل بدلا من التركيز على معاينة الأنساق اللسانية المجردة الموجودة بالقوة في أذهان المتخاطبين. ومن ثمة، أضحت الحدود التقليدية الضيقة للسانيات تتلاشى أمام انفتاحها على العلوم الإنسانية والدقيقة على حد سواء، من مثل علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والإعلام الآلي والسيبرنيطيقا وغيرها.

لا شك أن التعميقات المنهجية التي شهدتها اللسانيات في هذه المرحلة مكنتها من إعادة التشييد الابستيمولوجي لجهازها المفاهيمي، والعمل على تطويعه وفق حركية الممارسات اللغوية في التواصل النصي، ولا أدل على ذلك من مفهوم النظام الذي طالما استقر في أبحاث اللسانيين بكيفيات مختلفة مع كل من: سوسير، وبنفينيست، وفيرث، وهاليداي، وكلارك، وفانديك...وغيرهم؛ حيث شهد هذا المفهوم نقلة ابستيمية من مجال النسق التجريدي إلى مجال السياق السوسيوثقافي؛ وفي هذا الصدد، بات ينظر للغة على أنها اهتمامات معرفية تدور حول حركية كائن معين من مثل الضبط، والتعرف Identification،

[1] - ينظر روبيرت دوبوغراند، النص الخطاب، والإجراء، ترجمة تمام حسان عالم الكتب القاهرة، ط1، 1998 ،ص 73.

والتعمـيم Généralisation، والوصـف Description، والتفـسير Explication، والتوقـع Prediction، وإعادة البناء Reconstruction.[1]

تجدر الإشارة، إلى أن اللسانيات في المراحل الأخيرة حاولت أن تتجاوز النظرة التجزيئية لمستويات أبحاثها وصفا وتحليلا، من مثل المستوى الصوتي، والدلالي، والنحوي؛ على أن يتم استنباط هذه المستويات وتنظيمها بوصفها مجالا متكاملا للبحث. وعندئذ لم يعد لمجالي النحو والدلالة ذلك الطابع الاستقلالي الذي طالما حظيا به في معالجة اللغات المنطقية الصورية؛ بل اقتضت الضرورة الابستيمولوجية في معالجة اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية) تنظيم كل المستويات اللسانية في شكل نظام متشابك تتوقف صلاحيته على تكافل الأنظمة المكونة، ولا سيما النحو والدلالة؛ وذلك وفق ضوابط داخلية (الروابط ومراتب المعنى)، وضوابط خارجية (الأغراض النفعية) تعمل على تنظيم تكافل ذلك النظام مع أنظمة أخرى. ومن المؤكد أن الضوابط الخارجية نحو تلك المتعلقة بالسياق والأغراض النفعية للكلم ستحظى باهتمام بالغ إذا ما ألحقت بحقل التداوليات الذي يؤسس للمعنى في الاستعمال؛ وهو بذلك يعد مجالا خصبا للنشاط المعرفي والإنساني ولا سيما في حقل تخطيط النصوص بوصفها مطايا لأفعال لغوية ذات مقاصد وغايات.

يبدو أن مسألة تنازع النحو والدلالة ضمن أبحاث لسانيات الجيل الثاني، ظلت - بحال من الأحوال – تعكس منطقة تنازع اللغة والخطاب في التراث اللغوي العربي، وعلى نحو أدق، تنازع المنطق والنحو، وهو المجال الذي لم لم يبلغ النحاة والمناطقة الأوائل التفاوض الإيجابي حوله، **" وما زالت أصداء مناظرة السيرافي العالم النحوي الكبير ومتى بن يونس شيخ المناطقة في عصره تتردد في أرجاء هذه المنطقة من تنازع اللغة والخطاب. لقد خرج السيرافي من مناظرة متى مقتنعا بأنه حسم الأمر لصالح النحو، معتبرا المنطق مجرد نحو للغة أمة اليونان، في حين خرج متى مقتنعا بأن النحوي عاجز عن إدراك البعد الكوني للمنطق. لقد تغيرت الظروف وتكشفت شيئا فشيئا منطقة تداخل**

[1] - ينظر روبرت دوبوغراند،المرجع السابق ص ص 75/74.

صالحة لتعايش المنطق والنحو، هذه المنطقة هي التي سميت علم المعاني والبيان "[1].

ولما كان مشروع السكاكي (علم الأدب) أول محاولة لخلق منطقة التعايش الحميمي بين المنطق والنحو، حق لنا أن نقول: إن هذا المشروع البلاغي الرائد يمثل تصورا مبكرا للبلاغة الجديدة أو لسانيات النص هذه الأخيرة التي حاولت أن تنقذ البلاغة من مأزق الرؤية الاختزالية في صف الآداب الجميلة طورا، ومن إنزلاق موضوع بحثها طورا آخر.

إن حقلي لسانيات النص وتحليل الخطاب منذ نشأتهما المعرفية المتجانسة في غضون الخمسينيات 1950، بدآ يكتسيان طابع الانتشار، ويتطلعان إلى التأسيس بصفة مستقلة، دون تموقع أحدهما بالنظر إلى الآخر؛ أو بالأحرى دون رسم الأطر المرجعية المشتركة بينهما. إلا أن بعض الدراسات اللسانية المتأخرة، من مثل إسهامات مجيد علي بوعشة* وج.م.آدام وغيرهم من رواد المدرسة الفرنسية، حاولت أن ترسم خطاطات مفهومية مشتركة لهذين الحقلين، على أن تكون لسانيات النص حقلا منضويا تحت راية حقل أوسع وهو تحليل الخطاب. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى هذه الخطاطة المفهومية المعقدة حول موضوع البحث المتعلق بالنص والخطاب، من جهة التداخل النظري والإجرائي بينهما. وفي هذا السياق يفسر لنا ج.م.آدام[2] طبيعة العلاقة النظرية بين حقلي لسانيات النص وتحليل الخطاب ضمن الصيغة التالية:

الخطاب = النص + شروط الإنتاج

النص = الخطاب – شروط الإنتاج.

ويمكننا تمثيل هتين المعادلتين بالمخطط البياني على النحو التالي(مخ1):

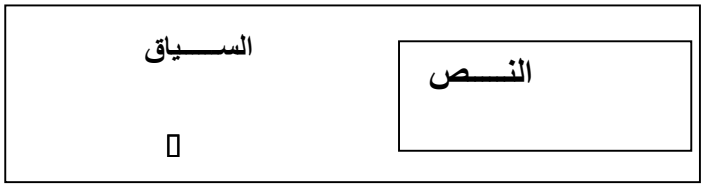

[1] - محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها المرجع السابق ص 483.

[2] - *Cf J.M.Adam Linguistique textuelle des genres de discours aux textes op cit p 39.*

وعندئذ تحيلنا هذه الصيغة على حقيقة تموقع مقولة النص ضمن الحقل الأوسع للممارسات الخطابية، تموقعا من شأنه أن يعزز انضواء لسانيات النص ضمن حقل تحليل الخطاب. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الفصل بين ما هو نصي وما هو خطابي يعزى في المقام الأول إلى طبيعة الرؤية المنهجية التي نولي وجوهنا شطرها حيثما ابتغينا تحليل الفعالية اللغوية. وقبل سعينا لضبط الفواصل المصطلحاتية الدقيقة بين المعطى النصي والمعطى الخطابي، ينبغي أن نسلم في مستهل كل تحليل للفعالية اللغوية بضرورة التكامل Complémentarité في مكونها المزدوج النصي والخطابي، والذي سنعبر عنه – ضمن مساحة واسعة من هذا البحث – بـ: التمثيل الخطابي للنصوص * Schématisation textuelle بوصفها إجراء منهجيا للتحليل المنطقي في التداوليات النصية. ولتوضيح هذه الفكرة المتعلقة بالمكون المزدوج في علاقة النصي بالخطابي، بإمكاننا اعتماد الخطاطة البيانية الآتية:

(مخ2)

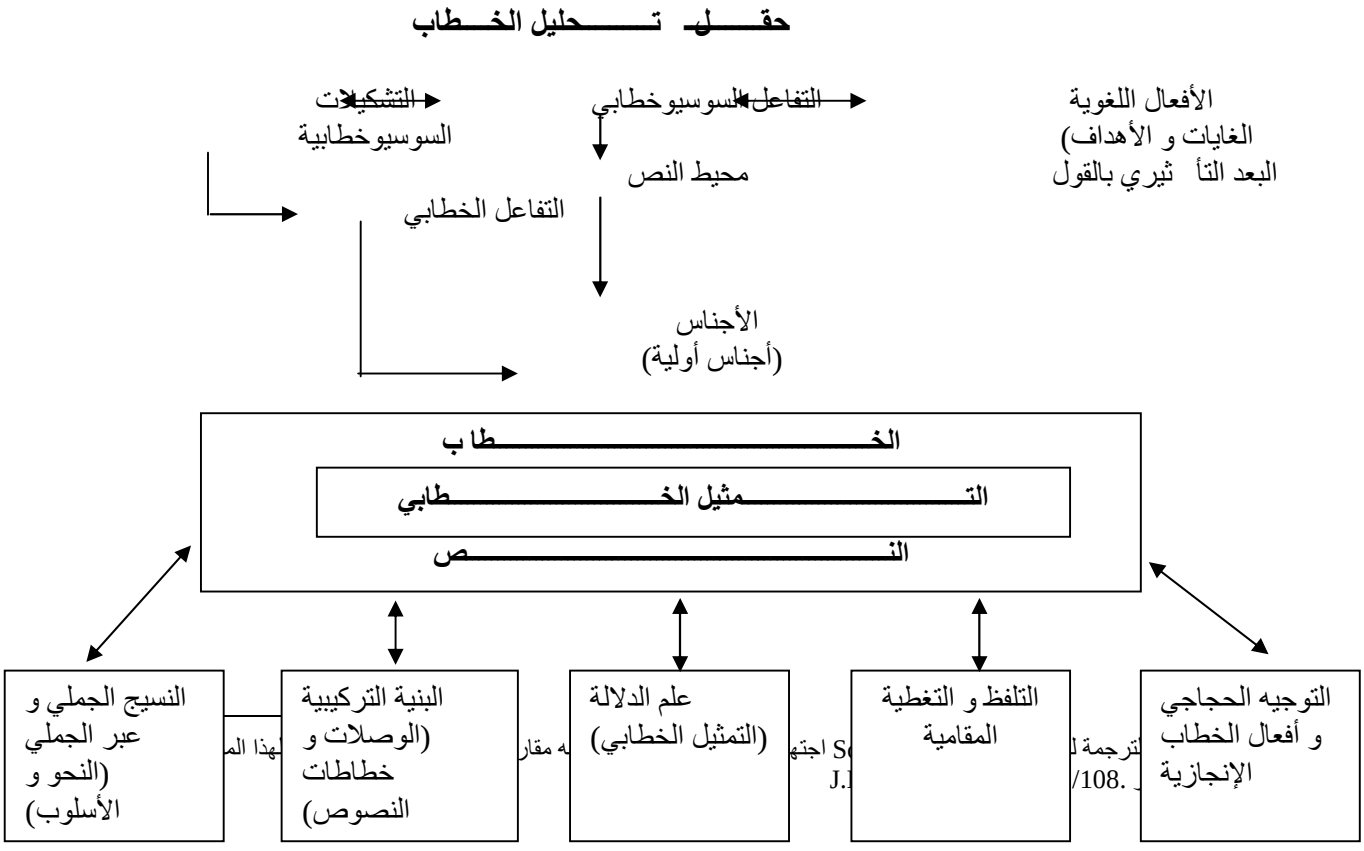

يمثل هذا المخطط البياني تقاطع الحقلين معا، لسانيات النص وتحليل الخطاب انطلاقا من تحليل عناصر الفعالية اللغوية كما لو أنها قاسم مشترك بينهما، من شأنه أن يزيح الحدود المنهجية الفاصلة بينهما في ضوء مبدأ التكامل بين النصي والخطابي، أو بالأحرى، ما أضحى ينعت بالتمثيل الخطابي للنصوص. وتأسيسا على ما سلف، نسجل ظهور منظور جديد يتمثل هذا التصور ضمن أبحاث المدرسة الفرنسية، وهو لا يعدو أن يكون بمثابة تعميق منهجي استحال بموجبه تركيز النظر من لسانيات النص إلى التداوليات النصية Pragmatique textuelle.

ومع بداية الثمانينيات سجلت المدرسة الفرنسية في مجال اللسانيات النصية تعميقات منهجية لموضوع بحثها ضمن مقاربة جديدة تنعت بـ: التحليل النصي للخطابات Analyse textuelle des discours، بصرف النظر عن البحث في شروط الإنتاج السياقي لمعنى النصوص العيانية، ولاسيما تلك المتعلقة بضرورة إقحام مبدأ القصدية Intentionnalité (محور إنتاج النص)، ومبدأ القبولية Accéptabilité (محور تلقي وتأويل النص) بوصفهما شركة نصية Co-textuels لنسيج النصوص وبنيتها.[1] ولا شك أن إقحام مثل هذه المعايير السياقية الموازية لبنية النصوص ضمن التحليل النصي للخطابات، من شأنه أن يتيح لنا إمكانات الحكم على شرعية الملائمة النصية Pertinence textuelle ، ومن ثم انفلات لسانيات النص من مأزق المعيارية النحوية المنطقية التي طبعت أصولها من الزمن ردحا.

[1] - *Cf. J.M.Adam La linguistique textuelle Introduction a l'analyse textuelle des discours Ed Armand colin Paris 2005 p29.*

وبإمكاننا أن نمثل ذلكم التعميق المنهجي للأبحاث اللسانية النصية التي حظيت باهتمام المدرسة الفرنسية ضمن المخطط البياني الآتي (مخ 3):

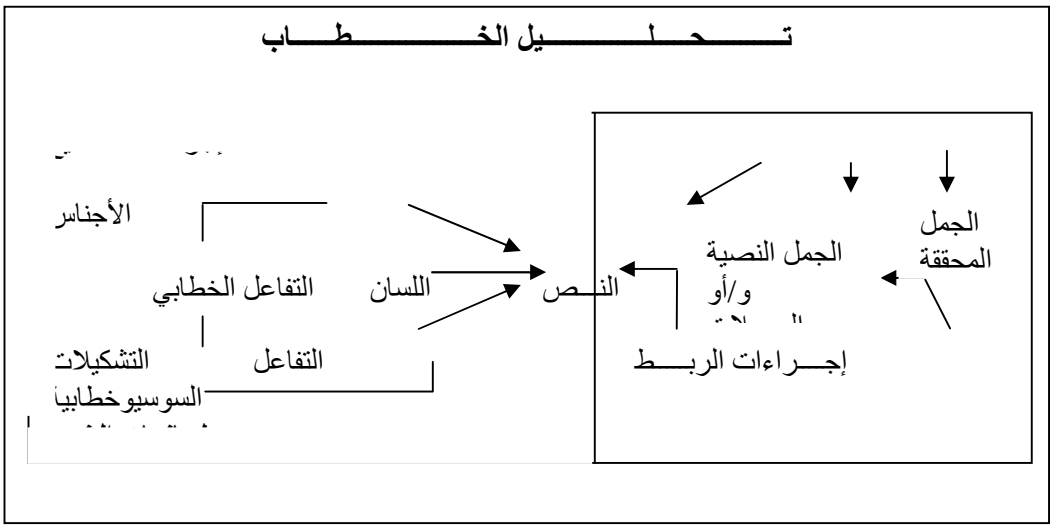

يمثل المخطط البياني أعلاه التصور المركب للمحددات الخطابية المنحدرة من اليسار إلى اليمين من جهة، والمحددات النصية المنحدرة من اليمين إلى اليسار من جهة ثانية؛ وذلك من أجل توسيع مجال لسانيات النص وإزاحة الحدود بينها وبين تحليل الخطاب، وكذا من أجل تقديم رؤية مركزة حول مجموع الإشكالات المشتركة بين الحقلين معا تمهيدا لمقاربة جديدة تعرف بالتحليل النصي للخطابات.

تقترح النظرية المعرفية حول التمثيل الخطابي Schématisation التي طورها-**Jean Blaise Grize** في المنطق الصوري أنموذجا مختزلا للتفاعل اللفظي Interaction verbale، وكافيا لتمثيل تعاقب الخطاطات الكلاسيكية للتواصل اللغوي. إذ يتعين علينا بواسطة مفهوم التمثيل الخطابي بوصفه نظرية إدراكية[1]، إدراك العلاقة بين النص والتفاعل اللفظي على نحو ما تمثله الخطاطتين سابقا **2و3** على الترتيب، من جهة اعتبارها تصورا مزدوجا، إجراء (عملية التلفظ/الممارسة الخطابية)، ونتيجة (بنية الملفوظ/النص)؛ وهي العلاقة التي تسمح بتفسير الانتقال من نظام النص إلى نظام الخطاب. وعندئذ، تسمح هذه

[1] - *Cf. Jean-Blaise Grrize Logique et langage, ed Ophrys, Paris 1997, pp 35/37.*

الرؤية المنهجية بتفسير علاقة النص بالسلسلة الخطابية، في حدود الرؤية الحوارية الباختينية التي تقضي بضرورة تعالق كل نص مع نصوص آنية وسابقة، وأخرى لاحقة ضمن نظام الخطاب.

3-أنموذج النص واستراتجيات الفهم والإنتاج:

يندرج النشاط المبذول في إنتاج النص وفهمه تلفيظا وكتابة ضمن إطار" **بناء الأنموذج** "، وذلك أن يعد طرفا العملية التواصلية (المرسل والمتلقي) شريكين في إستراتيجية بناء أنموذج عالم النص، بوصفه الموازي المعرفي للمعلومات المنقولة والمتداولة بواسطة الاستعمال النصي للغة. وتبدو نماذج عوالم النص مكونة من مفاهيم وعلاقات تمتد عبر ما اشتهر في اللسانيات المعرفية بنظرية الفضاءات الثلاثة: (الفضاء المرجعي، والفضاء الفيزيائي لفعل الإنتاج، وفضاء التفاعل الاجتماعي). وفضلا عن ذلك، يعد أنموذج عالم النص فرعا من فروع مساحة الموقف التي تأتي متلاحمة مع الخطط والغايات التي يمتلكها طرفا العملية التواصلية في رحاب الممارسة الخطابية.

ضمن هذا المنظور، يمكن أن نعد الغاية المرجوة من الخطاب أنموذجا لموقف مستقبلي مطلوب، كما يمكن أن يتصور المتكلم أنموذجا لمواقف مستقبلي النص وردود أفعالهم.[1] ويبدو أن مفهوم الأنموذج في اللسانيات المعرفية قد لا يختلف كثيرا عن مفهوم القارئ الضمني لدى **ف.غ.إيزر**، وأفق التوقعات لدى **ه.ر.ياوس**، والتشكيلات القرائية والجماعات التفسيرية لدى **توني بنيت** في مجال أبحاث نظرية التلقي، لا سيما في نسختها الأنجلوساكسونية. غير أن مفاهيم هذه النظرية تبدو ألصق بالنماذج الخطابية للنص الإبداعي بوصفها بنيات معرفية قائمة على الحس الفني؛ في حين يعد مفهوم الأنموذج ألصق بالتواصل الخطابي العام الذي يتوخى المعيار السائد بين بنية النص ومعطيات العالم الخارجي.

[1] - ينظر ر.دوبوغراند المرجع السابق ص 113.

مـن الملاحـظ أن مفهـوم أنمـوذج بنـاء الـنص قـد انطلـق بـصفة رسـمية مـع أبحـاث Bronckart 1985، وتطـور مـع أبحـاث Schneuwly 1988، وبخاصـة تلـك المتعلقـة بتحديـد عمليـات التنـصيص اسـتنادا إلـى أطروحـات الاتجـاه التفـاعلي الاجتمـاعي عنـد Vigotsky. ويبدو حسب Bronckart أن النشاطات الإنسانية باختلاف أنواعها، تفتح مجال الأصناف السياقية التـي يرغـب فـي إحـصائها، بمعنـى ربطهـا مـع حلقـة مـن التلاؤمـات المتحولـة- بالمعنى الذي حدده هاليداي سلفا – مع الأصناف السياقية التي تتمفصل إلى أجناس الخطاب أو أنماط النصوص. إن هذا التمفصل يعالج بعناصر الممارسات اللغوية في كل نظام خاص من العمليات المعرفية بالمعنى الواسع من مثل: العلاقات التي تربط التنظيم المعرفي للفضاء بتوظيف المؤشرات اللسانية التي تلاؤمه. وعندئذ ستتشابه التشكيلات الخاصة للوحدات اللسانية المنتجة لنمط معين من أنماط النصوص، مع العمليات اللغوية المحددة ههنا. بامكاننا إذن أن نمثل هذا التمفصل بالفقرة التالية: مقام فوق لغوي – التأصيل المعرفي للملامح التميزية في مساحة هذا المقام – عمليات لغوية تواصلية – تمثيلات ضرورية للمقام- وحدات لسانية منتجة، حيث يمكن للتشكيل الخطابي أن يحدد نمطا معينا من أنماط النصوص.[1]

يبدو أن النص نظام سيبرنيطيقي فعال بوصفه كيانا لغويا يتحدد تبعا للمعايير التي تشكل نصانيته* Textualité، ومن هذا المنظور، فهو يتميز عن الجمل التي لا تعدو أن تكون كيانات قواعدية خالصة تتحدد في المستوى التركيبي فحسب، أو بالأحرى عناصر نظام افتراضي Système virtuel. ومن ثمة، كان لا بد للنص أن يتغلب على تلك القيود والضوابط المفروضة على البنية التجريدية للجملة من خلال تصعيد الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف التواصلي (التوقعات والمعارف)، ولعل هذا ما يبرر المسكوت عنه والمقتضب من الملفوظات والعناصر اللغوية التي يتعين فهمها وإدراكها من خلال السياق الموقفي، مما يعزز الطاقة الاتصالية للنص.

[1] - Cf. *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Psycholinguistique textuelle, approche cognitive de la production des textes ed Armand colin Paris 1996. p27.*

* - سعينا مبدئيا إلى التمييز بين النصية Texticité والنصانية Textualité على أن تعنى الأولى بمراعاة المكونات التركيبية للنصوص بوصفها بنى لسانية، في حين تعنى الثانية بمعالجة البعد الوظيفي للنصوص، أي النص في السياق.

وعلاوة على ذلك، يتوقف إنتاج النص وفهمه على توال من الحالات والوقائع من مثل الحالات المعلوماتية، والحالات الانفعالية، والحالات الاجتماعية. وقد شكل هذا المجال -موضوع دراسة لعصبة من أبحاث علم النفس المعرفي التي سعت إلى بلورة معالجة معرفية للنص، يمكن بسطها عبر مساحة التقطيع الصارم لبنيته، وفي مستوى التفاعل بين الإجراءات المناسبة لنماذج المحددات الأربعة وهي على النحو التالي:

المحددات المرتبطة بمواصفات النظام اللساني، من مثل الروابط، وعلامات التنقيط، وإعادة تشكيل المقاطع والأجزاء النصية من خلال الفقرات.

المحددات المتعلقة أساسا بمعالجة مجال الإحالة، من مثل التمثيل الذهني، والخطاطات المعرفية الواصفة لعناصر العالم المادي والذاتي والاجتماعي.

المحددات المتعلقة بالسياق التلفظي، وبمفهوم أوسع، بسياق الممارسة الخطابية.

المحددات التي تراهن على اشتغال البنى المعرفية، أو بالأحرى وجهة النظر اللسانية والنصية للمتكلمين، من مثل تلك المتعلقة بدرجة اكتساب آليات الكتابة والقراءة، أو مدى تفاعل المتخاطبين مع النماذج الخطابية المعهودة، و نعني ههنا ما يرتبط تحديدا بالرهانات العامة للنظام المعرفي الإنساني في مجال معالجة المعلومة الرمزية، وبخاصة الرهانات المرتبطة باشتغال الذاكرة.[1]

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن ما يميز اللغات المنطقية والاصطناعية عن اللغات الطبيعية قيد الاستعمال (العادية)، كون الأولى تبنى على مكونين أساسيين يستقل أحدهما عن الآخر بشكل صوري وتجريدي هما التركيب والدلالة، بينما ينتظم نسيج اللغات العادية من تضافر هذين المكونين معا ضمن نظام متشابك Inter système يشكل نصية الممارسات اللغوية في رحاب مستويين مختلفين هما: الدلالة التركيبية، التي تعنى بتفسير آليات الترابط الجزئي Micro-enchainement في بنية النصوص وفق قاعدة الاتساق، ولا سيما الأنماط والتتابعات الشكلية في استعمال المعرفة والمعنى وتداولهما تلفيظا وتذكرا.

[1] - *Cf Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault.Op cit. pp 8/9.*

والتركيب الدلالي، الذي يعنى بتفسير آليات الترابط الكلي Macro-enchainement في بنية النصوص وفق قاعدة الانسجام، وبخاصة ما يتعلق بكيفية ارتباط مفاهيم مثل فاعل وحدث وحالة وصفة إلخ، ذلك من أجل الكشف عن البنية الدلالية الكبرى للنص. وفي إطار التنظيم النحوي للنص (التركيبي/الدلالي) بإمكاننا أن نفرق بين مجالات ثلاثة للبنية هي: مجال الإحالة Référence ، ومجال الحمل ، ومجال الروابط Connecteurs.[1] وفي رحاب ذلكم التضافر بين التركيب والدلالة، يتشكل مستوى جديد وهو التداوليات، بوصفها حصيلة تفاعل هذين المكونين بغية تشكيل أنساق واصفة للتركيب والمعنى في النصوص من حيث ضبط الأفعال والخطط والأغراض. وعندئذ، تشكل تلك المكونات (التركيبي، والدلالي، والتداولي) قاعدة كل فهم للنص، على نحو يغدو بموجبه الفهم الدلالي الذي يستند إلى فروض مسبقة ومضامين موضوعية، ومعلومات جوهرية (مضامين محمولية) مرتبطا بفهم وسائل نحو النص ارتباطا وثيقا حيث يمكن إتاحة التنصيص الموضوعي والمحمولي للنص. أما الفهم التداولي بوصفه حصيلة تضافر الفهمين (التركيبي والدلالي)، يتضح بوجه خاص في معرفة وإدراك الفعل الكلامي المتعين من مثل الطلب، والشكر، والوعد، والقسم، والتهديد...إلخ. وينتج الفهم التداولي في المقام الأول عن المعرفة المسبقة لطرفي العملية التواصلية حول التضمين الاجتماعي لفعل التواصل.

تتمثل قيمة الفهم لدى كثير من الدارسين في مجال اللسانيات المعرفية في إستراتيجية امتلاك النص، التي أضحت قاسما مشتركا بين طرفي العملية التواصلية (المرسل والمتلقي). وتتحدد هذه الإستراتيجية في الأنشطة المنتجة (الكلام والكتابة) بوصفها أنشطة ذهنية محددة بالفهم. وينبغي أن نميز في هذا المقام بين فهم مسبق يصوغه منتج النص بوصفه " **الجزء المخطط لفعل التواصل، حيث ينشط مؤلف النص من خلال صياغات وصياغات معدلة (تصويبات وإصلاحات) عملية خلاقة للإفهام الذاتي الساري اجتماعيا. واللغة بهذا المعنى (تفهم عند هومبولت وغيره بأنها نشاط خلاق) نشاط اجتماعي لتطور**

[1] - ينظر زتسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ط1 2003. ص 84.

البشر "[1]، وفهم بعدي محدد، وهو ذلك الضرب من الفهم الذي يتحكم في نجاح إفهام أطراف مشاركة فيه. وينتج عادة الفهم المسبق الذي يشكل تنبؤات المتلقي عن موقف توقعاته من جهة، وعن تجاربه الذاتية في الممارسات النصية من جهة ثانية. إذ أن **" كل جملة نص متحققة تنتج لدى متلقي النص عددا معينا من توقعات الاستمرار التي تؤكد أو لا تؤكد في أثناء تلقي النص. وتقوم أوجه التوقع من جهة على معلومات ضمنية (فهم افتراضي مسبق)، ومن جهة أخرى على نتائج محتملة من معلومات متلقاة (فهم استلزامي) "**[2]. وفي هذه الحالة تكون عملية بناء انسجام النص نشاطا ذهنيا حصيلته اتحاد الفهمين القبلي والبعدي للنصوص.

3-1- النصانية تصميم وإجراء:

من اللافت للنظر أن المشروع القار للسانيات النص، يتحدد في الغالب الأعم في دراسة وتقصي مفهوم النصانية Textualité من حيث هو نتاج الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال اللغة. ويبدو هذا المفهوم مزدوج الأبعاد، بعد تصميمي يتعلق بالنسيج التركيبي Texture، وبعد إجرائي يتحدد في عمليات التواصل. وفي هذا الصدد، اقترح كل من دوبوغراند ودريسلر جملة من المبادئ الأساسية بوصفها مؤشرات تصلح أساسا لإنتاج النصوص وتصميمها دون أن تكتسب هذه القوانين طابع الصرامة المنهجية، وهي:[3]

الاتساق: Cohesion ويتحدد أساسا في مظاهر ربط الوحدات اللسانية في بنية النص الظاهرة (موضوع/محمول)، أو ما يعرف بالتشكيل النحوي للجمل والعبارات وما يتعلق بها من حذف وفصل، ووصل، وتكرار، وإحالة.

الانسجام: Coherence وهو مجموع الإجراءات التي بمقتضاها تنشط عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي بين الأفكار داخل النص. وتتحدد مظاهر الانسجام في الغالب الأعم، في العناصر المنطقية من مثل السببية والعموم والخصوص، والإطار

[1] - زتسيسلاف واورزنياك، المرجع السابق ص 85.
[2] - زتسيسلاف واورزنياك، المرجع نفسه ص 85.
[3] - ينظر روبيرت دوبوغراند المرجع السابق ص ص 105/103.

المعلوماتي لتنظيم الأحداث والأفعال والموضوعات والمواقف، ويبنى الانسجام عادة على تفاعل المعلومات النصية مع المعرفة السابقة بالعالم الخارجي.

القصدية:Intentionnalité ويتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمنتج النص بوصفه شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي المتسق والمنسجم ومن حيث هو وسيلة مخططة تشارف غاية معينة تبرر استعمال النصوص .

القبولية: Acceptabilité ويتضمن هذا المبدأ الموقف الضمني لمستقبل النص واستجابته إزاء كون هذا الأخير شكلا من أشكال الاستعمال اللغوي الذي ينبغي أن يستحسن قبوله من حيث مدى اتساقه وانسجامه.

المقامية: Situationalité ويتعلق هذا المبدأ بالسياق الثقافي والاجتماعي للنص قيد الفعل التواصلي المتبادل بين مرسل ومتلق، على أن يكون موجها للتلاؤم مع حالة أو مقام معين بغرض كشفه أو تغييره. وقد يكون الموقف التواصلي للنص مباشرا يخضع للإدراك المباشر، أو غير مباشر يمكن استنتاجه.

التناصية: Intertextualité ويتضمن هذا المبدأ -بوصفه أهم مبادئ النصانية- مجموع العلاقات بين نص ما ونصوص واقعة في حدود تجربة سابقة سواء كان بوساطة أم بغيرها[1]. ويبدو أن النصوص ههنا تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل. ويعتبر هذا المبدأ أكثر تمثلا لمفهوم الحوارية الباختينية منه لمفهوم التناص عند جوليا كريستيفا.

الإعلامية: Informativité يعد الجانب الإعلامي عاملا مؤثرا بالنسبة لمصداقية الوقائع النصية، وتختلف درجة الإعلام في النصوص بحسب نوعية كل نص، بين الإعلامية القصوى والإعلامية الدنيا.[2]

لا شك أن القصدية، والقبولية، والمقامية، والتناصية، والإعلامية تعد معايير للنص على إطلاقه؛ بينما يعد كل من الاتساق بوصفه معيار الترابط النحوي، والانسجام بوصفه معيار الترابط المفهومي، وهو أوثق هذه المعايير صلة بالنص من حيث اعتبار البنية

[1] - ينظر روبيرت دوبوغراند ، المرجع السابق ص ص 105/103.
[2] - ينظر المرجع نفسه ص 105.

والتصميم. ويبدو أن عملية فهم اشتغال هذه المعايير في تصميم النصوص تتوقف أساسا على الأخذ في عين الاعتبار المحددات التالية: اللغة (آليات الاشتغال)، العقل (استراتجيات الفهم والتأويل)، المجتمع (السياق السوسيوثقافي)، التداوليات (تدشين المعنى الاستعمالي).

ما نخلص إليه، هو أن النص يمثل طاقة لغوية تواصلية قوامها البنى والتمثيلات المعرفية بالنظر إلى تواتر المعلومة ونقلها. ومن ثمة ظلت غائيته المثلى تشكل أرضية خصبة ومحورا مركزيا تتجاذبه الأبحاث عبر مختلف التخصصات؛ ولا سيما اللسانيات النصية التي ما برحت تكشف عن التمثيلات النصية بوصفها تمثيلات وحدوية Unitaires، تستند إلى ثلاثة قواعد مختلفة ومتميزة فيما بينها، نجملها على النحو الآتي:[1]

مبدأ الاستمرارية المرجعية Continuité référentielle: ونعني به وحدة الموضوع وتقاطع أجزائه ضمن آلية الاتساق التي تتدرج في مستوى العلاقات الدلالية بين الموضوع Thème و المحمول Rhème وبين الإحالة والمرجع.

. مبدأ الاستمرارية المنطقية والحجاجية Continuité logique et argumentative : والمراد به بناء الانسجام النصي من خلال البنى البلاغية.

مبدأ الاستمرارية التلفظية Continuité énonciative : الذي يتحدد في مستوى هيكل التخاطب وغائية الخطاب.[2]

وعندئذ يغدو النص موضوع بناء، إما من خلال العلاقات الداخلية (الصريحة أو الضمنية) بين مكوناته، وإما لأن معالجته تستدعي حضور الخطاطات المعرفية لمختلف المعارف ووجهات النظر العامة والخاصة ممثلة في : البنى الفوق النصية Superstructures textuelles ، والعلاقات البلاغية، والنماذج الخطابية.

[1] *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Op.cit p 7.*

[2] *- Cf . Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault,Ibid p 7.*

ويبدو أن الصنافة النصية الملائمة معرفيا تفترض مراعاة رهانين اثنين: الأول يتعلق بضرورة امتلاك النصوص المنحدرة من العائلة التصنيفية نفسها ضمن استراتيجية تحليل موحدة ومشتركة. والثاني يتعلق باستدعاء النصوص المنحدرة من عائلات تصنيفية مختلفة لاستراتجيات متباينة، حتى ولو كان محتواها الذاتي متطابقا. ومن هذا المنظور يتعين على أي نص ينتمي إلى صنف معين بوصفه شكلا معطى، أن يسمح ببعض الإجراءات من مثل: استدعاء مشروع البنية الفوقية Shéma superstructural حيث يتم تراتبية المعلومة النصية وتنظيمها ؛ وكذا اللجوء إلى الخطاطات المعرفية العامة نحو(السببية وبنى الأهداف التواصلية في المحكي، والبنى المنطقية في النص العلمي، وكذا صانعي الأقوال Les scriptes في رحاب عملية وصف الأحداث والوقائع..إلخ)؛ وبشكل عام تفعيل مجالات المعرفة المتمثلة في أنشطة التعرف، أو إنتاج القرائن اللسانية المتميزة نسبيا كأنظمة الزمن ، والإشاريات، والروابط ونحو ذلك.

ضمن هذا الإطار بإمكاننا التمييز بين أربع عائلات تصنيفية كبرى ومتباينة في تصنيف النصوص على النحو التالي:

التصنيفات ذوات القاعدة التلفظية: وهي تلك التي تبنى على أساس تحليل العلاقات بين المتكلم والمخاطب والإطار الزمكاني Spatio-temporel لعملية التلفظ استلهاما لإسهامات بنفينيست. وتعتمد هذه التصنيفات في الغالب الأعم على العمليات اللسانية وعناصرها الفاعلة التي بموجبها يتم تسجيل المقام التلفظي ضمن الملفوظ من مثل: الضمائر، والإشاريات، وأنظمة الزمن.

. **التصنيفات ذوات القاعدة التواصلية أو الوظيفية**: وهي التي تبنى أساسا على وظيفة المعلومة المنتجة في المقام والخطاب. وتستلهم هذه التصنيفات نظرية جاكوبسون حول وظائف الخطاب.

التصنيفات المقامية: التي تعتمد على مرجعيات سوسيولوجية في التمييز بين الخطابات باعتبار أهداف الرسالة التواصلية من مثل التمييز بين الخطابات الإشهارية، والخطابات الدينية، والخطابات التربوية وغيرها.

التصنيفات المؤسسة على رهان البنى المعرفية: وهي التصنيفات الأكثر اعتمادا في اللسانيات المعرفية؛ من حيث إنها تميز بين خمسة أنماط كبرى من النصوص وهي: الوصفي المرتبط بإدراك الفضاء، والسردي المتعلق بإدراك الزمن، والشارح المتعلق بالتحليل والتركيب في مستوى التمثيلات المفاهيمية، والحجاجي المرتبط بالأحكام والمواقف، وأخيرا التعليمي الذي يتعلق بالتوجيهات.[1]

2-3- بنية النص من الوصلة إلى الشكل المنطقي:

3-2-1- البناء المقطعي ومستوى الربط التركيبي:

إن اهتداءنا لفحوى المصادرة التي مفادها أن النص وحدة لغوية تواصلية، يسعى إلى الوقوف عند تصور شامل للنص يتحدد في نطاق البنية والوظيفة؛ بحيث يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة هي فهم النص. وفي الغالب الأعم تدرك بنية النص على أنها تكوين من علاقات توجد بين الجمل الكبرى أو القضايا Macro-structure بوصفها العناصر المباشرة في تشكيل البنية النصية؛ وتحدث هذه العلاقات غالبا الربط الداخلي الذي يحكمه مبدأ الاتساق Cohésion ، والتماسك الدلالي والمنطقي الذي يحكمه مبدأ الانسجام Cohérence.[2] ومن ثمة، أضحى الحديث عن بنية النص، عرضا تحليليا لهذه البنية في مستويين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا هما: مستوى الربط التركيبي النحوي Liages compositionnels ، ومستوى الربط الموضوعي المنطقي Liages configurationnels .

ضمن هذا المنظور، يتعين علينا في المقام الأول أن نعرف الوصلة Séquence بوصفها شبكة من العلاقات التآلفية المستقلة نسبيا، والقابلة للتجزئة إلى أجزاء مترابطة فيما بينها وهي مجموع الجمل الكبرى Macro-propositions المترابطة والمرتبطة بالكل الذي

[1] - *Cf. Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h, Et Jean-Michel Passerault, Ibid pp 39/40.*

[2] - ينظر كلاوس برينكر المرجع السابق ص 31.

تشكله؛ وعندئذ تكون الوصلة الوحدة الأساس في مستوى التقطيع الثاني لتشكيل النص،[1] على نحو تغدو بموجبه إستراتجية التجزيء Segmentation في النص بوصفه موضوعا شكليا Objet de figure، قابلا للتقسيم إلى صنفين من الوحدات النصية، وهي الجمل النصية في مستوى التقطيع الأول، والوصلات في مستوى التقطيع الثاني. ويمكن أن نمثلها على النحو الآتي:

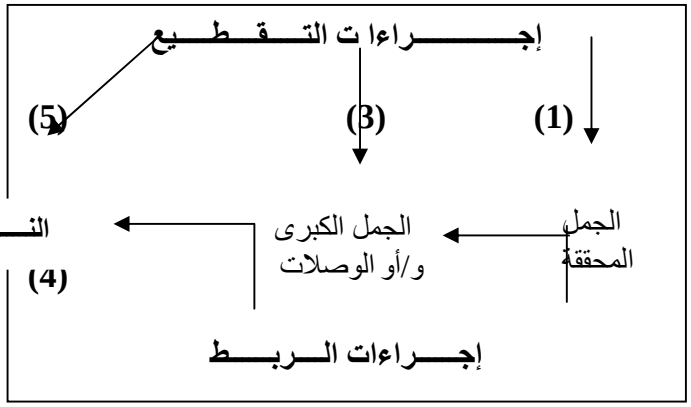

يمثل المخطط البياني السابق إجراءات التقطيع القاعدية في المستوى التركيبي النحوي المكونة لنسيج النص انطلاقا من أصغر وحدة لسانية ممثلة في الجمل المحققة، Propositions énoncées أي (الجمل المفيدة التي يحسن السكون عندها بتعبير النحاة العرب) إلى أكبر وحدة لسانية وهي الوصلة. ويستحسن أن ننبه في هذا المقام أن حمولة الجمل الدلالية في اللغات الطبيعية صنفان: دلالة قضوية تتعلق بمجموع دلالات مكونات الجملة مرتبط بعضها ببعض بحسب ما تؤديه العلاقات القائمة بينها. ودلالة إنجازية متمثلة أساسا في الفعل المواكب لإنجاز الجملة، ويكون إما إخبارا، وإما سؤالا، أو وعدا..إلخ[2]. وعلى غرار ذلك، يبدو أن عبارة (الجمل النصية و/أو الوصلات) ترتبط بأصناف النصوص من حيث تشكيلاتها التركيبية، على نحو تتباين بموجبه النصوص من حيث عدد الوصلات المشكلة لنسيجها؛ فالنصوص أحادية الوصلة -وهي النصوص المتجانسة

[1] - *Cf. J.M.Adam le texte narratif ed Nathan 1994 pp 111/112. et voir aussi J.M.Adam Linguistique textuelle des genres de discours aux textes ed Nathan 1999 pp 61/62.*

[2] - ينظر أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط المغرب ط1 1988 ص 16.

Homogène بالضرورة - تكتفي لزوما بمستويين من التقطيع التركيبي (جمل محققة، وجمل نصية) من أجل تشكيل نظام الوصلة. أما النصوص متعددة الوصلات – وهي النصوص غير المتجانسة Hétérogène في الغالب الأعم – تخضع لتقطيع ثلاثي (جمل محققة، وجمل نصية، ووصلات).

2-2-3 - البناء الدلالي و مستوى الربط الموضوعي المنطقي:

يبدو أن تعريف النص بوصفه بنية مقطعية أو بنية من الوصلات Structure séquentielle، من شأنه أن يسمح بمناقشة اللاتجانس التآلفي للوحدات النصية بمصطلحات السلم التركيبي العام Hiérarchique في النص. ولا ضير في أن يكون التنظيم المقطعي للنصانية Textualité هو المخطط المسؤول عن تأسيس التصور القاعدي للصنافة النصية Typologie textuelle في مستوى إنتاج النصوص وفهمها على حد سواء. ذلك أن خطاطات الوصلات التصنيفية الأنموذجيةSchémas séquentiels prototypiques المعطاة في النص، التي تعين حصرها في خمسة أنماط هي: السردية، والوصفية، والحجاجية، والشارحة، والحوارية، تكاد تتبلور تدريجيا من قبل الموضوعات في رحاب نموها المعرفي[1]. وتبدو هذه الأنماط مستقرة نسبيا بوصفها أجناسا خطابية أولية معطاة في النص.

لعل هذا ما يفسر استقلالية البنية الدلالية للنص التي تحكمها الاختيارات الدلالية والتداولية، عن التراتبية المقطعية Séquentialité التي يحكمها المستوى التركيبي. على أن يتم تحديد النمط المميز للنص Type de texte في المستوى التداولي بناء على الوظيفة المهيمنة Dominante في السياق لخطاطات الوصلات التصنيفية الأنموذجية المعطاة. وعندئذ ينتقل التحليل الإجرائي للنص من مستوى البنية التركيبية Structure compositionnelle إلى مستوى التمثيل الخطابي Schématisation ، وفق إستراتيجية تقصي البنية الكلية لمضمون النص L'orientation configurationnelle،[2] ذلك من خلال

[1]-*Cf.J.M.Adam Les textes types et prototypes ed Nathan 1997 p28.*
[2] - *Cf J.M.Adam, J.B.Grize, M.A.Bouacha Op cit p35.*

وصف العلاقات المنطقية/الدلالية بين الوحدات النصية في مستويي التقطيع المشار إليهما آنفا.

من هذا المنطلق، اقتضت الضرورة المنهجية التمييز بين نصوص متشابهة في البناء المقطعي (ذات وصلات حوارية مثلا Séquences dialogales) من حيث كون بعضها نصوصا سردية وأخرى حجاجية انطلاقا من تحليل الجانب الإنجازي L'illocutoire والتأثيري بالقول Le perlocutoire للتلفظ. وفي السياق نفسه يتحدد الفرق بين نصوص من جنس مشترك كالإشهار على سبيل المثال، على أن بعضها وصفي أو شارح، وبعضها الآخر حجاجي.

3-2-2-1- البنية الدلالية الكبرى والمحور الموضوعاتي:

تراهن الأبحاث في مجال لسانيات النص وتحليل الخطاب على أن لكل نص بنية كلية ترتبط بها أجزاؤه (قضاياه ووصلاته)، بحيث يصل القارئ إلى هذه البنية الكلية عبر عمليات متنوعة تشترك معظمها في سمة الاختزال. " **على أن البنية الكلية ليست شيئا معطى، حتى وإن كانت هناك بنيات متنوعة أو مؤشرات على وجود هذه البنية، وإنما هي مفهوم مجرد (حدسي) به تتجلى كلية الخطاب ووحدته** "[1]. ومن هذا المنطلق، يبدو موضوع النص في الغالب الأعم، مختزلا دلاليا، ومنظما ومصنفا الإخبار الدلالي لكل متتالياته من قبل عنوان معطى، أو قضية (جملة منجزة) معطاة، من حيث إن هذا التمظهر يبرز تشكل المعنى العام لهذا النص في المقام الأول، بوصفه بنية دلالية كلية، يتعين بموجبها وصف انسجام الخطاب. وحسب فان دايك يتم " **إعادة بناء مفهوم موضوع جزء من الخطاب كقضية مستنتجة من ضم مجموعة قضايا معبر عنها في متوالية (....)فإن الموضوع يجب أن يستنتج من المتوالية ككل** "[2]. وعلى غرار ذلك، يشكل مجموع الخصائص السياقية المستمدة من السياق المادي والحيز الخطابي، والواقعة خارج النص،

[1] - محمد خطابي، لسانيات النص المرجع السابق ص 46.

[2] - فان دايك ، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق الدار البيضاء/ المغرب ص 190.

إطارا للموضوع بالنسبة لأي وصلة من وصلات النص[1]؛ هذا الإطار هو الجدير بأن ينعت بـ: البنية الكلية للنص.

3-2-2-2- الفعل الخطابي الأكبر الصريح أو الضمني:

لا شك أن عملية فهم النص وتأويله تتوقف أساسا على إمكانية الإجابة عن سؤال تداولي كبير من قبيل: لماذا أنتج هذا النص؟، أو ما هي الغاية التي يصبو إلى تحقيقها إنتاج هذا النص؟، أو بالأحرى، ما المنظور الحجاجي الذي تتقصده عملية الإنتاج؟[2]. ومن ثمة، كان رهان فهم العملية اللغوية المقحمة ضمن الفعل الخطابي الأكبر Macro-acte de discours الصريح أو الضمني، بمثابة طريقة معينة في اختصار نص ما، ومن ثم تفسيره في معناه الكلي، مثلما هي الحال بالنسبة للنصوص التي تتخذ من الفعل الخطابي الأكبر عنوانا يختزل البنية الدلالية الكلية لهذه النصوص.

لعل الآلية المعتمدة في هذا الإجراء (فهم النص وتأويله) هي الانسجام بوصفه استراتيجية الربط الكلي Macro enchaînement لأجزاء ومقاطع النص، بقطع النظر عن الاختلاف الحاصل بين الباحثين في تحديد انسجام النص، بين كونه معطى جاهزا في النص يتم الكشف عنه من خلال الوظيفة الدلالية لمظاهر الاتساق*، وبين كونه عملية بناء تناط بعمليات الفهم والتأويل لدى المتلقي انطلاقا من أن النص لا يملك في ذاته مقومات انسجامه، وإنما القارئ هو الذي يسند إليه تلك المقومات، ومن ثم يغدو كل نص قابل للفهم والتأويل نصا منسجما، والعكس صحيح. وبين هته وتلك تتحدد مبادئ الانسجام وعملياته من مستويي النص الداخلي والخارجي، أو بالأحرى في المستوى النصي والمستوى الخطابي. تعتمد عملية الانسجام في المستوى الداخلي للنص على جملة من المبادئ نجملها على النحو التالي:

---

[1] - ينظر ج. يول و ج.ب.براون، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض/ المملكة العربية السعودية 1997 ص ص 96/95.

[2] - *Cf.J.M.Adam, Linguistique textuelle des genres de discours aux textes Op cit, pp78/79.*

* - يبدو أن رؤيتنا المنهجية تميل إلى تمثل هذا الرأي الذي يقطع بتكامل عناصر النصية ويفسر مركزية الاتساق كما لو أن البناء التركيبي في الاستعمال هو شرط توجيه الدلالة. ويبدو أن هذا التصور قد طرحته اللسانيات الوظيفية من قبل ممثلها هاليداي، وعليه اعتمدت جملة من تصورات المدرسة الفرنسية في اللسانيات المعرفية في أحدث طروحاتها.

. **مبدأ السياق**: يتحدد في القرائن النصية Marqueurs linguistiques التي ترتبط بعناصر العملية التواصلية.

. **مبدأ التأويل المحلي**: يعد هذا المبدأ معيارا للطاقة التأويلية للمتلقي من حيث اعتماده على مقومات سياق القرائن، كما أنه يتعلق في الغالب الأعم بكيفية تحديد المساحة الزمنية والمكانية في تأويل المؤشرات اللسانية من مثل: الآن، هنا، هنالك، بعد ذلك..إلخ.

مبدأ التشابه: يعتمد هذا المبدأ على رصد مقومات التجارب السابقة واستثمارها عن طريق القدرة على التوقع السليم في الفهم والتأويل باكتشاف الثوابت والمتغيرات، وتحديد الخصائص النوعية للمعطى النصي الموجود. ويعتمد هذا المبدأ على إجراء التعالق النصي في حدود تصور النظرية الحوارية الباختينية.

مبدأ التغريض: يتعلق هذا المبدأ بالارتباط الوثيق بين فحوى أجزاء النص وبين عنوانه أو نقطة بدايته من حيث إنها مركز جذبه وبؤرة دلالته الكلية. وكمثال على ذلك، تبدو الكتب الخاصة بتراجم الأعلام والبلدان، أو الخطابات التي تكون بؤرة الوصف فيها مرتبطة بحدث أو شخص معين، إجراءات تغريض نصية.[1]

وعلى غرار ذلك، يعتمد الانسجام على جملة من العمليات الممتدة في محيط النص Péritexte أو ما يتعلق بفضاء الخطاب العام، وهي على النحو التالي:

المعرفة الخلفية: وهو إجراء ذهني يعتمد تمثيل المعرفة المخزونة في الذاكرة المتمثلة في المعلومات المنتظمة، وبعثها بطريقة علمية تمكن من اكتشاف العمليات الذهنية التي يشغلها المتلقي أثناء مواجهة نص معين. ومن المعلوم أن ذاكرة الإنسان تتمتع بقسط وافر من المعرفة الموسوعية ما يؤهلها للإحاطة بكل أنواع الخطابات فهما وتأويلا، خلافا للذكاء الاصطناعي الذي تبدو ذاكرته محددة بمشاريع البرمجة الإلكترونية.

[1] - ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص ص 60/52.

الأطر : تعد الأطر تمثيلات ذهنية أنموذجية جاهزة لوضعية مقامية معينة، بحيث يلجأ المتلقي إلى ملء فراغات لاصقة ضمن عبارات معطاة من قبيل الافتراض السابق المنطقي، من أجل فهم نص معين. فعندما " **يعترضنا موقف جديد (...) فإننا نحتاج مما هو متوفر في ذاكرتنا إلى بنية تسمى إطارا معرفيا، وهي عبارة عن إطار نتذكره ويتم تكييفه ليتناسب مع الواقع، وذلك بتغيير التفاصيل حسب الحاجة** "[1].وعلى هذا الأساس تكون الأطر إحدى مظاهر الفهم البعدي للنصوص، وعملية من عمليات الانسجام النصي.

المدونـات Schémas: لقد طور هذا المفهوم للتعامل بصفة خاصة مع متواليات الأحداث والحالات المعطاة التي تصف وضعية معينة ضمن فحوى النص، وهي مرتبطة بصفة منظمة ومتتابعة ضمن تقريبية زمنية وسببية[2]، وقد مورس هذا المفهوم من قبل محللي الخطاب بوصفه إجراء لفهم النص وفق استراتجيتي التبعية المفهومية، والفهم المؤسس على التوقع.

السيناريوهات Scripts: يستعمل هذا المفهوم للتعبير عن المجال المرجعي الموسع الموظف في تأويل نص معين؛ ومن ثمة اعتبرت المقامات والوضعيات والمواقف بمثابة عناصر مشكلة لنماذج السيناريوهات التأويلية التي تشكل قاعدة تأويل النصوص. وتعتمد عملية تنشيط السيناريو التأويلي على إستراتيجية ملء الفراغات المتعلقة ببعض العناصر المكونة لوضعية ما أو مقام معين.

الخطاطات Plans: تعد الخطاطات بنيات معرفية محدد ذهنيا تضم توجيهات حتمية ومنطقية، من شأنها أن تهيئ المتلقي لتأويل نص معين بطريقة ثابتة ومحددة،[3] وهي أقرب إلى مفهوم الصورة في مجال الصورائية والأدب المقارن Imagologie التي تبحث في دراسة الصور المتشكلة في رحاب الغيرية بين الأنا والآخر، من مثل صورة العربي البدوي المتهتك في المخيال الغربي، التي يمكن

---

[1] - يول وبراون المرجع السابق ص 285.
[2] - ينظر صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، 2005، ط1 ص 281.
[3] - ينظر يول وبراون، المرجع نفسه ص ص 68/61.

عدها خطاطة معطاة في ذهنية المجتمع الغربي تشكل قاعدة لتمثيل معرفة خلفية في تأويل كل نص يتضمن هذه الوضعية وفق المتغيرات الثقافية والجنسانية.

- الاستدلال **Inférence** : يتحدد في نظر يول وبراون في مجموع الترابطات غير الآلية بين العناصر المكونة لنص معين، والتي تتطلب من المتلقي إجراء تأويليا إضافيا من قبيل ملء الفراغات أو التقطعات، من أجل استجلائها، خلافا للترابطات الآلية التي يتم رصدها أساسا باعتماد المعرفة الخلفية من نحو الأطر والمدونات والخطاطات.[1]

هكذا تؤدي هذه العمليات المعرفية إلى التدرج من عموم الإتاحة إلى خصوص التوجيه العملي والترتيب في مستوى فهم النص وتأويله؛ على نحو يتم بموجبه التمييز بين الأطر والمدونات بوصفها إجراءات تتجه صوب التنظيم الداخلي للمعلومات، والخطط والسيناريوهات التي تعكس حاجات المتكلمين إلى تحقيق أغراضهم في النشاط التلفظي. وعلى هذا الأساس تهيئ هذه الأشكال المعلوماتية دخلا مختزلا للمهمات الاتصالية والتفاعلية العامة، ويعد توظيفها شكلا من أشكال الربط الإجرائي، حيث يضمن ترابط الخطط فهما شاملا وصقلا للوقائع المنتظرة والمرتقبة في أنموذج عالم النص المنخرط في التفاعل التواصلي بالنسبة للمشاركين والمراقبين على حد سواء.

وبعد هذا العرض شبه الموسع للنصية بنية ووظيفة، نخلص في الأخير إلى أن التحليل عبر اللساني للوحدات الكبرى يمتد من مستوى البنية إلى مستوى الوظيفة في السياق من أجل وصف ومعالجة الظاهرة اللغوية قيد الاستعمال، بوصفه المعيار الأساس في تحديد الدلالة. ولتمثيل بعض من جوانب هذه الرؤية سنسعى في الفصل الأخير من هذا البحث إلى الوقوف عند بعض مظاهر النصية ووظائفها التداولية في البلاغة العربية، مهتدين باقتراحات السكاكي بوصفها عينة مميزة.

[1] - ينظر المرجع نفسه ص ص 311/307.

الفصل الرابع

بلاغة الخطاب من المجاز إلى الحجاج

البلاغة العربية من المعرفة إلى الصناعة:

المعمار البلاغي في علم الأدب:

الوظيفة التداولية للنحو:

القوة الإنجازية ومظاهر تمثيلها في اللغة العربية:

الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال اللغوية غير المباشرة :

القوة الإنجازية وظاهرة الاستلزام الحواري:

الاستلزام الحواري عند السكاكي:

الفصل والوصل وشروط انتظام الخطاب عند السكاكي:

القيود التركيبية والدلالية والتداولية لقواعد العطف:

" .....واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التمام. أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية، وسلوك جادة الصواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القربة، لاسيما إذا انضم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله تعالى من كلامه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقرى ".

السكاكي، مفتاح العلوم ص ص39/38

1- البلاغة العربية من المعرفة إلى الصناعة:

إذا كانت البلاغة الغربية قد ارتبطت بالخطابة سعيا لإنتاج الخطاب الاستشاري والاحتفالي والقضائي ثم الشعري في مرحلة لاحقة متخذة لنفسها جملة من الخصائص أبرزها الابتكار، والترتيب، والصياغة، والحفظ، والإلقاء، فإن البلاغة العربية ظلت مرتبطة بالشعر والقرآن الكريم بخاصة، ومظاهر القول البليغ عموما، من أجل رسم الإطار العام لمحاولة تفسير الخطاب، وإن صارت في المراحل اللاحقة أداة لإنتاج الخطاب في أنموذج الإنشائية وأدب الكاتب، كان ذلك إثر الممارسات المدرسية التي طبعت الخطاب البلاغي في أيامنا هذه . وهكذا ظلت البلاغة من حيث كونها نظرية متكاملة في التواصل، موحدة لموضوع البحث في أنموذج البيان (الجاحظ)، أو البديع (ابن المعتز)، أو النقد (قدامة)، أو الفصاحة (ابن سنان)، أو الصناعة (العسكري) . ولم يطرأ عليها أي تقسيم إلا مع السكاكي، إثر تلخيص الرازي للأسرار والدلائل في مرحلة لاحقة، حيث فصل بين علم المعاني وعلم البيان، أما علم البديع فيظل تابعا لهما، إلى أن يتم فصله عنهما بصفة رسمية مع المتأخرين من شراح التلخيص، وهو التقسيم الذي لم يعرف خروجا عنه إلا مع السجلماسي وابن البناء المراكشي.[1]

من اللافت للنظر أن البلاغة العربية قد نشأت في رحاب الدراسات الدينية، وتمت مساوقة للبحوث القرآنية من حيث الاهتمام بمدارسة النص القرآني. وإذا اعتبرنا كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة نواة للدراسات البلاغية، فإنه يتوجب علينا التسليم بدئيا بأن الدرس البلاغي والبحث البياني ظهرا في كنف البحوث اللغوية ذات التوجه الديني في عمومه. واستمرت البلاغة العربية بعد ذلك تستمد مقومات وجودها وتطورها من معين الدراسات الدينية إلى غاية القرنين الثالث والرابع الهجريين حيث انشطر البحث البلاغي شطرين:[2]

ـ الشطر الأول يمثله فريق اعتمد أصحابه التصور الديني الذي ظل يستمد مرجعيته من الدراسات القرآنية والبحوث الإعجازية من الزمن ردحا ، ومن ممثلي هذا الاتجاه رائدا النقد المنهجي في البلاغة العربية: وهما: الآمدي (ت 371هـ) والقاضي الجرجاني (ت 392هـ)

[1] - ينظر عمر أوكان اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء/المغرب – بيروت 2001 ص ص 112/111.

[2] - *http; // Fikrwanakd.aljabiriabed. net 41-05 adiwan.htm.*

.ويمثل أنصار هذا الاتجاه البذور الأولى لتداولية الخطاب، ذلك من خلال استخلاص الخصائص التداولية للخطاب الأدبي باعتماد الإجراء التوليدي من النصوص المصادر، ولا سيما مع البلاغة الإعجازية.

ـ والشطر الثاني يمثله فريق آخر تأثر في بحوثه البلاغية بمظاهر النزعة العقلانية التي باتت تؤطر مفردات الواقع الثقافي العربي في تلك الآونة. ولقد تصاعد هذا النزوع العقلاني في الفكر البلاغي، إثر اطلاع النقاد العرب على آثار الفكر اليوناني القديم، هذا الفكر الذي طبع المعرفة العربية بطابع عقلي واضح، تمثل في الميل إلى اصطناع الجدل والملكات الكلامية، وسوق البراهين والحجج العقلية لتزكية رأي، أو تعضيد موقف، أو تفنيد دعوى.[1] ومع هذا الاتجاه، اتجهت تداولية الخطاب الأدبي نحو الإجراء التأويلي القائم على المعيرة والتصنيف.

وإذا كان الفكر الديني قد احتضن هذه العقلانية الوافدة على مستوى علم الكلام، فإن دعوى هذا التصور العقلاني تكون قد تسربت أيضا إلى البحث البلاغي، وآتت هذه النزعة أكلها لدى بلاغيين ينتميان إلى القرن الثالث الهجري هما: ابن المعتز (ت 296هـ) وقدامة بن جعفر (ت 337هـ)، الذين تمثلا الأثر العقلي في جانبين اثنين هما:

ـ كثرة التحديدات ذات الطابع المعياري والمنطقي.

ـ الولع بتفريع المادة البلاغية وتصنيفها بشكل مبالغ فيه، خاصة عند قدامة بن جعفر أكثر من نظيره ابن المعتز، الذي تظل علاقته بأرسطو علاقة المبتدئ بأستاذه البالغ نهاية الشوط. ولعل مظهر التباعد بينهما يكمن في نزوع أرسطو إلى التعليل والتفسير، في حين أن ابن المعتز يقف عند حد التصنيف والوصف. ومن هنا كان التباعد بينه وبين أرسطو بمثابة فصل الواصف للظواهر عن المعلن لها.[2]

وتأسيسا على ما سلف، تكون البلاغة العربية قد مرت بمرحلتين، كانت الأولى أقرب إلى النقد التطبيقي على الموروث الشعري العربي، بينما ظلت الثانية أشد التصقا

[1] ـ ينظر محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء/المغرب 2005 ص ص 29/28.

[2] - *http; // Fikrwanakd.aljabiriabed.Op cit.*

بالبحث الأسلوبي من حيث رصد منظومة الاختيارات والتأليفات في رحاب الممارسات الخطابية الأدبية. والجدير بالذكر – في هذا المقام – أن البدايات الأولى للدرس البلاغي العربي قادها لغويون دون النحاة، حيث كانت الفصاحة هي المعيار السائد في التقويم البلاغي للخطاب[1]، انطلاقا من تصعيد الرؤية حول معاينة الاستعمال اللغوي الفصيح المطرد بالاستعمال لدى القبائل التي لم تشهد الاختلاط بالأعاجم. وما لبث هذا المعيار ينتشر لدى المشتغلين بهذه الدراسات حتى بلغ مجال الدراسات النحوية واللغوية بشكل عام.

لا مندوحة أن تكون الرؤية البلاغية في مساراتها الكبرى مع الجاحظ، ومن بعده ابن المعتز، ثم عبد القاهر، نظرة أدخل في الذوق من حيث إنحصارها في الأصول دون أن تقعد للفروع، متيحة كل إمكانات التلقي والاستمتاع، استنادا إلى الملكة التواصلية للمتخاطبين، وبعيدا عن إطار التقعيد والمعيرة. ومن ثم أضحت إسهامات هؤلاء البحثة تؤسس لمنظور بلاغي معرفي في إنتاج الخطاب وتفسيره؛ هذا الأخير الذي بدأ شيئا فشيئا يأخذ منحى مغايرا مع قدامة بن جعفر، وما إن لبث كذلك حتى استوى عوده مع السكاكي وشراحه، حيث انخرط في خصوصيات الضبط العلمي، من حيث اعتماد الاستقراء الناقص والشمول؛ مما جعل الدرس البلاغي مع هؤلاء يوصف بالصناعة.[2] وربما شكلت البلاغة في هذا الطور ملامح خطاب احتمالي ببعديه التخييلي والتداولي، كان ذلك نتيجة رؤية اندماجية طبعت مسارها في المرحلة الثانية من نشأتها مع عبد القاهر الجرجاني، وابن سنان الخفاجي، ثم السكاكي وحازم القرطاجني، وذلك بعد المحاولة التلفيقية الساعية إلى بناء بلاغة شاملة مع أبي هلال العسكري في الصناعتين. فبالرغم مما شهدته المشاريع البلاغية من اختزال وإقصاء، وتأرجح أحيانا أخرى بين التخييل والتداول، فقد ظل شعار النظرية البلاغية مركوزا على شروط بناء الخطاب وتفسيره.[3]

ولما كانت البلاغة العربية تنطلق من النص إلى السياق للكشف عن مقصديات الخطاب بكل ما يعتروه من خصوصيات، وفتح المعنى على التعدد، والدلالة على الانتشار،

---

[1] - ينظر تمام حسان الأصول المرجع السابق ص 303.
[2] - ينظر المرجع نفسه ص 305.
[3] - ينظر محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، المرجع السابق ص 11.

اتخذت لنفسها ضمن مفردات الواقع الفكري العربي القديم حيزا ابستيمولوجيا يمتد في أدبيات البحث التداولي المعاصر دون منازع. ضمن هذا المنظور، سنسعى –في هذا الفصل من البحث- إلى استكشاف مقولات التفكير التداولي وتمثلاتها الإجرائية في فهم الخطاب وتأويله من خلال الممارسات البلاغية القديمة ولا سيما في مشروع البلاغة الممنطقة عند السكاكي، بغية الكشف عما يبرر تصورات علمائنا القدامى واقتراحاتهم ضمن الفضاء العام لتداوليات الخطاب. وقد تعمدنا في استقرائنا لهذه الممارسات تجاوز التعميم، والاقتصار على اقتراحات السكاكي بوصفها عينة بلاغية نراها منعطفا تحديثيا استوفى شروط البحث التداولي المعاصر تنظيرا وإجراء. وإن عدت باقي المشاريع البلاغية التأسيسية بمثابة الإرهاصات الأولى للتفكير التداولي في التراث البلاغي العربي على نحو ما أسلفنا ذكره بشيء من التفصيل في مدخل هذا البحث.

2- المعمار البلاغي في علم الأدب عند السكاكي:

في الظاهر إن مشروع السكاكي يجعل النحو متضافرا مع المنطق لخدمة طرف ثالث هو علم المعاني مكملا بعلم البيان، وهو إذ ذاك يمنطق النحو وينحون المنطق. ولا جرم أن يكون الأدب في تصور السكاكي مساويا للخطاب السليم الناجع، ذلك المفهوم التعليمي الذي شاع في العصور الإسلامية على نحو كان فيه تأديب الأبناء استراتيجية تعليمية تتم عن طريق تحصيل اللغة والنصوص الأدبية. ومن ثم كان حديث السكاكي عن علم الأدب الذي نحسبه تصورا مبكرا لعلم النص حاليا[1].

يحيلنا السكاكي في مفتاحه على وظائف علم الأدب محددا إياها في ثلاث مستويات مرتبة ترتيبا تصاعديا بحسب أهميتها:

- مستوى المعرفة الأولية بالموضوع ومفاتيحه الاصطلاحية؛
- مستوى إنتاج النصوص الأدبية على وجه الصواب؛
- مستوى النجاعة في مناسبة المقام والأحوال والتصرف في المعاني حسب المقاصد.

[1] - ينظر: محمد العمري، المرجع السابق، ص 481

في هذا السياق يقول ما نصه: **" اعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع وشيء من الاصطلاحات فهو لديك على طرف التمام. أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية وسلوك الصواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى فيها بأدناها عرق القربة؛ لا سيما إذا انظم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد الله من كلامه فهناك سيستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقرى"**[1]. يبسط السكاكي في نصه هذا، ما نعنه بـ: "علم الأدب"، الذي يفهم منه على أنه منهج لدراسة وتحليل ثنائية اللفظ والمعنى، انطلاقا من تحليل العبارات اللغوية من لفظها نحو معناها. وذلك بالاعتماد على ثلاثة أنساق من القواعد أو المكونات وهي: مستوى المفردات (التي تختص بالأصوات والأبنية واللغة)، ومستوى المركب (الذي يختص بمكون النحو ومدى اضطلاعه بتحديد البنية التركيبية للعبارة والعلاقات التي تحكم أجزاءها)، مستوى المطابقة (الذي يختص بمطابقة المركب لمقتضى الحال، وفيه يتم التمييز بين المعنى الأصلي والمعنى المستلزم).[2]

بناء على ما تقدم، فإن بلاغة السكاكي تتموقع عند تقاطع ثلاثة مباحث متداخلة ومختلفة في الآن نفسه هي: النحو والمنطق والبديع. على أن علم البيان يقع في خط نظر السكاكي في منطقة تقاطع البديع مع المنطق، أي بين وظيفة التخييل ووظيفة المعرفة والاستدلال بحيث أن كليهما يكمل الآخر ويخدمه، أما المعاني فموقعها هو حاصل تقاطع النحو بالمنطق بحيث إن مجالها تطبيقي والعملي هو الخطاب الإقناعي المرتبط بمقامات ملموسة تساهم في تشكيل الخطاب. ويمكن تمثيل مشروع بلاغة السكاكي بالخطاطة التالية:

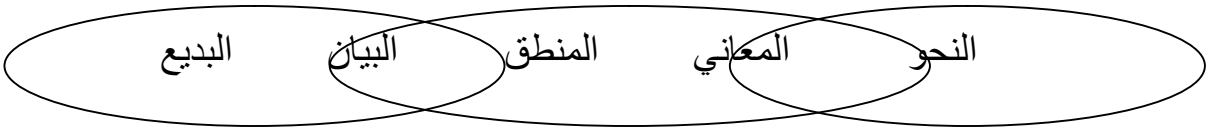

[1] - السكاكي، المصدر السابق، ص7.
[2] - ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2006.

لقد بسط السكاكي نظريته البلاغية في المفتاح* ضمن مساحة تحليلية تمتد عبر ثلاثة أقسام أساسية، جعل القسم الأول منها متعلقا بعلم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل القسم الثاني منه لعلم النحو، أما القسم الثالث فقد أفرده لعلم المعاني وعلم البيان، وأردفهما بملحق في الفصاحة والبلاغة وما يتعلق بالمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية. ثم ما لبث يفتح مبحثا يحيط فيه بمسائل الحد والاستدلال والمنطق التي ينبغي الوقوف عليها في دراسة علم المعاني، كما أفرد المبحث الأخير في كتابه للوقوف على علمي العروض والقوافي نظرا أهميتهما في تحصيل علمي المعاني والبيان. وبهذا كان السكاكي يطمح في مفتاحه إلى النفاذ إلى جميع العلوم اللغوية والمنطقية ضمن تصور شامل للخطاب؛ وإن كان من اللغويين والبلاغيين القدماء من يستحق لقب رئيس مدرسة، فهو السكاكي من دون منازع نظرا لكثرة أتباعه، وإقبال المنظرين على من تناول كتابه بالشرح والتعليق.

يبدو أن وقفة عجلى عند القسم الثالث من كتابه في علمي البيان والمعاني، تمكننا من فهم الرؤية البلاغية في نظريته، القائمة أساسا على نسبة درجات التحسين وإرجاعها في الكلم البليغ والفصيح إلى قسمين هامين هما:

- **قسم يخص المعنى**: ويتعلق بكل مزايا النظم من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وغيرها مما يتوخى فيه معاني النحو.
- **قسم يخص اللفظ**: من مثل: الاستعارة، والكناية، والمجاز، والالتفات، والمطابقة، والسجع. وتأسيسا على ذلك، تنقسم البلاغة- بوصفها مطابقة لكلام لمقتضى الحال مع فصاحته – إلى مبحثين اثنين هما:
- **مبحث الكلمة المفردة**، بما تمتلكه من مقومات الدلالة الصوتية والمعجمية والصرفية والمقامية.

* - يبدو أن كتاب مفتاح العلوم حسب ما أورده د.عبد الحميد هنداوي محقق هذه النسخة، طبع عدة مرات بتحقيقات مختلفة، كان من أهمها : طبعة المطبعة الأدبية بمصر سنة 1317ه و بهامشها كتاب " إتمام الدراية " للسيوطي ، وطبعة مطبعة التقدم العلمية بمصر سنة 1348ه وبهامشها كتاب" إتمام الدراية لقراء النقاية، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق نعيم زرزور، وطبعة دار الرسالة ببغداد بتحقيق أكرم عثمان يوسف؛ وإن كانت هذه الطبعة من أسوأ تلك الطبعات جميعا. ينظر في هذا المقام مقدمة المحقق ص 9.

- **مبحث التراكيب**: الذي يتنوع بمقتضى تنوع أساليب الكلام من خبر، وإنشاء، وتوكيد، وحذف، وذكر، وتقديم وتأخير، وتخصيص، وتكرار، وفصل ووصل.[1]

ويمكن تمثيل مكونات علم الأدب في منهج السكاكي وفق الخطاطة الآتية:

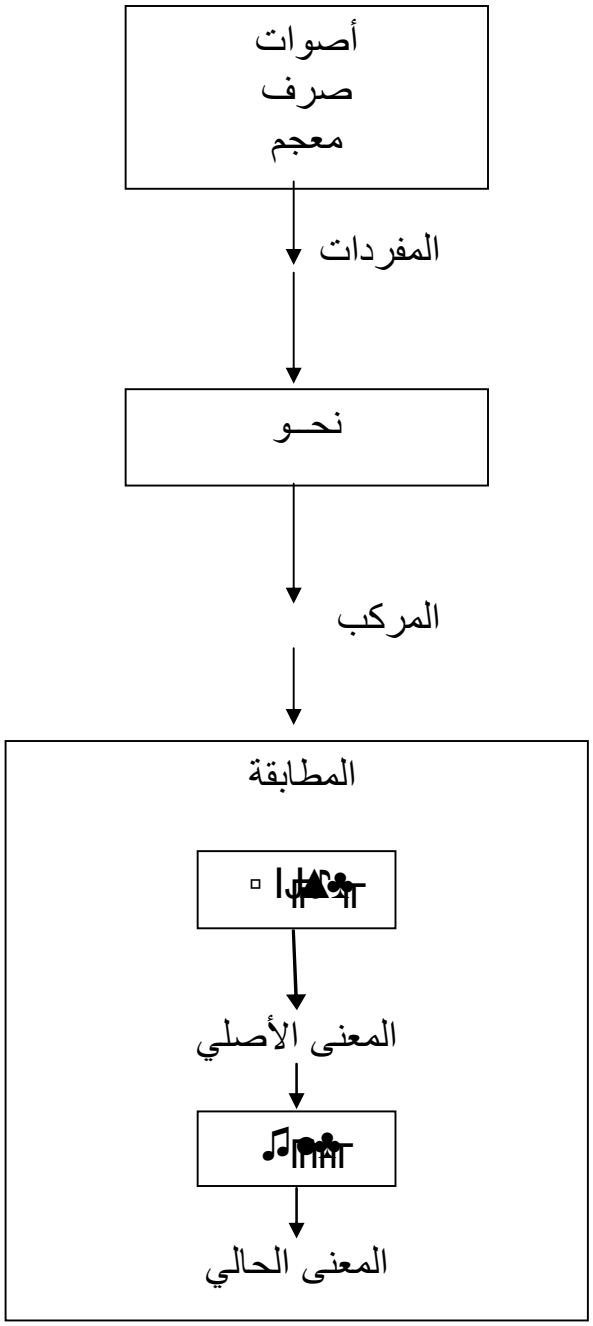

[1] - ينظر مقدمة مفتاح العلوم ص ص 31/21.

إن من جملة ما يمكن أن يتميز به مشروع السكاكي هو تفسير المادة الانزياحية بالاحتكام إلا المقولات المنطقية والعقلية للسياق. ولعل هذا التصور يعد بؤرة التجديد في الدرس البلاغي العربي، ومنطلق التداوليات المعاصرة.

2-1- الوظيفة التداولية للنحو:

2-1-1- نظرية المعنى عند السكاكي بين الدلالة الوضعية والدلالة الاستلزامية:

من اللافت للنظر أن وظيفة تأدية المعنى في نظر السكاكي تبدو مشتركة بين النحو وعلم المعاني، إلا أن النحو يبدو حريصا على تأدية أصل المعنى مطلقا بشكل معياري قوامه استقراء كلام العرب واستنباط القوانين، في حين ينكب علم المعاني على ترصد الإفادة والاستحسان والإقناع، ذلك من خلال مراعاة المقامات والأحوال، أو بالأحرى، فإن المعنى في المستوى النحوي ثابت وفي مستوى علم المعاني متحول. وفي هذا الصدد يقول السكاكي معرفا النحو: " **اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية** "[1]. وبهذه الكيفية فرق السكاكي بين الثابت والمتحول في إشكال المعنى، على أن يكون الثاني أي المتحول مدار اهتمام البحث التداولي.

ويقول معرفا علم المعاني: " **اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة، تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن سواهم**"[2]. في هذا النص إشارة صريحة إلى توخي قواعد الاستعمال بوصفها معايير ضابطة تمييز بين صحيح الكلم وخطأه في السياق. وهي الفكرة التي تشبه إلى حد بعيد فكرة ألعاب اللغة عند فيتجنشتاين.

[1] - السكاكي المصدرالسابق، ص 75.
[2] - نفسه، ص 161.

ثم يطرح السكاكي في مفهومه للبيان مسالة مطابقة الكلام للمراد، وهي مسألة تكاد تقحم وظيفة تأدية المعنى في لبس وتداخل بين وظيفتي علم المعاني وعلم البيان. إلا أن السكاكي يلجأ إلى توظيف بعض المصطلحات هي بمثابة مواصفات للمعنى من شانها أن تزيل اللبس والغموض في وظيفة تأدية المعنى بين علم المعاني وعلم البيان. وفي هذا السياق يقول محددا مفهوم البيان: **" وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك من الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه "**[1]. ذلك أن البيان هو صفة المعنى المتحول الذي يتوخى قواعد الاستعمال من جهة تحقيق القدلرة التواصلية وإنجاحها.

إن ما نستخلصه من هذين النصين أن السكاكي كان أكثر حرصا على ضبط الفواصل والحدود بين علم النحو وعلم المعاني على الرغم من وعيه العميق بتكاملهما، وتقاطع معطياتهما في وظيفة أداء المعنى في الخطاب بوصفها قدرة تواصلية تجمع بين قدرتين:[2] قدرة نحوية صرف (مجال علم النحو)، وقدرة تداولية (مجال علم المعاني)، غير أن هذه الوظيفة تختلف من اختصاص إلى آخر[3]. فالمعنى الذي يؤديه النحو هو "أصل المعنى مطلقا"، استنادا إلى القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب. في حين، تنظر المعاني في المستوى البلاغي من جهة ترصد الإفادة وما يتصل بها من وجوه الاستحسان والإقناع، انطلاقا من أن الفائدة شيء زائد على تأدية المعنى الأصلي في النحو. ومن ثم تميز علم المعاني عن النحو بالنظر في وظائف ثلاث هي: زيادة الفائدة ، والاستحسان، والإقناع، بوصفها استراتيجيات خطابية يتم تحققها بمراعاة السياق والمقام، انطلاقا من رصد المعنى المتحول، أو المعنى غير الحرفي بتعبير التداوليين.

عندئذ ظل مطلب المادة الانزيحية رهن المعنى المقامي (المعنى الاستعمالي) في مشروع بلاغة السكاكي، وذلك لما تقتضيه الدلالة المقامية من خروج الكلام من مقتضى

---

[1] - السكاكي، المصدر نفسه، ص 162.

[2] - ينظر أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب 1995 ص 16.

[3] - ينظر محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداته المرجع السابق ص 492.

الظـاهر(أي الدلالـة الوضـعية/أصـل المعنـى) إلـى مقتـضى الحـال (أي الدلالـة العقليـة الاستلزامية/معنـى المعنـى عنـد الجرجـاني). وفـي هـذا السياق يقـول السكاكي مـا نـصه: " **وإيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه** ".[1] ومن ثم ارتبط الحديث عن البعد المجازي في علم المعاني بالحديث عن البيان، الذي عرفه السكاكي بقوله: " **وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك من الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه** "[2]، وذلك من جهة اعتبار خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وانخراطه في مجال أوسع هو الدلالة البيانية أو العقلية التي تعتمد طرفين متكاملين هما: آلية الزيادة والنقصان، والغرض المتمثل في مطابقة الكلام للمراد أو القصد كما هي الحال بالنسبة لمباحث الخبر والإنشاء في علم المعاني. ويشكل الغرض معطى ثابتا في مستوى العلاقة بين مبحث البيان ومبحث المعاني، في حين تختلف آلية الزيادة والنقصان بين المبحثين، من حيث تأخذ طابعا تركيبيا ونحويا في مستوى علم المعاني، بينما تجري في المستوى البياني في المعاني والعلاقات الدلالية.[3]

لعل هذا ما يفسر انضواء مبحث البيان ضمن علم المعاني استنادا إلى قوله: " **علم البيان شعبة من علم المعاني، لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد** "[4]، بمعنى أن المعاني تبدو في علم البيان مركبة تحكمها علاقات دلالية، وهي إذ ذاك تبدو أقرب إلى الترميز والإيحاء في السيميائيات المعاصرة، بينما تبدو في علم المعاني بسيطة تتوقف على التراكيب النحوية واستعمالاتها، ونحسبه أقرب من مفهوم التقرير. بإمكاننا أن نستخلص من سياق هذا النص، أن تردد السكاكي بين تعميم مفهوم المعنى وتخصيصه يفسر لنا علاقة النصوص العامة بالنصوص ذات المزية الأدبية، أو بعبارة أدق

[1]- السكاكي المصدر السابق ص 330.
[2] - نفسه ص 249.
[3] - ينظر محمد العمري المرجع السابق ص 494.
[4] - السكاكي المصدر السابق ص 249.

العلاقة بين اللغة العادية واللغة الإبداعية الأدبية. ونحسب أن هذا التصور يعد امتدادا لمشروع العسكري في البلاغة العامة وتعزيزا له.

يبدو أن السكاكي قد أزاح علم البديع عن مضمونه المعرفي الأول لدى ابن المعتز ، والمتمثل في الصور اللسانية المنمطة للتعبير الأدبي والشعري خاصة؛ وذلك حيث " **أخذت منه صور الاستلزام الدلالي التخاطبي، ودفعت من المجال التحسيني إلى المجال الحجاجي التداولي، فربطت بمبحث الاستدلال. والصور المقصودة هي: التشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز والكناية. وهي مادة علم البيان. وفي هذا السياق ألحقت بالخصم التاريخي للبديع، الذي دعي علم المعاني بعدما ظل مشتتا في مباحث اللغويين ودارسي النص القرآني، قبل أن يبلور الجرجاني قضاياه في إطار السؤال البلاغي، ضمن مبحث النظم حيث المدار على المقاصد** "[1]. يتبين لنا من هذا النص، أن رهان النظرية البلاغية عند السكاكي قد انعطف من المجاز إلى الحجاج، ذلك من خلال توخي مبحث الاستدلال في علم المعاني، وإعادة تشكيل المادة الانزياحية وفق مقاصد المتخاطبين.

ومن ههنا، نخلص إلى أن الرؤية الاختزاليه التي شهدها علم البديع في علاقته مع علم المعاني في مشروع السكاكي، تشبه - إلى حد بعيد – تلك التي شهدها في علاقته مع البيان لدى الجاحظ. وبعبارة أدق، يمكن القول إن تصور علم المعاني في منظور السكاكي بهذا الإطلاق قد يلتقي مع النظرية البيانية عند الجاحظ في علاقة تكاملية، من جهة تكامل بين المعرفة والصناعة اعتبارا لوظيفة البحث في علاقة الخطاب بمقاصد المتخاطبين وأحوالهم، وقواعد التخاطب على حد سواء. وتتجلى صور التكامل بين الرؤيتين من جهة تمركز علم المعاني في المستوى اللساني الدلالي من خلال مراعاة الكلام للغرض منه مع احتمال تفاوت دلالته وحسنه ، بينما عني البيان بالنظر في المستوى اللساني السوسيونفسي انطلاقا من السعي للملاءمة بين مطلب مراعاة أحوال المتخاطبين، ومطلبي صحة اللغة وحسن التعبير.[2] ونحسب أن هذا التصور لقمين بتأسيس قاعدة تداولية لنظرية الخطاب في البلاغة العربية.

---

[1] - محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول المرجع السابق ص ص 45/44.

[2] - ينظر المرجع نفسه ص 45.

2-1-2- القوة الإنجازية ومظاهر تمثيلها في اللغة العربية:

2-1-2-1- القوة الإنجازية في نظرية الأفعال الكلامية:

تشير نظرية الأفعال الكلامية التي طرحها ج.أوستين وطورها سيرل إلى أن دلالة جمل اللغات العادية تشمل ما نعتاه بالمحتوى القضوي Contenue propositionnel المتعلق بمجموع دلالات مكوناتها عبر المستويات الثلاثة في آدائها وهي[1]:

- Le l'ocutoire التلفظي/ الكلامي
- L' illocutoire الإنجازي/التكلمي
- Le perlocutoire التأثيري بالقول/التكليمي

كما تشمل هذه الجمل ما يعرف بالقوة الإنجازية/التكلمية Force illocutoire التي تتعلق بالشحنة التداولية للأفعال اللغوية المنجزة في المقامات؛ ويمكن أن تكون إخبارا، أو استفهاما، أو أمرا، أو وعدا، أو نهيا..إلخ. وقد ثبت في إطار النظرية نفسها أن القوة الإنجازية لجمل اللغات الطبيعية قيد الاستعمال بالنظر إلى مقامات إنجازها صنفان:

- قوة إنجازية حرفية: مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة من مثل التنغيم، وأداة الاستفهام، أو بصيغة أحد الأفعال الإنجازية نحو سأل، ووعد، وأقسم..إلخ.
- قوة إنجازية مستلزمة: وهي القوة الإنجازية التي تتولد عن الأولى استلزاما طبقا لمقتضيات مقامية معينة[2]، وذلك وفق عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد.[3] بينما يذهب ألان بيروندونر Alain Berrondonner إلى مناقضة الصيغة الأوستينية في نظرية الأفعال الكلامية، انطلاقا من ضرورة التخلي عن مفهوم القول الفاعل وتعليق القوة الإنجازية، تسليما بأن الكلام نقيض الفعل.[4] وهو إذ يسعى إلى هذا التصور، يستند في الغالب الأعم إلى وجهة نظر ديكرو Ducro حول

1-*Cf.* ***J.L.Austin,*** *Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gilles Lane, ed du seuil Paris 1970,p 114.*

[2] - ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء/المغرب 1986 ص ص 106/105.

[3] - ينظر محمود أحمد نحلة، المرجع السابق ص 38.

[4] - *Cf. Alain Berrondonner Eléments de pragmatique linguistique, les Editions de Minuit Paris, 1981 pp 107/112.*

القول المضمر Sous entendue ، وتصورات جاك لاكان Jacques Lacan حول بنية اللاشعور اللغوية. ومن ثمة، فإننا نقبل بتصورات بيروندونر فقط من أجل تفسير الأفعال اللغوية التي تعكس حالات لاشعورية معينة.

2-1-2-2- الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال اللغوية غير المباشرة :

لقد مثلت إسهامات ج.سيرل **J.Searl** مسارا تعميقيا للبحث في نظرية الأفعال اللغوية، من حيث عدت المرحلة الأساسية الثانية لهذه النظرية؛ ذلك من خلال تصوراته المنتظمة لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال اللغوية، التي تقوم أساسا على مركزية القصد في العملية التلفظية، مع إمكانية بلورتها ضمن رؤية منهجية واضحة ودقيقة، تبدو أشد التصاقا باللغة. وإذا كان سيرل قد بدأ من حيث إنتهى أستاذه أوستين، فإنه ما لبث يقترح بعض التعديلات الإجرائية من قبيل: تقسيم الصنف الأول من الأفعال الكلامية قسمين هما: الفعل النطقي، والفعل القضوي، مع إبقاء الصنفين الثاني والثالث على حالهما. ومن ثم يغدو تقسيم الأفعال اللغوية رباعيا.

بالإضافة إلى ذلك، رأى سيرل أن الفعل الكلامي أوسع من أن يقتصر على قصد المتكلم وحده، بل يتعداه إلى ضرورة التقيد بالعرف اللغوي والاجتماعي بوصفها معيارا ضابطا لهذا القصد؛ كما استطاع أن يطور تصنيفات أوستين، من مثل تلك المتعلقة بشروط الملاءمة من أربعة إلى اثني عشر شرطا، وكذا تلك المتعلقة بتصنيف الأفعال الإنجازية إلى ثلاثة أبعاد هي: الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص، بدل تصور أوستين القائم على اعتماد بعد واحد هو الغرض الإنجازي.[1]

وقد ناقش سيرل مفهوم القوة الإنجازية بقسميها ضمن تصنيف الأفعال الإنجازية المباشرة (الحرفية)، وغير المباشرة (غير الحرفية)، من حيث إن الصنف الأول عنده هو الأفعال التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا تماما

[1] - *Cf. John R. Searle, les actes de langage essai de philosophie du langage trad Hélène Pauchard, Hermann Paris 1972 pp 95/106.*

وحرفيا لما يريد أن يقول، من مثل معاني الكلمات في الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها هذه الكلمات، وبإدراك هذين العنصرين يستطيع السامع أن يبلغ مراد المتكلم. أما الصنف الثاني يضم الأفعال التي تخالف فيها قوتها الإنجازية الحرفية مراد المتكلم بوصفه قوة إنجازية مستلزمة.[1] وفي كلتا الحالتين فإن الأفعال الإنجازية بصنفيها تتمتع بحمولة إنجازية Exprimabilité[2] تشغل المجال الإنجازي الممتد من الدلالة الحرفية إلى الدلالة الاستلزامية. والحمولة الإنجازية بهذا المعنى هي كل " ما يواكب عبارة لغوية من قوى إنجازية باعتبار الطبقات المقامية التي يمكن أن ترد فيها هذه العبارة "[3]. وبإمكاننا أن نفرق في المثال الآتي بين جملتين مختلفتين من حيث حمولتها الإنجازية على النحو التالي:

(1) من فتح مكة؟

(2) هل تسامحني على سوء تصرفي معك؟

فإذا افترضنا أن الجملة (1) واردة في مقام معين تقتضي طرح السؤال، وأن الجملة الثانية تعني استدراج المخاطب إلى العفو عن سلوك مسيء؛ فإننا نستنتج بأن الحمولة الإنجازية للجملة (1) تنحصر في مجرد قوتها الإنجازية الحرفية المتعلقة بالسؤال، بينما تمتد الثانية في الجملة (2) من مستوى القوة الإنجازية الحرفية (السؤال) إلى مستوى قوة إنجازية مستلزمة مقاميا في صورة الالتماس.

وفي ظل الفروق الدقيقة بين القوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة نشير إلى خاصيتين اثنتين هما:

- القوة الإنجازية الحرفية ملازمة للعبارة اللغوية في مختلف المقامات الواردة. أما القوة الإنجازية المستلزمة ترتبط بمقام معين بينما تبقى حمولتها الإنجازية ثابتة في مستوى قوتها الحرفية، كما هي الحال بالنسبة للجملة (2) التي تبقى محافظة على

---

2 - *Cf. John R.Searle,Sens et expression études de théorie des actes de langage, traduction et préface par joelle proust ed de Minuit Paris 1982 pp 71/72..*

[2]- *Cf. Francois Recanati, Les énoncés performatifs,Ed de Minuit, Paris, 1981, pp 203/204.*

[3] - أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلو الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5، مطبعة دار الهلال العربية، ط1 1993 ص 22.

شحنة السؤال في جميع المقامات، في حين تتولد شحنة الالتماس بمقتضى شروط مقامية معينة.

- تأخذ القوة الإنجازية المستلزمة بالنظر إلى الخاصية الأولى وضعا ثانويا يتحدد في الحالات التالية: قابلية الإلغاء Supprimabilité إلغاء الدلالة المستلزمة ، وقابلية التقدير Calculabilité أي التوصل إلى القوة المستلزمة عبر عمليات ذهنية استدلالية متفاوتة في الطول والتعقيد، وعدم التعيين Bornage[1] أي أن القوة الإنجازية المستلزمة تحافظ دوما على قدر من الإبهام من حيث إنها لا تعطي استنتاجات محددة ومعينة نظرا لارتباطها بالسياقات والمقاصد [2].

2-1-3- القوة الإنجازية وظاهرة الاستلزام الحواري:

تشير معظم الأبحاث والدراسات التداولية إلى أن جمل اللغات الطبيعية ترد في استعمالاتها العادية ضمن مقامات معينة حاملة لقوة إنجازية غير القوة الإنجازية التي يدل عليها المؤشر الإنجازي Marqueur illocutoire ، والذي يمكن أن يكون في اللغة العربية مثلا: فعلا إنجازيا من قبيل وعد، سأل، أقسم، تعهد...إلخ، أو أداة، أو تنغيما. ويبدو أن هذه الظاهرة قد عولجت في أبحاث فلسفة اللغة العادية وتحديدا مع بول غرايس 1975 ضمن إطار ما نعته بـ" الاستلزام الحواري " Implicature conversationnel أو الأفعال اللغوية غير المباشرة ذات القوة الإنجازية المستلزمة، ذلك من خلال مؤلفه الرائد " المنطق والحوار" الذي ناقش فيه الاختلاف الحاصل بين ما يقال وما يقصد انطلاقا من توضيح المراد بما تتيحه أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.

اقترح غرايس مجموعة من القواعد (قواعد الحوار/التخاطب) من شأنها أن تضبط عملية التخاطب، وهي أربعة تشمل: قاعدة الكم، قاعدة الكيف، قاعدة المناسبة، قاعدة الطريقة؛ على أن يحكم هذه القواعد الأربعة مبدأ عام هو مبدأ التعاون Principe de coopération الذي يتحقق بين المتكلم والمخاطب وصولا إلى حوار مثمر. إلا أن كل هذه القواعد جاءت

- *Jacques Moeschler,Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, ed Amand colin Paris. ,(1996)1* Pp 47/49.

[2] - ينظر أحمد المتوكل المرجع نفسه ص 23.

مختزلة في تصور واحد لـ: D.Sperberو D.Willson ضمن قاعدة الملاءمة Théorie de pertinence. وانطلاقا من هذه القواعد، يحدد ب.غرايس الاستلزام الحواري على ظاهرة تنتج عن خرق إحدى هذه القواعد قصدا مع احترام مبدأ التعاون. ولتوضيح ذلك، نضرب مثالا على استلزام حواري ناتج عن خرق قاعدة الكيف نحو الحوار الذي جرى بين تلميذ (1) وأستاذ (2):[1]

(1) طهران في تركيا، أليس هذا صحيحا يا أستاذ ؟

(2) طبعا، ولندن في أمريكا.

في هذا الحوار انتهاك صريح لقاعدة الكيف من قبل جواب الأستاذ لتأكيد خطأ إجابة التلميذ بدافع السخرية والتهكم.

من اللافت للنظر أن ظاهرة الاستلزام الحواري تطرح إشكالا عميقا يتعين على النظرية اللغوية المعصرة معالجته وصفا وتحليلا وفق رؤية منهجية واضحة المعالم[2]، خاصة إذا أخدنا في عين الاعتبار المصادرة التي تقضي بأن عملية امتلاك قواعد استعمال الجمل والعبارات اللغوية على هذا القدر من الحمولة الإنجازية، تعد جزءا من قدرة المتكلم/المستمع اللغوية. ويتمثل هذا الإشكال بوجه خاص في ما مدى مشروعية اعتماد الدلالة المستلزمة بالنظر إلى ازدواجية القوة في الحمولة الإنجازية للعبارات والجمل بوصفها أفعالا إنجازية؟ ثم ما هي الكيفية التي يتم بموجبها معرفة المعنى وضبطه الذي يخرج عن الصيغة الحرفية للاستفهام، والأمر، والنداء، والنهي، والطلب، وما إلى ذلك؟ .

إن محاولة التبصر بهذا الإشكال، ومعالجة مراميه تقتضي منا وقفة عجلى عند إسهامات رواد الفكر اللغوي العربي القديم من اقتراحات وتصورات في هذا المجال، التي لا نملك إلا أن نتبين درجة كفايتها، واستراتيجية اعتمادها في حدود فعل الإقساط، وبعيدا عن انفعال الإسقاط. ولا مندوحة أن يكون اعتقادنا جزما، بأن اقتراحات وتصورات السكاكي، تعد المنظور الأكثر استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي وشروطه، لا سيما في مجال التداوليات

[1] - ينظر محمود أحمد نحلة المرجع السابق ص 36.

[2] - ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، المرجع السابق ص ص 94/93.

النصية ونحو الخطاب. ضمن هذا التصور، سنسعى في هذه الوقفة العجلى إلى استكشاف المعالم الرئيسة للوصف اللغوي، وفحص اقتراحاته الوجيهة في علاقتها مع اقتراحات فلاسفة اللغة العادية ومشاريعهم ، لا سيما منها نظرية الأفعال الكلامية، والإستلزام الحواري؛ والافتراض السابق، مع إمكانية الوقوف على جوانب استثمارها تصورا وإجراءا.

2-1-3-1- الاستلزام الحواري عند السكاكي:

يبدو أن الاقتراح التقعيدي الذي قدمه السكاكي للاستلزام الحواري تؤطره المقاربة الشموية للوصف اللغوي، التي تطمح إلى وصف جميع المكونات اللغوية وتحليلها بمستوياتها المختلفة، (المفرد، والمركب، والمطابقة). وفي رحاب هذا التصور ينطلق السكاكي من الثنائية العامة المقترحة في الفكر البلاغي العربي القديم، التي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى: خبر وإنشاء. هذه الثنائية التي عدت منطلق تصورات أوستين في نظرية الأفعال الكلامية، ولاسيما تقسيما تقسيمه للجمل اللغوية إلى: جمل وصفية Constatives ، وجمل إنجازية Performatives .

غير أننا نلفي السكاكي مع اقتصاره على القسم الثاني من هذه الثنائية واصفا إياه بـ: " الطلب "، حيث يضعه في مقابل " الخبر "، ويميز فيه بين خمسة أنواع هي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. وفي هذا الصدد يقول ما بيانه: **" قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد، فلا نتكلم هناك، وإنما نتكلم في مقدمة يسند عليها المقام، من بيان ما لا بد للطلب، ومن تنوع، والتنبيه على أبوابه في الكلام، وكيفية توليدها لما سوى أصلها. (...) والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا: لا يستدعي أن يمكن، أعم من قولنا: يستدعي أن لا يمكن. ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول "**[1]. بموجب هذا التقسيم يضع السكاكي جملة من الشروط المقامية التي تتحكم في إنجاز الأنواع المتعلقة بالخبر والطلب، على أن يتفرع عن هذه الأنواع أغراض ثانوية تتأتى من خلال مجرى الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام. ومن

[1] - السكاكي، المصدر السابق ص 414.

ذلك، يورد السكاكي احتمالات مجرى الخبر خلافا لمقتضى الحال عن قصد من مثل غرض التلويح، والتجهيل. وأما الطلب، فقد يخرج عن أصله إلى أغراض تقتضيه مقامات الإنكار، والتوبيخ، والزجر، والتهديد وما إلى ذلك. سنقتصر في عرضنا هذا على النوع الأول من أنواع الطلب (الاستفهام) والأغراض الفرعية التي يؤديها إجراؤه التداولي في مختلف المقامات.

لقد سبق أن أشرنا آنفا إلى الأنواع الخمسة للطلب وهي: الاستفهام، والتمني، والنداء، والأمر، والنهي، على أنها معان أصلية للطلب. وقد وضع السكاكي لكل منها شروطا وقواعد تضبط عملية إنجازه وفق مبدأ الملاءمة في الساق. وتشكل هذه الشروط نسقا نظريا متكاملا لوصف ظاهرة الطلب في جمل اللغة العربية قيد الاستعمال. ويمكن تمثيل هذا النسق بالخطاطة البيانية على النحو الآتي:

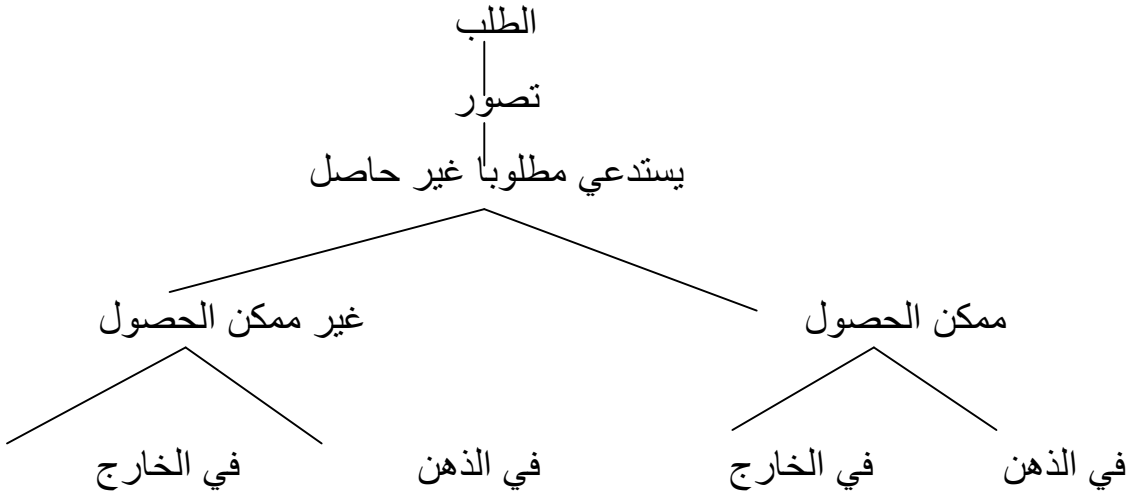

في حالة حصول عدم المطابقة المقامية التي تقضي بخروج معاني الطلب الأصلية الخمسة، يتم تحول المعاني وانتقالها من المعنى الفحوى إلى المعنى القصد (معنى المتكلم) داخل معاني الطلب الأصلية نفسها، إذ يمكن أن تنتج مقاميا أغراض جديدة مولدة عن الأصل. ذلك مثل الاستفهام الدال عل التمني، والاستفهام الدال على النهي، أو الإنكار والتوبيخ وما شاكل ذلك. ويرى السكاكي أن عملية الانتقال ذاتها، المتعلقة بمعاني الطلب الخمسة يحكمها

مبدأ المطابقة أو عدم المطابقة لشروط إجراء هذه المعاني على الأصل. إذ يتعذر انتقال هذه المعاني في حال ورودها ضمن مقامات مطابقة شروط إجرائها على الدلالة الأصلية، بينما يحصل الانتقال في حال عدم المطابقة. ويتم الانتقال في هذه الحال عبر مرحلتين اثنتين هما:[1]

- الأولى أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي أو المعنى الفحوى، فيمتنع إجراؤه.
- والثانية أن يتولد عن أحد شروط هذا الإجراء وتعذر وروده، اعتماد المعنى القصد بوصفه معنى يحقق مبدأ الملاءمة في المقام. وفي كلا المرحلتين يقتضي المقام اعتماد القوة الإنجازية المستلزمة بوصفها إجراء انتقال الدلالة من المعنى الأصل إلى المعنى القصد.

لما كانت شروط إجراء الاستفهام على أصله تكمن حسب تصور السكاكي في: " طلب حصول "- " في الذهن " لغير حاصل " ممكن الحصول "، " يهم المستفهم" و " يعنيه شأنه" مستوفية كلها وفق مبدأ المطابقة المقامية لإنجاز جملة استفهامية، تم إجراء المعنى الأصلي بوصفه استفهاما حقيقيا. أما إذا انعدمت المطابقة المقامية للجمل الاستفهامية من جراء خرق شرط من شروط إجراء الاستفهام، تعذر إجراء الاستفهام بالانتقال إلى معنى جديد يناسب المقام.[2] وفي هذا السياق يقول السكاكي: " **متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال ما ذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال، أو كما قلت: هل لي من شفيع ، في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني ...**". وعندئذ يكون السياق المقامي- في نظر السكاكي- هو المعيار الوحيد الذي يشرف على توجيه الحمولة الإنجازية للملفوظات من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الأنجازية المستلزمة.

[1] - ينظر أحمد المتوكل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي المرجع السابق ص ص 98/97.
[2] - ينظر المرجع نفسه ص 99.

وتأسيسا على ذلك، نستخلص أن السكاكي يحلل ظاهرة الاستلزام التخاطبي أو الحواري بوصفها عملية تنتج عن خرق لأحد شروط إجراء معاني الطلب الخمسة انطلاقا من مبدأ عدم المطابقة المقامية. ولا شك أن هذه الحقيقة بدقتها وقدرتها التنبؤية لقمينة بأن تضع تحليل السكاكي واقتراحات فلاسفة اللغة العادية المهتمين بهذه الظاهرة ولاسيما بول غرايس ضمن حلقة متقاربة، ويظهر هذا التقارب بشكل جلي عندما يتفق الطرفان في تحديد معالم هذه الظاهرة انطلاقا من مبدأ خرق احد قواعد الحوار[1]. أما فيما يتعلق بكيفية ضبط المعنى المستلزم، فقد اكتف السكاكي في الغالب الأعم بالاحتكام إلى مبدأ الملاءمة المقامية وقرائن الأحوال في وصف المعاني المستلزمة وتحديدها عن المعاني الطلبية الأصلية من مثل: الإنكار، والوعيد، والزجر، ...إلخ، بعيدا عن وضع قواعد وتعميمات تمكن من الضبط الدقيق للمعنى المستلزم. خلافا لاقتراحات كوردن ولاكوف وسيرل التي تتعلق بوضع قواعد وتعميمات لضبط إجراء المعنى المستلزم من مثل شروط صدق كل من المتكلم والمخاطب، ومعيار القصدية.[2]

2-2- الفصل والوصل وشروط انتظام الخطاب عند السكاكي:

ظاهرة العطف:

تشير المعطيات والأوصاف المقترحة في الدراسات النحوية والبلاغية القديمة أن العطوف الممكنة في اللغة العربية هي العطوف التالية:

العطف بين الحدود من مثل:

- قرأت كتابا ومجلة
- أعطى الرجل زوجته وأبنه مالا
- ناضل المجاهد والأستاذ والطالب في سبيل حرية الوطن

[1] - ينظر المرجع نفسه ص 100.
[2] - ينظر نفسه ص 102.

- سقط المطر في ناحيتنا البارحة واليوم

العطف بين عناصر الحد الواحد من مثل:

- ثمنت جهد الطالب وخلقه
- وازنت بين كلمتي الوزير ورئيس الجمهورية
- تزوج الرجل امرأة جميلة وثرية

العطف بين المحمولات من مثل:

- المتنبي شاعر وحكيم
- الزمخشري لغوي ومفسر
- الجو معتدل ولطيف

العطف بين الحمول من مثل:

- حضر الأستاذ وغاب الطالب
- هل نجح المترشح، وهل كرمته الهيئة؟
- الفارس ربح المعركة وخسر أهله
- المؤمن ليله قائم ونهاره صائم

العطف بين الجمل من مثل:

- الكاتب ألف رواية والناقد كتب تعليقا
- الكاتب نجح مؤلفه والناقد فشل تعليقه
- الصالح خلق كريم والطالح خلقه لئيم

تخضع هذه الأنماط الخمسة من العطوف في الاستعمالات الممكنة في اللغة العربية لمجموعة من القيود الدلالية والتركيبية والتداولية، كان البلاغيون العرب قد فصلوا القول في بعضها ضمن معالجتهم لباب الفصل والوصل[1] في البلاغة العربية بوصفه الإطار الناظم لنصية الخطاب. ونحن إذ عمدنا إلى معاينة ظاهرة العطف وتحليلها في مشروع

[1] - ينظر أحمد المتوكل، المرجع نفسه ص ص 178/175.

السكاكي حصريا، فإننا نسعى إلى تبيان خاصيته التركيبية النحوية (كونه من مظاهر الاتساق)، ووظيفته الدلالية (كونه عتبة دلالية) في بناء انسجام الخطاب.

2-2-1- القيود التركيبية والأساس النحوي لقواعد العطف:

انطلق السكاكي في تحديده لوظيفة الفصل والوصل ودورها في انتظام الخطاب انطلاقا من قوله: " **مركوز في ذهنك لا تجد لرده مقالا، ولا لارتكاب جحده مجالا أن ليس يمتنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التآخي، وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخي، ولتا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الأجانب، لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب، ولا أن يكونا بين بين لآصرة رحم ما هنالك، فيتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك، ومدار الفصل والوصل** "[1]، وهي مسلمة تقضي بتصنيف علاقة الربط بالعطف بين الجمل إلى ثلاثة أصناف أو شروط محكومة بقيود دلالية وتركيبية تمثل(الأساس النحوي) وهي:

- شرط الموضع الصالح والملائم للعطف: ويقتضي من مستعمل اللغة معرفة موضع العطف من جهة التمييز بين الإعراب الذي يتبع فيه الثاني الأول من حيث يعتبر موضعا لدخول أداة العطف (الواو)، وبين الإعراب الذي لا يتبع فيه الثاني الأول على أن لا يعد موضعا لدخول أداة العطف، من مثل الوصف، والبدل، والتأكيد، والبيان.
- شرط الفائدة المرجوة من العطف: ويتوقف على معرفة معاني ودلالات حروف العطف من مثل: الفاء، وثم، وبل، وحتى...إلخ.
- شرط مقبولية العطف أو لا مقبوليته: وتوقف على معرفة فائدة حرف الواو التي تؤدي دور مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الإعرابي، كما يمكن أن تعبر عن الجهة الجامعة بينهما.[2] ومن ثم فإن إتقان الفصل والوصل في نظر السكاكي، يتوقف أساسا على استيفاء هذه الشروط في الجمع بين وحدات الكلم، وهي

[1] - السكاكي المصدر السابق ص 357.
[2] - ينظر محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السابق ص ص 112/111.

موضع العطف، وفائدته، ومقبوليته، وهي التي نعتها أحمد المتوكل في أنموذجه (النحوي الوظيفي) بالقيود التركيبية والدلالية والتداولية.

2-2-2- القيود الدلالية وخرق قواعد العطف :

يضم هذا المبحث مجموع الحالات التي يرد فيها الفصل بوصفه انزياحا تركيبيا ينتج ارتباطا دلاليا في غياب الارتباط التركيبي[1]. و هذه الحالات هي بمثابة مبادئ لاشتغال المعنى في التراكيب، نجملها على النحو التالي: أمن اللبس (تقدير السؤال)، نقصان المعنى، الإيضاح الخفي أو الجلي. وكلها حالات تكشف لنا عن الاتساق بالعطف بوصفه مشروع بناء، وليس معطى تركيبيا جاهزا في مستوى العلاقات التركيبية بين الملفوظات اللسانية.

الفصل لأمن اللبس وتقدير السؤال (القطع والاستئناف):

يشتغل المعنى في الحالة الأولى بوصفه مشروع سؤال، وأمنا للبس، وفي هذا الصدد يقول السكاكي ما نصه: **" أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم، وأنت لا تريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال، وترك العاطف أو غير ذلك مما ينخرط في هذا السلك، ويسمى النوع الأول قطعا، والثاني استئنافا "[2].** يميز السكاكي في حالة الفصل هذه (أمن اللبس) بين ظاهرتي الاحتياط والوجوب. على أن يكون داعي الفصل للاحتياط قطعا، وداعي الفصل للوجوب استئنافا. وفي كلتا الحالتين يستوجب من المتلقي من أجل فهم الخطاب وتحقيق انسجامه أن يعيد بناء اتساقه من جهة تقدير السؤال الضمني. ولتوضيح الفصل في الحالة الأولى يضرب السكاكي المثال التالي:

يقول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

[1] - ينظر محمد الماكري، الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب – بيروت ط1 1991 ص 36.
[2] - السكاكي المصدر السابق ص ص 361/360.

إن معنى هذا البيت هو أن سلمى تدعي أن صاحبها يحب امرأة أخرى، لكنه ادعاء باطل في حق وفائه لها، ينفيه الشاعر بقوله " أراها في الضلال تهيم"، لذلك قطعت عبارة "أراها" عن الكلام السابق، لكي لا يعتقد القارئ أنها معطوفة على عبارة " تظن"، بحيث يصير جاريا مجرى الظن والاعتقاد. وإذ ذاك جاء قوله " أراها" حكم من الشاعر على ظن سلمى وتفيد لادعاها الباطل، ولو كان عطف لامتنع أن يكون كذلك، من حيث هو جواب عن ظنها، ولارتقب القارب جواب الشاعر في موضع غيره. ومن ثم كان الداعي إلى قطع الكلام في- نظر السكاكي- هو أمن اللبس وإمكان تقدير سؤال ضمني بعد قوله " وتظن....بدلا " فحواه " فما قولك فيما تظنه سلمى ؟"، حيث يكون قوله " أراها" بمثابة جواب عن سؤال ضمني مقدر.

أما الحالة الثانية التي يكون فيها داعي الفصل للوجوب استئنافا، يمثل له السكاكي بقوله: **" وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون، الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون "**[*]. يرى السكاكي أن فصل جملة **" الله يستهزئ بهم "** عن الكلام السابق يمكن أن ينظر إليه انطلاقا من العطف خلافا للحالة الأولى، ويتم ذلك تبعا لاحتمالين اثنين هما:

- إما أن تعطف هذه الجملة على جملة **"قالوا"**، وفي هذه الحالة يقتضي كون جملة **" الله يستهزئ بهم "** مشاركة للجملة الأولى في اختصاصها بالظرف، من حيث إن الاستهزاء الذي يختص بظرف اختلائهم إلى شياطينهم، وهذا محال، وليس هو بالمراد. وتفسير المانع عن العطف ههنا أن **" استهزاء الله بهم، وهو أن خذلهم فخلاهم، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم "**.[1]
- وإما أن تعطف على جملة **" إنما نحن مستهزئون"**، وفي هذه الحالة سيشارك المعطوف عليه في حكمه من حيث يعد قوله تعالى **" الله يستهزئ بهم"** من قول المنافقين،وهذا محال كذلك. والأمر نفسه، في قوله تعالى: **" وإذا قيل لهم لا تفسدوا**

---

[*] - سورة البقرة الآيتان 15/14.
[1] - السكاكي المصدر السابق ص 371.

في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون "*، وذلك أن ما ينطبق على الآية الأولى من إجراء الفصل وجوبا (الاستئناف) بخرق قيود العطف أو بعضها، ينطبق على الآية الثانية.

ولما استحال العطف على الكلام السابق في كلتا الحالتين بسبب خرق لقواعده التركيبية والدلالية والتداولية وجب الفصل استئنافا للكلام. و على غرار تمثيل القوة الإنجازية الحرفية، يفتح السكاكي إمكانية أخرى في تفسير هذه الآيات انطلاقا من تمثيل القوة الإنجازية المستلزمة من جهة اعتبار قوله تعالى " **الله يستهزئ بهم**" استئنافا على سبيل تقدير سؤال يقتضيه الحال من قبيل " **ما مصير أمر المنافقين وعقبى حالهم** "؟ وإذ ذاك تكون جملة " **الله يستهزئ بهم**" جوابا عن هذا السؤال. وفي ذلك يقول ما نصه: " **ولك أن تحمل أن تحمل ترك العطف في " الله يستهزئ بهم " على الاستئناف من حيث إن حكاية حال المنافقين في الذي قبله، لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم وعقبى حالهم؟ وكيف معاملة الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف ..."**[1] وإذ ذاك فإن انسجام هذا الملفوظ اللساني يتوقف أساسا على إعادة بناء اتساقه من جهة تقدير السؤال المضمر وجوبا على سبيل الجواب الاستئنافي من جهة تحقيق الإفادة المرجوة من الكلام. ومن ثم فإن الفصل في هذا المقام عملية تأويلية من عمليات الانسجام.

الفصل لنقصان المعنى (الإبدال):

يقترح السكاكي في الحالة التي تقتضي فصلا على أساس نقصان المعنى ما نعته بالإبدال أو البدل، وفي ذلك قوله: " **وأما الحالة المقتضية للإبدال، فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده، أو كغير الوافي، والمقام مقام اعتناء بشأنه، وإما لكونه مطلوبا في نفسه، أو لكونه غريبا، أو فظيعا أو عجيبا، أو لطيفا أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد، ليظهر**

* - سورة البقرة الآيتان 12/11.
[1] - السكاكي المصدر نفسه ص 372.

بمجموع القصدين إليه في الأول والثاني، أعني المبدل منه أو البدل مزيد الاعتناء بالشأن "[1]. ويضرب السكاكي لنا مثالين عن هذا النوع من الفصل، الأول يمثله قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

يبدو أن الشاعر فصل عبارة " لا تقيمن" عن عبارة "ارحل" لأن النهي ههنا نزل من الأمر منزلة البدل، وإنما أضاف عبارة " لا تقيمن" بافتراض أن المتلقي قد استشعر نقصان المعنى في العبارة الأولى. ولما كان قصد الشاعر يتوقف على" **كمال إظهار الكراهة لإقامته، بسبب خلاف سره العلن** "[2]، ومن ثم كان إرداف النهي " لا تقيمن" على الأمر "ارحل" أوفى بتأدية المراد من الاكتفاء بالأمر. وقد رصد السكاكي التفاوت الحاصل في العبارتين بين الأمر والنهي من جهة تأدية المراد في كون:

- الأمر في عبارة ارحل: دالا على القصد بالتضمن مع التجرد عن التأكيد.
- النهي في عبارة لا تقيمن: دالا على القصد بالمطابقة مع التأكيد.

وإذا كانت دلالة العبارة الأولى قائمة على الرغبة في تأدية القصد بالتضمن خالية من التأكيد، فإنها تبدو صريحة في عبارة النهي " لا تقيمن" مشحونة به.[3]

أما المثال الثاني، قوله تعالى: " **بل قالوا مثل ما قال الأولون. قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون "*** ؛ ففي هذه الآية، فصل قوله " **قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون "** عن قوله " **قالوا مثل ما قال الأولون "**لقصد البدل. ولعل الفصل في هاتين الآيتين أوضح وأدق في التعبير عن نقصان المعنى، وذلك من جهة افتراض جهل أفق المتلقي لمقول القول المتداول عند الأولين " وإن كان ذكر ما قالوا تنصيصا، هو نفسه ما قالوا طيا (....) لأن ما قالوه كثير (مثلا: قالوا اتخذ الله ولدا، قالوا أرنا الله جهرة...) وإن

[1] -السكاكي، المصدر نفسه ص 361.
[2] - نفسه ص 376.
[3] - ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 114.
* - سورة المؤمنون الآيتان 82/81.

كان سياق الآيات منبئا بما قالوا. ومن ثم فدرءا للتأويل واحتمال التعدد، نهج الخطاب نهج تحديد ما قالوا لإتمام معنى المقول السابق غير المذكور "[1].

الفصل للإيضاح والتبيين:

يقترح السكاكي في حالة الفصل الداعي إلى الإيضاح الخفي/الجلي ما نعته بالإيضاح والتبيين، وفي ذلك قوله: " **وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة له "[2].** وهذا المبدأ، مبدأ إزالة الخفاء، هو الآخر يحملنا على إدراك العلاقة التي تنظم الخطاب رغم غياب الروابط التركيبية وجوبا؛ حيث تكون علاقة الكلام اللاحق بالكلام السابق علاقة تجلية وتوضيح لذلك الخفاء. ومثال ذلك قوله تعالى: " **فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى "***، إذ إن الملاحظ في هذه الآية الكريمة أن جملة " **قال يا آدام ....**" جاءت مفصولة شكليا عن جملة " **فوسوس...** " لاعتبار دلالي مؤداه أن مقول القول بمثابة إيضاح لفعل القول (الوسوسة) بوصفها موضع خفاء، على الرغم من وعي المتلقي في السياق القرآني لمجموع الآثار القبيحة الناجمة عن فعل الوسوسة بوصفها تحريضا شيطانيا للإنسان على ارتكاب المنكرات. وعلى هذا الأساس جاء تحديد فعل القول بمقوله " **هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى** " بهدف إزالة الخفاء في "**وسوس**" وتوضيحه.

2-2-3- القيود التداولية :

الفصل بتقدير السؤال (الافتراض السابق):

يتحدد الافتراض السابق (الاقتضاء) في الأبحاث اللسانية التداولية بوصفه استدلالا مسجلا ضمن الملفوظ بصفة مستقلة عن حقيقة سياقات الأحداث التلفظية، ذلك من خلال التمييز بين مستويين في محتوى ملفوظ ما:

- مستوى الصدارة: الذي يتعلق بالحمولة الإنجازية للملفوظ (المحتوى).

[1] - محمد خطابي المرجع السابق ص ص 115/114.
[2] - السكاكي المصدر السابق ص 361.
* - سورة طه الآية 120.

- مستوى الخلفية: ويتعلق بمجال ارتكاز القوة الإنجازية لمحتوى الملفوظ.[1] وإذ رمنا النظر في اقتراحات السكاكي بشأن الفصل التركيبي بين الملفوظات، نلفيه يشير إلى ما يطابق الافتراض السابق بقوله:" **تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة**"[2]، وهي الحالات التي تتعلق أساسا بمقام السامع وقصديته، وهي على النحو الآتي:
- إما لتنبيه السامع على موقعه
- وإما لإغنائه عن السؤال
- وإما لئلا يسمع منه شيء
- وإما لئلا ينقطع كلامك بكلامه
- وإما للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

يبدو أن الجهات الثلاث الأولى اعتبارات تتعلق بمعيار وضع السامع ويمكن إجمالها في ثلاثة: تنبيه السامع، وإغناؤه (عن السؤال)، وإسكاته (عن الكلام)، بينما يتعلق الرابع بمعيار سلطة المتكلم في الخطاب وتنبئه بإمكان إثارة الكلام المقول استفهاما في ذهن السامع فيبادر إلى الجواب قبل السؤال لضمان الاستمرار في الكلام نفسه. أما الاعتبار الخامس فيتعلق بفحوى الخطاب، المتعلق بكلام حقه أن يستغنى عنه اعتمادا على ما يقتضيه المقام، أي الاستغناء عن إظهار رابط لفظي في البنية السطحية بتقدير زوج السؤال(المقدر/الجواب) الذي يظل ثاويا في عمق الخطاب المخرج على هذا النحو من الإضمار[3]. فإن تصور السكاكي في مقام تقدير السؤال يشبه إلى حد ما تصور المناطقة حين حديثهم عن الاقتضاءات أو الافتراضات السابقة (présuppositions). غير أن هذا لا يجب أن يفهم منه أن ثمة تطابقا أو ترادفا تاما بين تصور السكاكي وتصور المناطقة، بل غاية الأمر أن السكاكي الذي اعتمد المنطق الأصولي القائم على اختلافات المذاهب الكلامية كان أقرب إلى ما يتم من عمليات صورية في مجال التمثيل الدلالي. ذلك أن السكاكي ينطلق من اعتقاد مفاده أن العبارة يمكن أن تفيد ما وضعت له (الحقيقة) كما يمكن أن تفيد غير ما وضعت له

[1] - *Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Armand Colin, Paris 2005 p 82.*
[2] - السكاكي المصدر السابق ص 362.
[3] - ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 116.

(المجاز/الكناية)، والعلاقة بينهما هي علاقة لازم بملزوم أو ملزوم بلازم. ومن ثم يمكن القول إن مفهوم اللزوم (اللازم والملزوم) كما هو وارد عند السكاكي بصفة خاصة، والبلاغيين العرب القدماء بشكل عام، يماثل إلى حد ما تصور التداوليين المناطقة لمفهوم الاقتضاء.

الفصل بتناظر القوى الإنجازية في الأفعال الكلامية:

يذهب السكاكي إلى أن الجملتين المختلفتين في حمولتهما الإنجازية خبرا وطلبا ينبغي أن تفصلا عن بعضهما لامتناع عطف الطلب على الخبر، أو العكس لأن العطف سيؤدي حتما إلى خرق مبدأ انسجام الخطاب. والمثال التالي في قول الشاعر يوضح هذه الظاهرة:

ملكته حبلي ولكنه ألقاه من زهد على غاربي

وقال:إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب

يتكون الشطر الأول من البيت الثاني من خبر، ويتكون الثاني من طلب في صورة(الدعاء):

- الخبر: إني في الهوى كاذب.
- الطلب: انتقم الله من الكاذب.

ونظرا لاختلاف الفعلين الكلاميين في الحمولة الإنجازية وجب فصل الشطر الثاني عن الأول، أي عدم ذكر العاطف وجوبا حرصا عل انتظام بنية الخطاب.[1]

تماثل الفعلين الكلاميين واختلاف موضوع الخطاب:

يتعلق الأمر في هذا المقام بانكسار بنية الخطاب من حيث اختلاف موضوعه عن طريق اقحام موضوع أجنبي في بنية الخطاب.مما يوجب أن تكون الجملتان متماثلتين في قوتهما الإنجازية الحرفية (الخبر)، مع اختلاف حمولتهما الإنجازية، حيث يجب أن تقطع إحداهما عن الأخرى لئلا تكن هذه الخاصية هي وحدها السبب الداعي لهذا الانقطاع

[1] - ينظر المرجع نفسه ص 116.

والفصل. ووجوب الانقطاع في هذا المقام هو انقطاع الصلة بين موضوعي الخطاب، وفي هذا السياق يضرب لنا السكاكي المثال التالي بقوله: " **ولذلك متى قال قائل:زيد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكم الخليفة في غابة الطول، وما أحوجني إلى الاستفراغ، وأهل الروم نصارى، وفي عين الذباب جحوظ، وكان جالينوس ماهرا في الطب، وختم القرآن في التراويح سنة، وإن القرد لشبيه بالآدمي، فعطف: أخرج من زمرة العقلاء، وسجل عليه بكمال السخافة، أو عد مسخرة من المساخر، واستطرف نسقه هذا إلى غاية ربما استودع دفاتر المضاحك، و سفين نوارد الهذيان، بخلافه إذا ترك العطف، ورمى بالجمل رمي الحصا و الجوز، من غير طلب ائتلاف بينها، فالخطب إذا يهون هونا ما** "[1]. يتضح لنا من خلال هذا النص بأن تماثل البنى التركيبية للملفوظات اللسانية في الحمولة الإنجازية لا يمكن أن يكون – بحال من الأحول – مسوغا للاتساق بالعطف، من حيث إن العطف في هذا المقام سيؤدي حتما إلى انكسار بنية الخطاب وتشتت موضوعاته. ومن هذا المنطلق فإن حالة الفصل أو الوصل في هذا المقام لا تتوقف على مسألة ذكر العاطف أو تركه فحسب، بل تتعدى ذلك إلى مدى تأثير الذكر أو الترك في اتساق الخطاب وانسجامه. ذلك انطلاقا من اعتبار الوظائف الدلالية لمظاهر الاتساق، أو مثلما نعتناها سلفا بالقيود الدلالية للفصل والوصل. وعلى غرار ذلك يبدو أن السكاكي قد تجاوز مسوغات العطف النحوية بوصفها قيودا تركيبية ودلالية، ناحتا ثلاثة قيود أخرى تداولية يمكن اعتمادها في إدراك العلاقات القائمة بين أجزاء ومقاطع الخطاب تلك هي: الجامع العقلي، والجامع الوهمي، والجامع الخيالي[2]. وهي إذ تساهم في بناء وحدة موضوع الخطاب، فإنها تسعى إلى تنميطه من حيث الغرض والفحوى والمجال، ومن ثم بناء مقصديته التداولية.

وأخيرا، يمكننا تسجيل خلاصة ما اهتدينا إليه في هذه الوقفة المتميزة مع مشروع السكاكي، أحد أقطاب الفكر اللغوي العربي القديم، بوصفه أنموذجا راقيا لنظرية الخطاب والبلاغة الجديدة . ذلك منذ أعلن السكاكي عن توجيه المادة الإنزياحية وجهة حجاجية تشارف هدف الإبلاغ والإقناع. وعندئذ يكون قد سعى إلى إعادة التشييد الابستمولوجي

[1] - السكاكي المصدر السابق ص 381.
[2] - ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 126.

لموضوع الدرس البلاغي العربي ومنهجه من التخييل إلى التداول والحجاج، كما حدث للبلاغة الغربية مع ش.بيرلمان. ولا جرم أن يكون السكاكي بهذا التصور قد طوع البلاغة العربية انطلاقا من نظرته الشمولية، وفق مقتضيات الخطاب بشكل عام، وبعيدا عن الطابع الحصري في مجال القول الأدبي. وهو، وإن كان قد تعامل في مفتاحه مع مظاهر فن القول الأدبي، أو ما يعرف ببلاغة المحسنات معاينة وتحليلا، إلا أن معظم تخريجاته تتسم بطابع استدلالي يمتد من بيداغوجيا الخطاب إلى منطق التواصل، سعيا لوضع نظرية عامة في شروط بناء الخطاب وتفسيره. ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بضرورة التعامل مع هذا الأنموذج إما بوصفه حاضرا في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة، وإما باعتماده في تأصيل مكتسبات هذه المعارف، أو بالأحرى بيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية في نظرية الخطاب.

خـــاتـــمـــة

خـــاتمـــة

بعد فراغنا من إجالة النظر في مزايا اللغة وقضايا الخطاب، ننتهي بمنطق مقاربتنا إلى غايتها، ونخلص إلى البؤرة المنتظمة لوجهة نظرنا البحثية في هذا الموضوع، على أن المنظور اللساني البنوي ظل قاصرا بالأساس عن تحليل الممارسات التلفظية التي تعبر عن الحاجات اللغوية الملموسة، ولا سيما النصوص وأشكال التلفظ الإبداعي. ومن ثمة لزمت الحاجة إلى الاشتغال بمسالك الاستعمال اللغوي والاحتفاء بمقوماته السياقية (النفسية والاجتماعية) في رحاب التواصل الإنساني بأبعاده الثلاث: أغراض التخاطب، مقاصد المتخاطبين، وقواعد التخاطب، في ضوء ما أضحى يعرف بلسانيات الاستعمال أو التداوليات.

لما حظيت الممارسات اللغوية التراثية بتمثيل فعالية الاستعمال اللغوي عبر قسم مهم من الأبحاث النحوية والبلاغية والأصولية، سعت فرضيتنا التي تقطع بدوام اتصالنا بالتراث وتكامل مختلف أقسامه، إلى استثمار بعض من تلك الجهود التنظيرية والتطبيقية الوجيهة سعيا لتصور نظرية عربية حديثة في فهم الخطاب وتأويله، تنطلق أصداؤها من مشروع علم الأدب عند السكاكي. ولا نزعم أننا بهذا التصور قد أنشأنا أنموذجا كاملا لتحليل الخطاب يستلهم مقولات التراث العربي، بقدر ما سعينا إلى إرساء دعائم وعي منهجي جديد يقضي بإمكانية تقاطع البلاغة العربية مع متصورات التحليل التداولي للخطاب، ضمن جهاز نظري واصف للتداوليات النصية العربية.

والحق أن المقصود من هذا العمل لم يكن ابتغاء حشر متكثر، وحكم متسرع على تصور هذا الأنموذج الجديد بانطباعات انفعال معرفي، وإنما كان مبتغانا يشارف الحفر الدقيق والسبر العميق لإمكانية رصد هذه الصلة، بعيدا عن منزلق الإسقاط، وقريبا من منعطف التحديث؛ علنا نجانب بهذا التصور الفهم السديد لحداثة عربية تخرج المتلقي العربي من عتمة الاغتراب والانفصام، وتدخله في واقع مساءلة تراثه وهويته بالاستناد إلى

مستجدات البحث المنهجي الصريح. ذالكم هو المنظور السليم في التأسيس لحداثة عربية تنطلق من مفردات التراث العربي بوصفها ماض ممتد، وحقيقة تاريخية، ، لا يمكن الانفصال عنها، أو إقصاؤها، أو اختزالها بحال من الأحوال. ونحن إذ سعينا في هذا البحث - على عجره وبجره – إلى التنقيب في مكونات الدرس اللغوي العربي القديم، فإننا نسعى إلى استخلاص جملة من الاقتراحات والتعميمات حول مفاهيم النصية وانتظام الخطاب، والتي يمكن استيحاؤها أو إدماجها ضمن أحد النماذج اللغوية التداولية، بغية إغناء لسانيات اللغة العربية بأوصاف تداولية لظواهر نحسبها مركزية بالنسبة لمستويات هذه اللغة في بعدها الاستعمالي الدينامي.

وقد كان من بين أهم النتائج التي سجلناها في أسطار هذا البحث ومضامينه مايلي:

- قيمة التعامل مع اقتراحات الفكر الغربي في مجال التداوليات النصية وتحليل الخطاب بوصفها مستجدات المنهج العلمي في وصف وتحليل الظواهر اللغوية كما لو أنها حقيقة آنية للبحث اللغوي المعاصر.
- إمكانية فحص وتمحيص معطيات النظرية اللغوية في الفكر اللغوي العربي القديم بين المعيار والاستعمال، ومن الإسقاط إلى الإقساط.
- تبيان كفاية المقاربة الشمولية في علوم اللغة العربية لنظرية الأدب عند السكاكي، وإلى أي مدى يمكن الأخذ باقتراحاته في مجال تطور الدرس اللغوي العربي المعاصر.

ولما كان كل عمل طموح لا يكتفي بترديد ما قيل، أو يزيد عليه بقليل، ليس من الطبيعي أن ينتج مشروعا ناضجا، رغم تجشمنا عناء البحث والتقصي سنين عدادا أنفقت في إنجازه، إذ مازال في النفس شيء من مسائله وقضاياه، تشرئب إلى شغف السؤال، ومتعة البحث. ومن ثمة كان ما أودعناه في فقرات هذا البحث وفصوله قليل من كثير مسطر في مظانه، من شأنه أن يبعث كل مهتم بإرساء قواعد هذا البحث وعيا وإنجازا. نسأل الله التوفيق، وفوق كل ذي علم عليم.

معجم البحث

معجم البحث

Acceptabilité	**القبولية**
Acte de discours	**الفعل الخطابي**
Action	**الفعل**
Actualisation	**التحيين**
Assertion	**الإثبات**
Argumentation	**الحجاج**
Catégorisation	**مقولة**
Compétence textuelle	**الكفاءة النصية**
Complémentarité	**التكاملية**
Confirmation	**التدعيم**
Cohérence	**الانسجا م**
Cohésion	**الا تساق**
Connecteurs	**الروابط**
Cognitive	**معرفي**
Continuité référentielle	**الاستمرارية المرجعية**
Continuité logique	**الاستمرارية المنطقية**
Contextualisation	**التسييق**
Contexte situationnel	**السياق المقامي**
Contexte actionnel	**السياق الفعلي**
Contexte co-textuel	**سياق القرائن**
Contexte existentiel	**السياق الوجودي**

Conversationnelle	**تحادثيةخا طبي**
Conventionnelle	**تواضعي**
Dexis	**الإشاريات**
Enonciation	**التلفظ**
Enonciateur	**اللافظ**
Force éllocutoire	**القوة الإنجازية**
Extralinguistique	**فوق لساني**
Glossématique	**المنظومية**
Hétérogène	**غير متجانس**
Homogène	**متجانس**
Hiérarchique	**ترا تبي**
Instance de discours	**إنية الخطاب**
Informativité	**الإعلامية**
Inférence	**استدلال**
Intersubjectif	**تذاو تي**
Interlocuteurs	**المتخا طبون**
Intralinguistique	**داخل الساني**
Intentionnalité	**القصدية**
Liages configurationnels	**الربط الدلالي المنطقي**
Liages compositionnels	**الربط التركيبي**
Locution	**العبارة**
Manipulation	**التفعيل**
Macro propositions	**القضايا**
Macro enchaînement	**العلاقات الكبرى**
Marqueurs linguistiques	**القرائن اللسانية**

Micro propositions	**الجمل الصغرى**
Micro enchaînement	**العلاقات الجزئية**
Modalisations	**تقييدات**
Objet de figure	**موضوع شكلي**
Objet de dire	**موضوع القول**
Paradigme de la complexité	**محور التعقيد**
Pertinence	**الملائمة**
Pragmatique	**التداوليات**
Pragmatique intégrée	**التداوليات المندمجة**
Pragmatique radicale	**التداوليات الجذرية**
Pragmatique universelle	**التداوليات الكلية**
Pragmatique conversationnelle	**التداوليات التخا طبية**
Pragmatisme	**الذرائعية/ النفعية**
Présupposition	**الافتراض السابق**
Propositions énoncés	**الجمل المنجزة**
Rhétorique	**البلاغة/ الخطابة**
Rhème	**المحمول**
Segmentation	**التجزئة**
Séquence	**الوصلة**
Séquentialité	**المقطعية**
Schématisation	**الصورنة**
Simultanéité	**الآنية**
Situation	**مقا م**
Situationalité	**مقامية**
Spatio-temporel	**زمكاني**

Superstructure	**بنية فوقية**
Texticité	**النصية**
Texture	**النسيج**
Textualité	**النصانية**
Thème	**الموضوع**
Transphrastique	**عبر جملي**
Transdisciplinaire	**عبر تخصصي**
Typologie textuelle	**الصنافة النصية**
Usage	**الاستعمال**

مكتبة البحث

مكتبة البحث

1

*** الآمدي أبو القاسم،** الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، دار المعارف، 1982 ج1 .

*** الأخضر جمعي،** اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، دمشق/سورية منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.

*** الأزهر ريحاني،** النحو العربي والمنطق الأرسطي، دراسة حفرية تداولية، الجزائر، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2005.

*** الأزهر زناد،** نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، الدار البيضاء/ المغرب، المركز الثقافي العربي - بيروت ط1 1993.

*** بن ظافر الشهري عبد الهادي،** استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، بنغازي/ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت ط1 2004.

*** بوزيدة عبد القادر،** فلسفة اللغة والمبدأ الحواري عند باختين، الجزائر، مجلة اللغة والأدب جامعة الجزائر، ع15 أفريل 2001.

*** تمام حسان:**

- الأصول دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، النحو، فقه اللغة، البلاغة، الدار البيضاء/ المغرب، دار الثقافة 1991.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء/ المغرب، دار الثقافة، 1992.

- اللغة العربية معناها ومبناها، الدارالبيضاء/المغرب، دار الثقافة، 2001.

* **التهانوي محمد علي**، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن ثبج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1991.
* **الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب**، البيان والتبيين، تقديم وشرح علي أبو ملحم، منشورات دار ومكتبة الهلال ط1/ 1988.
* **جحفة عبد المجيد**، مدخل إلى الدلالة الحديثة، الدار البيضاء/ المغرب، دار توبقال للنشر، ط1 2001.
* **الجرجاني عبد القاهر**:
- **أسرار البلاغة**، شرح وتعليق محمد رشيد رضا، بيروت/لبنان، دار المعرفة، 1981.
- **دلائل الإعجاز**، تقديم وتحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، سورية، مكتبة سعد الدين ط2، 1987 .
* **جمال الدين الأنصاري ابن هشام**، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وغيره، دمشق 1384 ه.
* **حسان الباهي**، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي، الرباط/المغرب، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1 2000.
* **حلمي خليل إبراهيم**، في اللسانيات ونحو النص، عمان/الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 2007.
* **حامد خليل**، المنطق البراجماتي عند تشالز بيرس مؤسس البراجماتية، دمشق/سورية، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
* **حمادي صمود**، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، تونس، منشورات الجامعة التونسية 1981.
* **حمو ذهبية الحاج**، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، الجزائر، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع 2005.
* **الحميري عبد الواسع**، الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة، السلطة، بيروت/لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 2008.

* **الخفاجي ابن سنان،** سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، مصر، مكتبة وطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1969.
* **خليفة بوجادي،** في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، الجزائر، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ، 2008.
* **الزمخشري محمد بن عمر،** المفصل في علم العربية، القاهرة، مطبعة حجازي، بدون تاريخ.
* **سعيد حسن بحيري،** دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1 2005.
* **السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي،** مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، ط1 2000.
* **سليم عبد الإله،** بنيات المشابهة في اللغة العربية، مقاربة معرفية، دار توبقال للنشر الدار البيضاء/ المغرب ط1 2001.
* **سامي أدهم،** فلسفة اللغة تفكيك العقل اللغوي بحث ابستمولوجي انطولوجي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
* **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان،** الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت/لبنان، دار الكتاب العربي.
* **الشافعي محمد بن إدريس،** الرسالة تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.
* **صلاح إسماعيل عبد الحق،** التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، بيروت/لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ط1 1993.

1 2005

* **طه عبد الرحمن**:
- **تجديد المنهج في تقويم التراث،** الدار البيضاء/ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، 1996.
- **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،** الدار البيضاء/ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت ط2 2000.

- **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، الدار البيضاء/ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت ط2 2006.

* **عثمان بن جني أبو الفتح**، الخصائص تحقيق محمد علي النجار، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية 1957، الناشر دار الكتاب العربي .

* **العسكري أبو هلال** ، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق د. مفيد قميحة، لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1989.

* **علي بن محمد الآمدي**، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2 1979.

* **عمر أوكان**، اللغة والخطاب، المغرب-بيروت، إفريقيا الشرق، 2001.

* **فؤاد زكريا** نظرية المعرفة والموقف الطبيعي للإنسان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1962.

* **الفاسي الفهري عبد القادر**:

- **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية جديدة**، الدار البيضاء/ المغرب- بيروت، دار توبقال للنشر، ط1 1985.

- **المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة**، الدار البيضاء/ المغرب، دار توبقال للنشر، ط2 1999.

* **فاطمة الوهيبي**، نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، الدار البيضاء/ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1 2002.

* **قدامة بن جعفر**، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1989.

* **القرطاجني أبو الحسن حازم**، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987.

* **محمود أحمد نحلة**، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مصر، دار المعرفة الجامعية 2002.

* **محمد خطابي**، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، الدار البيضاء/ المغرب- بيروت، المركز الثقافي العربي، 1986.

*** محمد العمري**:

- **البلاغة العربية أصولها وامتداداتها**، المغرب- بيروت، افريقيا الشرق، 1999.

- **في بلاغة الخطاب الإقناعي** مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، المغرب- بيروت، افريقيا الشرق، ط2 2002.

- **البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول**، المغرب- بيروت، افريقيا الشرق، 2005.

*** محمد طروس**، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، الدار البيضاء المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط12005.

*** محمود فهمي زيدان**، في فلسفة اللغة، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.

*** محمد الماكري**، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، الدار البيضاء/المغرب- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1 1991.

*** محمد مهران رشوان**، دراسات في فلسفة اللغة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

* **محمد مهران رشوان**، فلسفة بتراند روسل، دار المعارف، القاهرة، ط3 ، 1986.

*** محمد الولي**، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، الرباط/المغرب، منشورات دار الأمان ط1 2005.

*** المتوكل أحمد**:

- **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، الدار البيضاء/ المغرب، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، ط1، 1985.

- **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، الدار البيضاء/ المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 1986.

- **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، 1987.

- **الجملة المركبة في اللغة العربية**، الرباط/المغرب، منشورات عكاظ، الرباط المغرب ط1 1988.

- **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، الرباط/المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5، مطبعة دار الهلال العربية، ط1 1993.

- **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية،** البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، الرباط/المغرب، دار الأمان للنشر والتوزيع، 1995.
- **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص،** الرباط/المغرب، دار الأمان للنشر والتوزيع، 2001.
- **الوظيفية بين الكلية والنمطية،** الرباط/المغرب، منشورات دار الأمان، ط1 2003.
- **التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات،** الرباط/المغرب، منشورات دار الأمان، مطبعة الكرامة ط1 2005.
- **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي،** الأصول والامتداد، الرباط/المغرب، منشورات دار الأمان ط1 2006.
* **نور الدين النيفر،** فلسفة اللغة واللسانيات، تونس، مؤسسة أو وجدان للطبع والنشر والتوزيع ط1 1993.
* **يوسف أحمد،** سيميائيات التواصل وفعالية الحوار المفاهيم والآليات، الجزائر، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات جامعة وهران، دار الرشاد، 2004.

2- المصادر والمراجع المترجمة:

* **آن روبول وجاك موشلار،** التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 2003.
* **آن بونيه،** الذكاء الإصطناعي واقعه ومستقبله ترجمة:علي صبري فرغلي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، ع 172 . 1995.
* **أوستين،** نظرية الأفعال الكلامية، تر: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء /المغرب، إفريقيا الشرق، 1991.
* **تودوروف، فريجه وغيرهم،** المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب- بيروت، إفريقيا الشرق، 2000.

* **جيليان براون وجورج يول،** تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، الرياض/المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1997.

* **الجيلالي دلاش،** مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

* **جان سيرفوني،** الملفوظية ترجمة قاسم المقداد، سورية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.

* **دوني فرنان،** مدخل إلى فلسفة المنطق، ترجمة: محمود اليعقوبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

* **روبيرت دوبوغراند،** النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب ط1 1997.

* **زتسيسلاف واورزنياك،** مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1 2003.

* **فرانسواز أرمينكو،** المقاربة التداولية ترجمة: سعيد علوش، بيروت، مركز الإنماء القومي 1986.

* **فليب بلانشيه،** التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، اللاذقية/سورية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1 2007.

* **فان دايك،** النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب- بيروت، إفريقيا الشرق، 2000.

* **كترين فوك وبيارلي قوفيك،** مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب المنصف عاشور، تحت إشراف ومراجعة رابح اسطمبولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

* **كلاوس برينكر،** التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1 2005.

* **ميشال فوكو**، حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يفوت، الدار البيضاء/ المغرب- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط3 2005.

3- القواميس والمعاجم:

3-1- باللغة العربية:

أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، مج 2، 1991،.

3-2- باللغة الأجنبية:

Dictionnaire du français Hachatte, Edition Marie Gatard, France 1995.

Anne Reboul et Moschler .J,

Dictionnaire encyclopédique de Pragmatique, Paris, Ed. Seuil,1994.

Ducrot O. et Todorov .T,

Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, Paris, Ed Seuil 1982.

Mangueneau .D et Charaudeau P.

Dictionnaire D'analyse de discours, Paris, Ed Seuil 2002

4- المجلات والدوريات:

4-1- باللغة العربية:

- **مجلة سيميائيات،** دورية محكمة تصدر عن مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، الجزائر، جامعة وهران، ع1 2005.
- **مجلة اللغة والأدب،** معهد اللغة العربية وآدابها، الجزائر، جامعة الجزائر، ع15 2001.
- **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،** كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، ع5 2005.
- **مجلة عالم المعرفة،** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، ،ع 172 /1995.

2-4- باللغة الأجنبية:

Communications, n 32 *Les actes de discours écoles des hautes études en sciences sociales – centre d'études transdisciplinaires, imp Grou Badenez Paris 1980.*

Philosophie et langage*, Annales de l'institut de philosophie et de Sciences morales, Belgique, Ed. de l'Université de Brucxelles, 1982.*

5- الموسوعات ومواقع الأنترنيت:

Encyclopaedia Universalis, 2000, CD Rom, V6.

http// www.chaire-med.ca/ .

http; // Fikrwanakd.aljabiriabed. net 41-05 adiwan.htm

6- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Adam Jean Michel,(1994).

le texte narratif, Paris,Ed Nathan.

Adam Jean Michel, (1997).

Les textes types et prototypes Paris, Nathan.

Adam Jean Michel,(1999).

Linguistique textuelle des genres de discours aux textes,Paris Ed Nathan.

Adam Jean Michel, Jean Blaise Grize, Madjid Ali Bouacha, (2004).

Texte et discours catégories pour l'analyse, Dijon, Ed universitaires de Dijon collection, Langages.

Adam Jean Michel,(2005).

La linguistique textuelle Introduction a l'analyse textuelle des discours Paris,Ed Armand Colin.

Anne Reboul, Jacques Moeschler,(1998).

Pragmatique de discours de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours, Paris, Ed Amand colin.

Austin John Langshaw,(1970).

Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gilles Lane, ed Paris, Seuil.

Bakhtine Mikhail,(1984).

Esthétique de la création verbale, Trd Alfreda Aucouturler,Paris, Ed Gallimard.

Berrendonner Alain,(1981).

Elément de pragmatique linguistique, Paris, les éditions de minuit.

Catherine Kerbrat Orecchioni,(1980).

L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris,Ed Armand Colin.

Catherine Kerbrat Orecchioni, (2001).

Les actes de langages dans le discours, théorie et fonctionnement, Paris,Ed Nathan.

Benveniste Emile ,(1974).

Problèmes de linguistique générale,Paris, 2 Ed Gallimard.

Eluerd R.,(1985).

La pragmatique linguistique,Paris,F,Ed Nathan.

Ferdinand de Saussure,(1972).

Cours de linguistique générale, Edition critiqué par Tullio de Mauro, Posteface de Louis-Jean Calvet, , Paris,Ed Payot.

Francine Mazière,(2005).

L'analyse du discours, collection que sais-je, Paris, presses universitaires de France, 1Ed.

Gillian Brown and George Yule.(1983).

Discourse Analysis, Cambridge, Cambridge, University press

Georges Elisa Sarfati, (1997).

Elements d'analyse du discours, Paris, Ed Nathan.

Grrize Jean-Blaise, (1997).

Logique et langage, Paris,Ed Ophrys.

Guiraud et Alain Rey, (1976).

Théorie du signe et du sens, Lectures 2, sous la direction de Pierre, Paris ,Ed Klincksieck.

Halliday, M.A.K . Hasan, R.(1976).

Cohesion in English, London , Longman.

Jacques Moeschler,(1996).

Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Paris Ed Amand Colin.

Laurence Bardi,(1977).

L'analyse de contenu, France,Paris, 2 édition Presses universitaires de,Puf.

Maingueneau Dominique,(1996).

Les termes clés de l'analyse de discours, Paris,Ed Seuil.

Dominique Maingueneau,(1996).

Les termes clés de l'analyse de discours, Paris,Ed Seuil.

Hjlmeslef Louis1968.

Prolégomènes a une théorie du langage,Paris Ed de Minuit.

Mengueneau Dominique,(1997).

Analyse de discours, Paris,Ed Hachette.

Mengueneau Dominique (2000).

Analyser les textes de communication, Paris,Ed Nathan.

Moreau Marie-Louise,(1997).

Sociolinguistique Concepts de base, Belgique,Ed P. Mardaga.

Moore GeorgeEdward(1952).

A defence of Common Sense, in Contemporary Brithish, Philosophy Vol.11, edited by Muirhead , J.H. Allen et Unwin London , Macmillan, New York..

Pierre Coirier, Daniel Gaonac'h et Jean Michel Passerault,(1996).

Psycholinguistique textuelle approche cognitive de la compréhension et de la production des textes, Paris, Ed Armand Colin.

Quine Willard Van Orman 1972 .

Méthodes de logique, tr par M.Clavelin, Paris, Ed A.Colin.

Recanati Francois1981.

Les énoncés performatifs, Paris, Ed de Minuit.

Ricœur Paul,(1986).

Du texte a l'action, Essais d'herméneutique ll, Paris, Ed du Seuil.

Robins R.H.,(1976).

Brève histoire de la linguistique, de Platon a Chomsky, Traduction de Maurice Borel, Collection dirigée par Nicolas Ruwet, Paris,Ed du Seuil.

Robrieux Jean Jacques,(2000).

Rhétorique et argumentation, Paris,Ed Nathan.

Russell Betrand and Whitehead Alfred North(1973).

Principia mathematica, 1910, cite d'après la Paperback edition to 56 , Cambridge U.P.

Ryle Gilbert ,(1953).

Ordinary Language Philosophical Review.

Searle John. R.,(1972).

Les actes de langage, essai de philosophie du langage, traduction Hélène Pauchard ,Paris , collection Savoir Hermann.

Searle John. R.,(1982).

Sens et expression études de théorie des actes de langage, traduction et préface par joelle proust, Paris ,Ed de Minuit.

Vandendorpe C , (1991).

Contextes, compréhension et littérarité, Paris Ed Armand Colin.

Wittgenstein Ludwig(1921).
Les Investigations philosophiques, Paris, Gallimard, 1921, p23.

فهرس الموضوعات

إهداء

كلمة شكر

مقدمــة.....أ/ه

المدخـــل: التداوليات من التأسيس إلى التأصيل

توطئة.....9
التداوليات المصطلح والموضوع.....10
المصطلح في الثقافة العربية.....13
التداوليات والعلوم المعرفية.....16
المرجعية المعرفية والأصول الفلسفية للبحث التداولي.....19
المنظور التداولي لنظرية الخطاب في البلاغة العربية.....24
نظرية البيان عند الجاحظ من المعرفة إلى الإقناع.....26
قدامة بن جعفر وشعرية البلاغة.....29
بلاغة الصحة والإنسجام عند ابن سنان الخفاجي.....30
البلاغة العامة ونظام الخطاب في مشروع أبي هلال العسكري.....31
بلاغة الإعجاز ونحو الشعر عند الجرجاني.....33
البلاغة المقامية ومشروع علم الأدب عند السكاكي.....36
البــلاغـة الـنقديـة ومشروع حازم القرطاجني.....37

الفصل الأول: فلسفة اللغة العادية ومنطق الاستعمال.

كرونولوجيا البحث في الظاهرة اللغوية.....44
المشروع الفلسفي الجديد واللغة المتعالية.....46

الفلسفة التحليلية، النسق والمصطلح.....47
الامتدادات المعرفية.....54
الفلسفة وتمحيص المنطق.....56
الواقعية الفلسفية الجديدة.....56
نظرية الأوصاف والرؤية الاختزالية.....58
إستراتيجية الاستعمال ورهان التواصلية.....63
المعنى والدلالة.....65
المعنى ونظرية إمكان التحقيق التجريبي.....66
المعنى تصور وبحث عن الترادف.....69
الاحتفاء بالمعنى من التحقق إلى الاستعمال.....72
مجال منطق الاستعمال من القضية إلى الخطاب.....74

الفصل الثاني: النص والخطاب، الإرهاصات التراثية نحو تأسيس منهجي للمفهوم

الإشكال اللساني وموقع تحليل الخطاب.....83
الخطاب/النص، الإطار المفاهيمي.....87
البحث اللغوي العربي بين المعيار والاستعمال.....101
استقراء المادة المعجمية مجال البحث.....105
النص والخطاب في التراث اللغوي العربي.....109
البيئة الأصولية.....109
البيئة اللغوية والنحوية.....112
البيئة البلاغية.....114

الفصل الثالث: النصية وشروط فهم الخطاب

توطئة.....126

نظرية التلفظ نحو منظور لسانيات الوحدات الكبرى.....128
موقع لسانيات النص ضمن تحليل الخطاب.....140
أنموذج النص واستراتجيات الفهم والإنتاج.....147
النصانية تصميم وإجراء.....151
بنية النص من الوصلة إلى الشكل المنطقي.....156
البناء المقطعي ومستوى الربط التركيبي..... 156
البناء الدلالي و مستوى الربط الموضوعي المنطقي.....158
البنية الدلالية الكبرى والمحور الموضوعاتي.....159
الفعل الخطابي الأكبر الصريح أو الضمني.....160

الفصل الرابع: بلاغة الخطاب من المجاز إلى الحجاج

مقاربة تطبيقية في أنموذج علم الأدب عند السكاكي

البلاغة العربية من المعرفة إلى الصناعة.....167
المعمار البلاغي في علم الأدب عند السكاكي.....170
الوظيفة التداولية للنحو.....175
القوة الإنجازية ومظاهر تمثيلها في اللغة العربية.....179
الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال اللغوية غير المباشرة 180
القوة الإنجازية وظاهرة الاستلزام الحواري.....183
الاستلزام الحواري عند السكاكي..... 185
الفصل والوصل وشروط انتظام الخطاب عند السكاكي.....188
القيود التركيبية والدلالية والتداولية لقواعد العطف.....190
خاتمة.....201
معجم البحث.....205
مكتبة البحث.....209
فهرس الموضوعات 227